جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم المالية والمحاسبة

التخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

من إعداد الطلبة: رباحي نورة، سلامة حسان

بـعنـــوان:

أهمية اعتماد البنوك للحوكمة المصرفية وأثرها على جودة ونزاهة المعلومات الواردة في التقارير المالية

دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية وكالات ولاية غرداية (BNA, CPA, BEA)

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ: 23 ماي 2018

أمام اللجنة المكونة من السادة:

اسم ولقب الأستاذ	الـــدرجـــة	الـــصـــفـــة
د. عجيلة محمد	أستاذ محاضر	رئيسا ومناقشا
د. شرع مريم	أستاذ محاضر	مشرفا ومقررا
أ. سحنون سيد احمد	أستاذ مساعد	ممتحنا

السنة الجامعية: 2017-2018

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم المالية والمحاسبة

التخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

من إعداد الطلبة: رباحي نورة، سلامة حسان

بـعنـــوان:

أهمية اعتماد البنوك للحوكمة المصرفية وأثرها على جودة ونزاهة المعلومات الواردة في التقارير المالية

دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية وكالات ولاية غرداية (BNA, CPA, BEA)

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ: 23 ماي 2018

أمام اللجنة المكونة من السادة:

اسم ولقب الأستاذ	الـــدرجـــة	الـــصـــفـــة
د. عجيلة محمد	أستاذ محاضر	رئيسا ومناقشا
د. شرع مريم	أستاذ محاضر	مشرفا ومقررا
أ. سحنون سيد احمد	أستاذ مساعد	ممتحنا

السنة الجامعية: 2017-2018

الإهـــــداء

إلى والدي العزيز.....

النموذج النادر من نماذج العطاء المتدفق الذي لم ينضب معينه يوما واحدا.....إلى من رباني بحبات العرق.....وماء العيون.....إلى الباحث عن الحق دائما ولا يخاف فيه لومة لائم .....إلى قدوتي ومفخرتي..أبي..

إلى أمي الغالية.....

التي استمد منها الدفء والحنان ...إلى من ربتني على العفة والكرامة والشرف...إلى من غرست فيا حب العلم منذ نعومة أظافري...نبع الحب والحنان...أمي...

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء...

أخاك أخاك فمن لا أخ له كفارس في ارض الحمى عطشان..

إلى كل أساتذتي، من علموني أن العلم سلاح والأخلاق ذخيرته...

إلى أهلي جميعا، صديقاتي وأصدقائي الذين آزروني من اجل تحقيق الآمال ...

إلى كل الزملاء، دفعة تدقيق ومراقبة التسيير 2017-2018...

إلى كل من له حق علي...

إليكم جميعا اهدي هذه الدراسة

نـــــــــــورة

الإهـــــداء

إلهي لا يطيب الليل ألا بشكرك.. ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ..ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك..ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ورؤية وجهك الكريم

إلى من أدى الرسالة ونصح الأمة وكشف الغمة نبي الرحمة عليه أزكى الصلوات

إلى من كلله الله بالهداية والوقار ..إلى من علمني العطاء بلا انتظار ..إلى من احمل اسمه بكل افتخار.. أرجوا من الواحد القهار أن يطيل عمرك لكي تقطف ثمارا بعد طول انتظار...(والـدي العزيز).

إلى ملاكي في هذه الحياة ..إلى ينبوع المحبة والحنان .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود ..إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي ...(أمي الغالية)

إلى من كانوا ملاذي وملجئي...إلى من آثروني على أنفسهم ..إلى من تذوقت معهم أسوأ وأجمل اللحظات ..(إخوتي وزوجاتهم وأخواتي وأزواجهن وجميع الأولاد)

إلى كل الأساتذة و جميع الأهل.. إلى من ستكون شريكة الحياة ..إلى زملاء العمل وكل الأصدقاء والصديقات كل بإسمه ..

إلى من جعلهم الله إخوتي وأحببتهم بالله ..دفعة تدقيق ومراقبة التسيير 2017-2018.
إلى من لم أعرفهم ولم يعرفوني.. إلى من أتمنى أن أذكرهم إذا ذكروني.. إلى من أتمنى أن تبقى صورهم في عيوني..

حســـان

شكر وتقدير

يا ربي لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك ولعظيم سلطانك.

يا ربي لك الحمد أن منننت علينا ويسرت لنا هذا العمل وأعنتنا عليه، فلك الحمد على تمام نعمتك وكمال فضلك.

يطيب لنا بعد شكر الله عز و جل أن نتقدم بالشكر الجزيل والعرفان إلى أستاذتنا الفاضلة الدكتورة شرع مريم بالتفضل بالإشراف على هذه الدراسة، وتوجيهاتها السديدة التي كان لها اكبر الأثر في انجاز هذا البحث وإخراجه على أكمل وجه.

كما نتقدم بجزيل الشكر لأساتذتنا في قسم المالية والمحاسبة، خاصة الأستاذ عجيلة محمد و الأستاذ سحنون سيد احمد لما أمدونا به من عون وإرشاد فجازاهم الله عنا خير الجزاء.

وفي الأخير لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الموصول إلى كل من كان له يد عون وإسناد أو كلمة نصح وإرشاد لإخراج هذا العمل إلى حيز الوجود، سائلين الله عز و جل أن يجعله في ميزان حسناتهم جميعا.

فان أصبنا فمن الله و إن أخطئنا فمن أنفسنا

والله ولي التوفيق.

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية اعتماد البنوك للحوكمة المصرفية وأثرها على جودة المعلومات الواردة في التقارير المالية، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع البيانات المتعلقة بمفهوم الحوكمة، بالإضافة لتقييم جودة المعلومات المالية الواردة في التقارير المالية، ولتدعيم النتائج المتوصل إليها من خلال الاستبيان تم إجراء مقابلات مهيكلة مع مسؤولي البنوك ، إذ أجريت الدراسة على عينة من الموظفين في عدد من البنوك الناشطة بولاية غرداية (BNA, CPA, BEA)، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود أثر لتطبيق قواعد الحوكمة على جودة التقارير المالية، حيث كان لتطبيق هذه القواعد انعكاس إيجابي على أداء هذه البنوك. كما أوصت الدراسة على ضرورة الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة المصرفية وتعميق المفاهيم وتطويرها من خلال عقد دورات تدريبية متخصصة لموظفي البنوك، وزيادة مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية، والعمل على نشر مفهوم وثقافة الحوكمة المصرفية بشكل أوسع لدى كافة الأطراف ذات العلاقة وإصدار النشرات والتعليمات التي تعكس مفاهيم وتطبيقات الحوكمة.

الكلمات المفتاحية: حوكمة المصرفية، مبادئ الحوكمة، جودة المعلومة المالية، إفصاح المحاسبي، تقارير المالية.

Abstract:

This study aimed to identify the importance of the adoption of the banks and banking governance in banks and their impact on the quality and integrity of the information contained in the financial reports. for achieving the objectives of the study we relying on the questionnaire as a tool to collect data related to the concept of governance, as well as to assess the quality and integrity of the financial information contained in the financial reports, in addition to consolidate the results by structured interviews with banking officials, since this study was carried out in a number of banks active in Ghardaia (BNA, CPA, BEA) on a random sample of staff there, the study concluded a set of results, and the most important result are: the impact of the application of the rules of corporate governance on the quality and integrity of financial reports, and that the application of these rules is reflected positively on the performance of banks. The study also recommended the necessity for commitment to the application of the rules of banking governance and deepening the concepts and developed through holding specialized training courses for employees, and increase the level of disclosure and transparency in financial reporting, work on the dissemination the concept and culture of banking governance more broadly to all relevant parties, issing instructions that reflect the concepts and applications of governance.

Keywords: Banking governance, principles of corporate governance, quality of financial information, disclosure of the accounting, financial reporting.

قائمة المحتويات

العـــــنـــــوان	الصفحة
إهداء	v
شكر وتقدير	v
ملخص	v
قائمة المحتويات	v
قائمة الجداول	v
قائمة الأشكال	v
قائمة الاختصارات والرموز	v
قائمة الملاحق	v
مقدمة	أ- هـ
الفصل الأول: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة	
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة	3
المطلب الأول: مفاهيم حول الحوكمة والحوكمة في البنوك	3
الفرع الأول: مدخل عام لمفهوم الحوكمة	3
أولا: تعريف الحوكمة	3
ثانيا: نشأة ومفهوم الحوكمة	5
ثالثا: أهمية الحوكمة	7
الفرع الثاني: مبادئ الحوكمة، نماذجها والأطراف الفاعلة فيها	8
أولا: مبادئ الحوكمة	8
ثانيا: نماذج الحوكمة	9
ثالثا: الأطراف الفاعلة في الحوكمة	10
الفرع الثالث: الحوكمة في البنوك والفاعلون الأساسيون فيها	12
أولا: مفهوم الحوكمة في البنوك	13
ثانيا: محددات الحوكمة في البنوك	15
ثالثا: الفاعلون الاساسيون في الحوكمة البنكية	16
رابعا: علاقة الحوكمة المؤسسية في البنوك بلجنة بازل للرقابة المصرفية	20
الفرع الرابع: نموذج الحوكمة الجيد في البنوك	23

أولا: متطلبات نموذج الحوكمة الجيد في البنوك	23
ثانيا: أبعاد تنفيذ نموذج الحوكمة الجيد في البنوك	23
ثالثا: العناصر الأساسية لتعزيز التطبيق السليم للحوكمة المؤسسية في البنوك	25
المطلب الثاني: المعلومات المالية، الإفصاح المحاسبي والتقارير	26
الفرع الأول: مفهوم جودة المعلومات المالية	27
أولا: تعريف جودة المعلومة المالية	27
ثانيا: معايير تحقق جودة المعلومة المالية	27
ثالثا: مقومات تحقق جودة المعلومة المالية	28
الفرع الثاني: مفهوم الإفصاح المحاسبي وأنواعه	29
أولا: تعريف الإفصاح المحاسبي	29
ثانيا: أنواع الإفصاح المحاسبي	29
ثالثا: مقومات الإفصاح المحاسبي	30
الفرع الثالث: مفهوم التقارير المالية وأهميتها	31
أولا: تعريف التقارير المالية	31
ثانيا: جودة التقارير المالية	32
ثالثا: أهمية التقارير المالية	35
المطلب الثالث: علاقة الحوكمة بجودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي	35
الفرع الأول: أدوات الحوكمة لتعزيز جودة المعلومة المالية	35
الفرع الثاني: علاقة قواعد الحوكمة بالإفصاح وجودة التقارير المالية	37
الفرع الثالث: انعكاسات قواعد الحوكمة على الإفصاح وجودة المعلومة في التقارير	37
المبحث الثاني: مراجعة الدراسات السابقة	38
المطلب الأول: الدراسات العربية	38
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	41
المطلب الثالث: التعليق على الدراسات السابقة	43
الفرع الأول: تقييم الدراسات السابقة	43
الفرع الثاني: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	44
خلاصة الفصل	45
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	
تمهيد	47
المبحث الأول: لمحة عامة عن عينة البنوك ومنهجية الدراسة	48

المطلب الأول: المطلب الأول: تقديم عام حول عينة البنوك	48
الفرع الأول: البنك الوطني الجزائري BNA	48
الفرع الثاني: بنك الجزائر الخارجي BEA	48
الفرع الثالث: القرض الشعبي الجزائري CPA	49
المطلب الثاني: منهجية الدراسة	50
الفرع الأول: المنهج المستخدم	50
الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة	50
الفرع الثالث: أداة الدراسة	51
الفرع الرابع: الأساليب والأدوات الإحصائية المستخدمة	54
المبحث الثاني: تحليل النتائج واختبار الفرضيات	54
المطلب الأول: خصائص عينة الدراسة	54
الفرع الأول: توزيع حسب متغير الجنس	54
الفرع الثاني: توزيع حسب متغير العمر	55
الفرع الثالث: توزيع حسب متغير المؤهل العلمي	56
الفرع الرابع: توزيع حسب متغير الاقدمية	57
الفرع الخامس: توزيع حسب متغير الوظيفة	58
المطلب الثاني: تحليل نتائج أسئلة الدراسة	59
الفرع الأول: النتائج المتعلقة بتقييم مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة	59
الفرع الثاني: النتائج المتعلقة بتقييم جودة وسلامة التقارير المالية	66
الفرع الثالث: علاقة الارتباط بين أبعاد ومتغيرات الدراسة	68
المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة	70
الفرع الأول: اختبار الفرضيات الستة باستخدام الانحدار الخطي البسيط	70
الفرع الثاني: اختبار الفرضية السابعة	72
الفرع الثالث: عرض وتحليل أسئلة المقابلة	76
خلاصة الفصل	79
خاتمة عامة	81
قائمة المصادر والمراجع	86
الملاحق	91

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	نشأة حوكمة الشركات	07
2-1	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	33
1-2	نتائج اختبار صدق الاستبانة	52
2-2	مجريات عملية التوزيع	52
3-2	درجة أهمية عبارات الاستبيان لدى أفراد العينة	53
4-2	مقياس التحليل	53
5-2	توزيع حسب متغير الجنس	54
6-2	توزيع حسب متغير العمر	55
7-2	توزيع حسب متغير المستوى العلمي	56
8-2	توزيع حسب متغير الاقدمية	57
9-2	توزيع حسب متغير الوظيفة	58
10-2	تقييم الموظفين لمدى لوجود بيئة ملائمة بالبنك تضمن تطبيق مبادئ الحوكمة	59
11-2	تقييم الموظفين لمدى وجود الكفاءة، الأهلية والنزاهة في أعضاء مجلس الإدارة	61
12-2	تقييم الموظفين لمدى التزام البنك بمبادئ الإفصاح والشفافية	62
13-2	تقييم الموظفين لمدى التزام البنك بمبادئ العدالة والمساواة	63
14-2	تقييم الموظفين لمدى استقلالية أنظمة الرقابة والتدقيق بالبنك	64
15-2	تقييم الموظفين لمدى التزام البنك بوجود نظام فعال لإدارة المخاطر	65
16-2	تقييم الموظفين لمدى جودة وسلامة التقارير المالية	66
17-2	العلاقة بين أبعاد ومتغيرات الدراسة	68
18-2	نتائج تحليل الانحدار بين مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة وسلامة وجودة التقارير المالية	70
19-2	تحليل التباين لأثر متغير الجنس على إجابات الأفراد حول (مبادئ الحوكمة وجودة التقارير المالية)	72
20-2	تحليل التباين لأثر متغير العمر على إجابات الأفراد حول (مبادئ الحوكمة وجودة التقارير المالية)	73
21-2	تحليل التباين لأثر متغير المؤهل العلمي حول (مبادئ الحوكمة وجودة التقارير المالية)	74

22-2	تحليل التباين لأثر متغير الاقدمية حول (مبادئ الحوكمة وجودة التقارير المالية)	75
23-2	تحليل التباين لأثر متغير الوظيفة حول (بين مبادئ الحوكمة وجودة التقارير المالية)	76

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-1	خصائص حوكمة الشركات	05
2-1	الأطراف الرئيسية الفاعلة في نظام الحوكمة المؤسسية	11
3-1	علاقة الأطراف الرئيسية الفاعلة في نظام الحوكمة المؤسسية	12
4-1	الفاعلين الاساسيين في نظام الحوكمة المؤسسية في البنوك	19
5-1	الدعائم الأساسية لبازل 2	21
1-2	تمثيل الدراسة حسب توزيع الاستبيان	52
2-2	تمثيل الدراسة حسب متغير الجنس	55
3-2	تمثيل الدراسة حسب متغير العمر	56
4-2	تمثيل الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	57
5-2	تمثيل الدراسة حسب متغير الاقدمية	58
6-2	تمثيل الدراسة حسب متغير الوظيفة	59

قائمة الرموز والاختصارات

الاختصار / الرمز	الدلالة باللغة العربية	الدلالة باللغة الأجنبية
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	Organisation for Economic Co-operation and Development
IFC	مؤسسة التمويل الدولية	International Finance Corporation
IFRS	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	International Financial Reporting Standard
SPSS	الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية	Statistical Package for the Social Sciences
BEA	بنك الجزائر الخارجي	Banque Extérieure d'Algérie
BNA	البنك الوطني الجزائري	Banque Nationale d'Algérie
CPA	القرض الشعبي الجزائري	Crédit Populaire d'Algérie

قائمة الملاحق

رقم الملحق	اسم الملحق	رقم الصفحة
الملحق رقم 01	استبيان الدراسة	91
الملحق رقم 02	أسئلة المقابلة	94

مقدمة عامة

تـوطـئـــة:

يعتبر الجهاز المصرفي أهم أجزاء الهيكل المالي لاقتصاد أي دولة، من خلال ما يقدمه من خدمات مالية كتجميع المدخرات والاستثمارات وتوفير خدمات القروض والقيام بأنشطة الوساطة المالية كالائتمان بمختلف أنواعه وغير ذلك من المعاملات المالية، بالإضافة إلى ذلك فان للجهاز المصرفي دور أساسي في تخطيط وتنفيذ مختلف السياسات المالية والاقتصادية. كما تعتبر عولمة الأسواق المالية ثورة مالية حقيقة بالإضافة لظهور الكثير من الابتكارات المالية وهي من نواتج عمليات التحرر المالي والتحول إلى الانفتاح الذي يؤدي إلى تكامل الأسواق المالية وارتباطها، والسبب الأول الذي أدى إلى الحد من فعالية الأدوات التقليدية واستحداث أدوات مالية حديثة وفعالة، وقد أصبحت البنوك مع المنافسة المحلية والدولية عرضة للعديد من المخاطر، هذا وقد جاءت الأزمات المالية الأخيرة لتؤكد على ضرورة البحث عن حلول تضمن استقرار النظام المالي، حيث اتجهت مجمل الأنظار إلى الحوكمة باعتبارها الآلية الملائمة التي تضمن تعظيم أداء الشركات والمؤسسات، بالإضافة لكونها من المفاهيم الحديثة والمتطورة التي ساهمت في استقرار النظام المالي ككل والمصرفي بشكل خاص.

وقد حازت الحوكمة المصرفية على قدر عالي من العناية من قبل المنظمات الدولية والهيآت الرقابية الدولية والمحلية، مع تصاعد حالات الفشل والفساد المالي والإداري الذي لحق بالعديد من البنوك والشركات في الآونة الأخيرة، لذا ارجع المحللون السبب الرئيسي لهذا الفساد إلى افتقار البنوك إلى القواعد الجيدة لإدارتها وتغييب الأبعاد الأخلاقية، مما ساهم في التلاعب بالقوائم المالية والحسابات وغياب الرقابة والمتابعة من قبل المساهمين وأصحاب المصالح، الأمر الذي دفع بالمؤسسات المالية والدولية بالقيام بخطوات هامة في سبيل تدعيم فاعلية وكفاءة الحوكمة وذلك بوضع مجموعة من المعايير والقواعد الملائمة التي تضمن تحسين أداء البنوك والتقليل من حالات الغش والتلاعب والمخاطر وتضارب المصالح، وذلك للرفع من مستوى الأداء المالي.

من خلال ما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة الحوكمة المصرفية في تحقيق جودة المعلومات الواردة في التقارير المالية للبنوك؟

وينبثق عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما مدى تأثير (توفر بيئة ملائمة بالبنك تضمن تطبيق مبادئ الحوكمة) على جودة المعلومات في التقارير المالية للبنوك محل الدراسة ؟
2- ما مدى تأثير (توفر الكفاءة، الأهلية والنزاهة في أعضاء مجلس الإدارة) على جودة المعلومات في التقارير المالية للبنوك محل الدراسة ؟
3- ما مدى تأثير (التزام البنك بمبادئ الإفصاح والشفافية) على جودة المعلومات في التقارير المالية للبنوك محل الدراسة ؟

4- ما مدى تأثير (التزام البنك بمبادئ العدالة والمساواة) على جودة المعلومات في التقارير المالية للبنوك محل الدراسة ؟

5- ما مدى تأثير (استقلالية أنظمة الرقابة والتدقيق بالبنك) على جودة المعلومات في التقارير المالية للبنوك محل الدراسة ؟

6- ما مدى تأثير (التزام البنك بوجود نظام فعال لإدارة المخاطر) على جودة المعلومات في التقارير المالية للبنوك محل الدراسة ؟

7- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ في إجابات الأفراد يمكن أن تُعزى إلى المتغيرات الشخصية والوظيفية؟

✓ **فرضيات البحث:** بعد مراجعة للدراسات السابقة قمنا بصياغة الفرضيات على النحو التالي:

1- توجد علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة إحصائية بين توفر بيئة ملائمة بالبنك تضمن تطبيق مبادئ الحوكمة وجودة المعلومات الواردة في التقارير المالية للبنوك محل الدراسة.

2- توجد علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة إحصائية بين توفر الكفاءة، الأهلية والنزاهة في أعضاء مجلس الإدارة وجودة المعلومات في التقارير المالية للبنوك محل الدراسة.

3- توجد علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة إحصائية بين التزام البنك بمبادئ الإفصاح والشفافية وجودة المعلومات في التقارير المالية للبنوك محل الدراسة.

4- توجد علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة إحصائية بين التزام البنك بمبادئ العدالة والمساواة وجودة المعلومات في التقارير المالية للبنوك محل الدراسة.

5- توجد علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة إحصائية بين استقلالية أنظمة الرقابة والتدقيق بالبنك وجودة المعلومات في التقارير المالية للبنوك محل الدراسة.

6- توجد علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة إحصائية بين التزام البنك بوجود نظام فعال لإدارة المخاطر وجودة المعلومات في التقارير المالية للبنوك محل الدراسة.

7- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ في إجابات الأفراد تُعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية.

✓ **أسباب اختيار الموضوع:** تتمثل في :

أسباب شخصية:

- بحكم التخصص، لأن الموضوع له صلة بتخصص التدقيق ومراقبة التسيير؛
- الرغبة الشخصية في البحث والاطلاع على موضوع الدراسة والإلمام ببعض الجوانب المتعلقة بالعمل في البنوك.

أسباب موضوعية:

- الحداثة النسبية لهذا الموضوع في المؤسسات واليات تطبيقه مما يتوجب تسليط الضوء عليه؛

- نظرا للمشاكل التي تعاني منها البنوك وخاصة الجزائرية وكيف يمكن تبني مفهوم الحوكمة المصرفية بها؛
- انتشار ظاهرة الفساد وما انجر عنها من انهيار شركات عملاقة بسبب القصور في تطبيق مفاهيم الحوكمة؛
- محدودية الدراسات السابقة، خاصة في الربط بين أداء البنوك والحوكمة.

✓ **أهمية الدراسة:** وتمثلت في:

استحوذ مفهوم الحوكمة على اهتمام كبير من قبل المهتمين والباحثين في السنوات الأخيرة، إلا أن مفهوم الحوكمة في القطاع المصرفي مازال لم يلقى القدر الكافي من الاهتمام والدراسات.

وانطلاقا من وعينا الأكيد لأهمية القطاع المصرفي في النشاط الاقتصادي ودوره في توفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية ودفع عجلة التنمية في الدول، وجب التأكيد على أهمية تبني مفهوم الحوكمة والرقابة على البنوك من خلال توفير بيئة ملائمة للأعمال سواء بالنسبة للمستثمرين المحليين أو الأجانب تضمن للأطراف ذات العلاقة تحقيق مصالحها.

✓ **أهداف الدراسة:** بناءا على الإشكالية المطروحة يمكن إعطاء أهداف الدراسة كما يلي:

- التعرّف على مفاهيم الحوكمة عموما ومفهوم الحوكمة في القطاع المصرفي بالأخص؛
- التعرّف على التقارير المالية وأهمية جودة وسلامة المعلومات الواردة بها؛
- التعرّف على واقع التطبيق الفعلي للحوكمة في البنوك محل الدراسة؛
- دراسة أهمية اعتماد البنوك للحوكمة المصرفية وأثرها على جودة ونزاهة المعلومات الواردة في التقارير المالية؛
- التوصل إلى نتائج وصياغة توصيات على ضوء ما تم التوصل له من نتائج عامة وخاصة.

✓ **حدود الدراسة:** تتحدد هذه الدراسة بالمجالات التالية:

- **الحدود الزمنية:** تم تنفيذ هذه الدراسة بين شهري مارس وافريل من سنة 2018.
- **الحدود المكانية:** اقتصر تنفيذ الدراسة على البنوك التالية: BNA, CPA, BEA وكالات ولاية غرداية.

✓ **منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:** بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة عن الإشكالية المطروحة فقد تم إتباع المنهج الوصفي الموافق للجانب النظري، إضافة لمنهج الدراسة الميدانية الذي يمكننا من إسقاط الجانب النظري على الواقع العملي مختارين البنوك التالية: BNA, CPA, BEA وكالات ولاية غرداية كمجال لتطبيق الدراسة والتعرف على مستوى ممارسات الحوكمة المصرفية فيه، بالإضافة لتقييم جودة ونزاهة المعلومات المالية الواردة في

التقارير المالية، حيث تم الاعتماد على أداتين في جمع البيانات هما: الاستبيان والمقابلة، وقد تمت معالجة البيانات بواسطة البرنامج الإحصائي Spss.

- ✓ **مرجعية الدراسة:** حيث تم الاعتماد في عرض الموضوع على:

الجانب النظري (المصادر الثانوية): تم جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري من المراجع العربية والأجنبية المتاحة، والمتعلقة بموضوع البحث من كتب وملتقيات ومذكرات جامعية ودوريات....الخ

الجانب التطبيقي (المصادر الأولية): تم الاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع البيانات المتعلقة بالمتغيرين المستقل والتابع في البنوك محل الدراسة، بالإضافة إلى إجراء مقابلات مهيكلة مع عينة من المسؤولين بهذه البنوك.

- ✓ **صعوبات الدراسة:**

- نقص المراجع التي تناولت الربط بين الحوكمة وإدارة البنوك؛
- نقص المراجع التي تناولت الربط بين الحوكمة المصرفية وجودة ونزاهة المعلومات المالية؛
- لمسنا بعض الصعوبات في الدراسة الميدانية من: توزيع الاستبيان، تأخر تلقى الردود، عدم احترام آجال الرد على الاستبيان، عدم التعاون أثناء إجراء وتنفيذ المقابلات الشخصية....

- ✓ **التعريفات الإجرائية:**

- **الحوكمة المصرفية:** مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك، وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالأطراف الخارجية والتي تحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية.
- **مبادئ الحوكمة:** قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بوضع مبادئ خاصة بالحوكمة المؤسسية، وهي مبادئ اختيارية وغير ملزمة، فالدولة تختار من بينها ما يتناسب مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، وتعتبر مرجعا يستعان به لتحسين وتطوير الإطار القانوني والمؤسسي وكذلك التشريعي للحوكمة المؤسسية.
- **جودة المعلومة:** تعني مصداقية المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين لتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وان تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها.
- **الإفصاح المحاسبي:** هو عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية.

- **التقارير المالية:** هي وسيلة اتصال ما بين المنشأة والعالم الخارجي ووسيلة لتوصيل المعلومات التي تعد بواسطة المنشأة إلى المستفيدين ومنها قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية، قائمة الأرباح المحتجزة، تقرير مراقب الحسابات، تقرير مجلس الإدارة، تقرير الإدارة التنفيذية.

✓ **نموذج الدراسة:** من اجل الإجابة على السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية وكذا اختبار الفرضيات تم الاستعانة بالتصور التالي الذي يشرح العلاقة بين المتغيرات بشكل أكثر وضوحا.

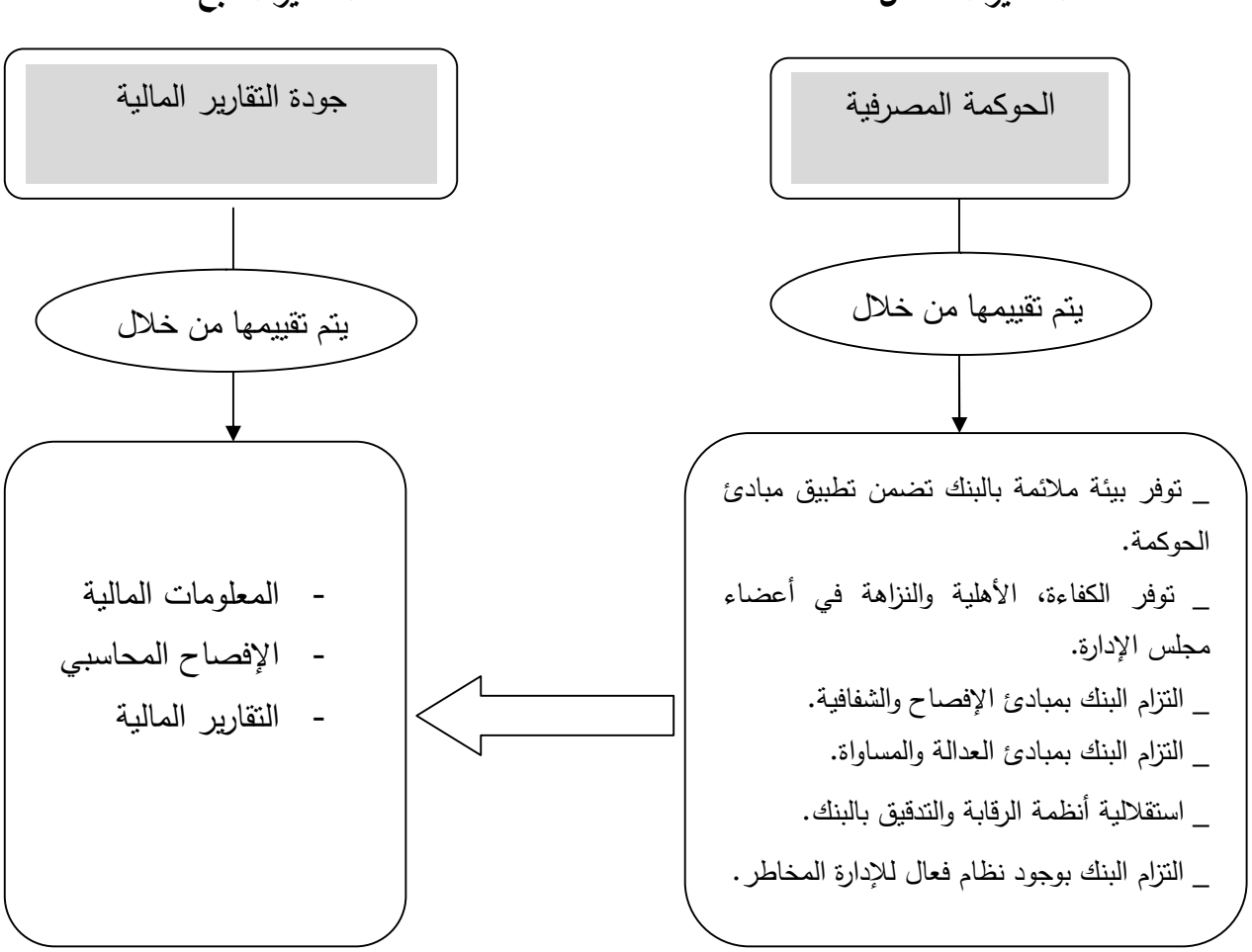

– من إعداد الطلبة

✓ **هيكل الدراسة:** للإجابة على الإشكالية الرئيسية واختبار الفرضيات تم تقسيم الموضوع إلى فصلين بعد عرضنا للمقدمة العامة وجاء بالشكل التالي:

- الفصل الأول تعلق بحوكمة الشركات، الحوكمة في البنوك وأثرهما على جودة ونزاهة المعلومات الواردة في التقارير المالية، وتضمن مبحثين: المبحث الأول تناولنا فيه مفاهيم أساسية للحوكمة والحوكمة المصرفية وعلاقتها بجودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي، ثم في المبحث الثاني تطرقنا للدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث.
- أما في الفصل الثاني تناولنا فيه الدراسة الميدانية ويشتمل على مبحثين، الأول تناولنا فيه الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة، أما المبحث الثاني تناولنا فيه تحليل ومناقشة نتائج الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري

لمتغيرات الدراسة

تـــمـــهـــيـــد:

لاقى مفهوم الحوكمة في العشرية الأخيرة الكثير من القبول والاهتمام في مختلف دول العالم ولدى مختلف المنظمات والهيآت العلمية والمهنية الدولية، خاصة بعد انتشار الفضائح المالية التي حدثت في كبرى الشركات عبر أنحاء العالم، وذلك لكون أن هذا المفهوم ذو أهمية بالغة وله مساهمة فعالة في تحسين الطرق التي تدار بها الشركات مما يساعدها على تفادي التعرض لخطر الإفلاس والتقليل من انتشار الفساد المالي والإداري والرفع من مكانتها في الأسواق المالية والدولية.

إلا أن مفهوم الحوكمة المؤسسية لم يجد اهتماما مماثلا من قبل البنوك إلا بعد حدوث أزمات هزت النظام البنكي إضافة إلى تزايد درجة المخاطر التي تتعرض لها البنوك عند ممارستها لعملياتها اليومية وتنوعها نتيجة التطورات الحاصلة في الأنظمة الاقتصادية.

ونظرا لأهمية الحوكمة في تحسين والرفع من قيمة البنك فإننا حاولنا من خلال هذا الفصل أن نخصص المبحث الأول للتطرق إلى الجانب النظري وذلك من خلال التطرق إلى مفهوم الحوكمة وأهميتها، وكذا منظورها من الجانب البنكي، أما المبحث الثاني فتم التطرق إلى أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- ✓ **المبحث الأول:** الإطار النظري لمتغيرات الدراسة.
- ✓ **المبحث الثاني:** مراجعة الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

حظي مفهوم الحوكمة المؤسسية في السنوات الأخيرة باهتمام كبير من قبل العديد من المنظمات الدولية والاقتصاديين في مختلف دول العالم نظرا لأهميتها وفوائدها، لذا خصصنا هذا المبحث للتعرف على كل ما يخص حوكمة البنوك وعلاقتها بجودة المعلومة الواردة في التقارير المالية.

المطلب الأول: مفاهيم وضوابط الحوكمة

سنتناول في هذا المطلب الحوكمة عموما والحوكمة المصرفية بشكل خاص.

الفرع الأول: مدخل لمفهوم الحوكمة

أولا- تعريف الحوكمة: تعددت المفاهيم والدلالات لمصطلح الحوكمة، حيث سنحاول الوقوف على مفهوميها اللغوي والاصطلاحي. [1]

لغـــــة: يعتبر لفظ الحوكمة مستحدثًا في قاموس اللغة العربية، وهو ما يطلق عليه النحت في اللغة، فهو لفظ مستمد من الحكومة، وهو ما يعني الانضباط والسيطرة والحكم بكل ما تعني هذه الكلمة من معاني وعليه فان لفظ" الحوكمة "يتضمن العديد من الجوانب منه:

الحكمة: ما تقتضيه من التوجيه والإرشاد.

الحكم: وما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك.

الاحتكام: وما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وإلى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة.

التحاكم: طلبًا للعدالة خاصة عند انحراف سلطة الإدارة وتلاعبها بمصالح المساهمين.

اصطلاحا: يعد مصطلح الحوكمة: هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح الإنجليزي « GOVERNANCE CORPORATE » أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح والتي أتفق عليها فهي: "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة".[2]

فقد وصفها تقرير Cadbury عام 1992 في جملة صغيرة ولكنها شهيرة وعملية: "حوكمة الشركات هي نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب".[3]

كما تعددت التعاريف من قبل المنظمات العالمية وذلك حسب وجهة النظر التي تتبناها كل منظمة بحيث

---

[1] علاء فرحان طالب، إيمان شيخان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 24.

[2] فاتح غلاب، تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص11.

[3] https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/225976804c560a9e91afdbf12db12449/Focus%2B7%2B-%2BThe%2Bmoral%2BCompass_AR.pdf?MOD=AJPERES/15-01-2018

تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) * بأنها: "مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين".[1]

كما عرفتها مؤسسة التمويل الدولي(IFC) * بأنها: "النظام الذي يتم من خلالها إدارة الشركات والتحكم في أعمالها".[2]

تم تعريفها كذلك على أنها: " إستراتيجية تتبناها الشركة في سعيها لتحقيق أهدافها الرئيسية وذلك ضمن منظور أخلاقي ينبع من داخلها باعتبارها شخصية معنوية مستقلة وقائمة بذاتها ولها من الأنظمة واللوائح الداخلية والهيكل الإداري ما يكفل لها تحقيق تلك الأهداف بقدراتها الذاتية بعيدا عن تسلط أي فرد فيها وذلك بالقدر الذي لا يتضارب ومصالح الآخرين ذوي العلاقة".

من خلال ما سبق نستنتج أن الحوكمة: هي نظام يقصد به الأسلوب الذي تمارس به سلطات الإدارة بطريقة جيدة، وهذا النظام هو الذي يحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء داخل أي منظمة. كما يشمل هذا النظام المقومات الأساسية لنجاح المنظمة وتقويتها على المدى البعيد.

من هنا تتضح عدة معان أساسية لحوكمة الشركات أهمها: [3]

- ✓ **المشاركة:** تعتبر المشاركة الحجر الأساس في الحوكمة الرشيدة وتبدأ من عمل الرجل والمرأة جنبا إلى جنب في المجتمع، ويمكن أن تكون المشاركة مباشرة أو من خلال شركات شرعية تمثل الأطراف المختلفة؛
- ✓ **سيادة القانون:** حيث تتطلب الحوكمة الرشيدة هياكل قانونية عادلة يتم فرضها بشكل نزيه، حيث تضمن حماية كاملة لحقوق الإنسان خصوصا حقوق الأقليات؛
- ✓ **الانضباط:** إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح؛

---

* منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادOECD :تأسّست عام 1961، تتمثل رسالة المنظمة في "تعزيز السياسات التي تؤدي إلى تحسين الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للشعوب في سائر أنحاء العالم". وتعمل على مسائل تتعلق بالتغيير الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي يشمل الإصلاح التنظيمي والتنمية والتجارة الدولية.

[1] البنك الأهلي المصري، أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات: حوكمة الشركات، نشرة اقتصادية، العدد 2، المجلد 56، القاهرة، 2003.

* مؤسسة التمويل الدولية(IFC): عضو مجموعة البنك الدولي، تعد أكبر مؤسسة إنمائية عالمية تركز بصورة حصرية على دعم وتنمية القطاع الخاص في البلدان النامية، وتستخدم المؤسسة منتجاتها وخدماتها وكذلك منتجات وخدمات مؤسسات مجموعة البنك الدولي بغرض تقديم حلول تنموية تلائم احتياجات المتعاملين معها. وتستخدم مواردها المالية وخبراتها الفنية وتجاربها العالمية وأفكارها المبتكرة لمساعدة شركائها في التغلب على التحديات المالية والتشغيلية والسياسية.

[2] قرواني أسامة، اثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي، دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة ورقلة، 2014، ص 3.نقلا عن: Alamgir, Corporate Governance: A Risk Perspective, paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo,2007, May 7 – 8.

[3] طارق عبد العال عباد، حوكمة الشركات،المفاهيم،المبادئ،التجارب،المتطلبات، الدار الجامعية، القاهرة، 2009، ص69.

- ✓ **الشفافية:** تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث؛
- ✓ **الاستقلالية:** لا توجد تأثيرات غير لازمة نتيجة الضغوط؛
- ✓ **المساءلة:** إمكان تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛
- ✓ **المسؤولية:** المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشاة؛
- ✓ **العدالة:** يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المنشاة؛
- ✓ **المسؤولية الاجتماعية:** النظر إلى الشركة كمواطن جيد؛

الشكل رقم [1-1]: خصائص حوكمة الشركات

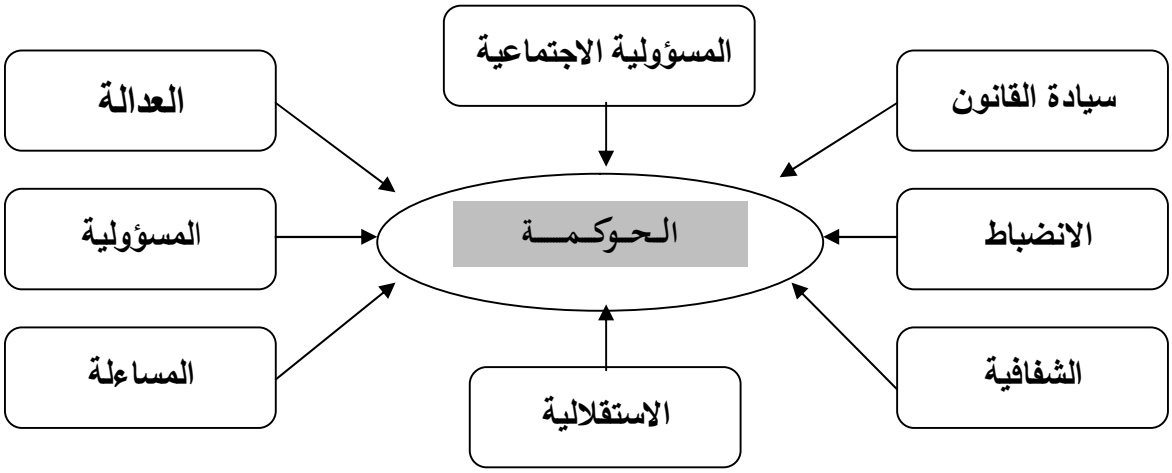

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على ما سبق.

ثانيا- نشأة الحوكمة: [1] تستمد حوكمة الشركات جذورها التاريخية من نظرية الوكالة والتي بلورها Berls and Means عام 1932، وذلك في أعقاب الانتشار الواسع لمفهوم انفصال الملكية عن الإدارة وظهور شركات المساهمة، وما ترتب عن ذلك من تعارض في المصالح بين أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين من ناحية والمساهمين وأصحاب المصالح من ناحية أخرى وتبحث نظرية الوكالة في علاقات الوكالة ومشاكلها، وتمثل العلاقة بين الموكل والوكيل ابرز علاقات الوكالة ويفضل افتراض المنفعة الذاتية، فان الإدارة قد تتخذ قرارات وتقوم بأفعال تسعى من ورائها إلى تعظيم منافعها الخاصة على حساب مصالح المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى في المؤسسة، ومن هنا تنشا مشاكل الوكالة نتيجة عدم قدرة الموكل على رقابة أداء الوكيل وعدم تماثل المعلومات، حيث أن الإدارة في ظل الموقع الذي تحتله في الشركة لديها القدرة على الحصول على المعلومات أكثر من الموكل، وحتى لو توفرت نفس المعلومات للموكل فانه لا يستطيع تفسيره بنفس قدرة الوكيل المتخصص.

[1] محمود الكاشف، إطار مقترح لتحسين جودة حوكمة الشركات، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، مصر، المجلد 32، العدد 2، 2008، ص61.

ومن ناحية أخرى جاءت ظاهرة الفضائح المالية للشركات العالمية بما احتوت عليه من فساد وتواطؤ شركات المحاسبة والمراجعة مع كبار الإداريين، واستخدام المعلومات الداخلية ونشر القوائم المالية وأرباح غير حقيقة، لتؤكد أهمية إيجاد معايير لأفضل الممارسات والإجراءات في الإدارة، وتنظيم ومراقبة والإشراف الفعال على شركات المساهمة بما يضمن تحقيق الأهداف الموضوعية والالتزام بالأنظمة الداخلية الخارجية المنظمة لأعمال الشركات.

ويرى البعض أن ظهور مفهوم حوكمة الشركات قد ارتبط بالأساس بفضيحة " وترجيت " في الولايات المتحدة الأمريكية، وما رفقها من قيام لجان الكونغرس الأمريكي بإصدار قانون مكافحة الفساد عام 1977، والذي تضمن قواعد محددة لصياغة ومراجعة نظم الرقابة الداخلية في شركات الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي عام 1985 في أعقاب انهيار عدة شركات مالية تعمل في قطاع الادخار والقروض في الولايات المتحدة الأمريكية، قامت اللجنة الوطنية الخاصة بالانحرافات في إعداد القوائم المالية والتابعة لـ Sec بإصدار تقريرها المسمى: Trae Way Commission، والذي تضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق حوكمة الشركات وما يرتبط بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية.

وفي عام 1992 قامت بورصة لندن للأوراق المالية في أعقاب انهيار عدة شركات وظهور بعض الفضائح المالية في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات بتشكيل لجنة Cadbury Committe، لوضع تصورات للممارسات والإجراءات التي تساعد الشركات لتحديد وتطبيق الرقابة الداخلية من اجل منع حدوث الخسائر التي تؤثر على المساهمين والبنوك.

وفي أعقاب الأزمة الأسيوية في 1998، جاءت مبادرة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE مع البنك الدولي وكذلك بنك التنمية الدولي الآسيوي، لتؤكد على أهمية تطبيق مفهوم حوكمة الشركات، عن طريق البدء في عقد حلقات النقاش والمؤتمرات الدولية، بل وجاءت المشاركات في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا للإشراف على وضع إجراءات حوكمة إدارة الشركات الآسيوية.

وقد ترتب على الأزمات العالمية والانهيارات الاقتصادية التي ضربت جنوب شرق آسيا في الأسواق المالية زيادة الاهتمام بحوكمة الشركات، على اعتبار أن حوكمة الشركات تعد فلسفة قديمة تجدد الاهتمام بها للسببين التاليين:

- ✓ الفشل المفاجئ لعدد من الشركات الكبيرة مؤخرا.
- ✓ ازدياد معدل حدوث التلاعب والأخطاء المالية عند إعداد القوائم المالية.

وفي عام2001-2002 انهارت عدة شركات أمريكية عملاقة: انرون – وورلد كوم، بسرعة غير متوقعة رغم أن تقاريرها المالية كانت تشير إلى تحقيق أرباح عالية، وقد ترتب على ذلك انعدام ثقة مستخدمي القوائم المالية، وأمانة ونزاهة المراجعين الخارجيين، ومن ثم ظهر وبقوة ضرورة إعمال مفهوم حوكمة الشركات كأداة تساعد في عملية الإشراف والرقابة والمساءلة على أنظمة وقوانين الشركات ومدى الالتزام بتنفيذها.

وفي عام 1999 قامت منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية بإصدار مجموعة مبادئ حوكمة الشركات والتي تم تعديلها عام 2004، وهدفت المنظمة من وراء ذلك إلى مساعدة الدول في التطبيق السليم لمفهوم حوكمة الشركات.

ومما سبق نستخلص الجدول الأتي:

الجدول رقم [1-1]: نشأة حوكمة الشركات

السنة	الجهة	الحدث والنتيجة
1932	Berls and Means	ظهور شركات المساهمة، فصل الملكية عن الإدارة وبالتالي ظهور نظرية الوكالة
1977	لجان الكونجرس الأمريكي	إصدار قانون مكافحة الفساد
1985	اللجنة الوطنية الخاصة بالانحرافات التابعة لـ sec	قامت بإصدار تقريرها المسمى بـ: Trae Way Commission
1992	بورصة لندن للأوراق المالية	قامت بتشكيل لجنة Cadbury Committe، لوضع تصورات للممارسات والإجراءات التي تساعد الشركات لتحديد وتطبيق الرقابة الداخلية
1998	-منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE - البنك الدولي - بنك التنمية الدولي الآسيوي	جاءت المبادرة لتؤكد على أهمية تطبيق مفهوم حوكمة الشركات، عن طريق البدء في عقد حلقات النقاش والمؤتمرات الدولية
1999	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE	قامت بإصدار مجموعة مبادئ حوكمة الشركات والتي تم تعديلها عام 2004.
2001-2002	شركات أمريكية عملاقة: إنرون – وورلد كوم	ظهر وبقوة ضرورة إعمال مفهوم حوكمة الشركات كأداة تساعد في عملية الإشراف والرقابة والمساءلة على أنظمة وقوانين الشركات ومدى الالتزام بتنفيذها.

المصدر: من إعداد الطلبة.

ثالثا- أهمية الحوكمة: تتمثل أهمية حوكمة الشركات في ما يلي: [1]

- التأكيد على حماية مسؤوليات الإدارة وتعزيز مساءلتها.
- حماية أصول الشركة وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتعزيز أثرهم في مراقبة الأداء.

[1] سيد بلة، دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12، 2012، ص 56-57.

- تحسين إدارة الشركة وقيمة أسهمها والقيمة الاقتصادية لها.
- تحقيق العدالة والنزاهة والشفافية في كل تعاملات وعمليات الشركة.

كما حددت أهميتها في ما يلي:

- تخفيض مخاطر الفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات والدول.
- رفع مستوى الشركات في دفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي لدول تلك الشركات.
- جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي للتوجه نحو الاستثمار في المشروعات الوطنية.
- تزيد من قدرة الشركة الوطنية على المنافسة في العالم وفتح أسواق جديدة.
- الشفافية والدقة والوضوح فيما تصدره الشركة من قوائم مالية لزيادة ثقة المستثمرين واعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات.

وعلى المستوى العربي أوضحت إحدى الدراسات أن أهمية حوكمة الشركات في تحسين التنافس بين الدول والشركات العربية، وتقليل مخاطر الأزمات المالية والاقتصاد ككل ودعم أداء الشركات الاجتماعي، مع زيادة الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي مست عددا من دول العالم والتحول للأنظمة الاقتصادية التي يتم الاعتماد فيها على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومستمرة من النمو الاقتصادي بالإضافة إلى تحرير الأسواق المالية.

الفرع الثاني: مبادئ الحوكمة، نماذجها والأطراف الفاعلة فيها

أولا- مبادئ الحوكمة: [1] قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بوضع مبادئ خاصة بالحوكمة المؤسسية سنة 1999 تحت عنوان " مبادئ حوكمة الشركات"، وهي مبادئ اختيارية وغير ملزمة، فالدولة تختار من بينها ما يتناسب مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، وتعتبر مرجعا يستعان به لتحسين وتطوير الإطار القانوني والمؤسسي وكذلك التشريعي للحوكمة المؤسسية. وبالرغم من كون هذه المبادئ تركز بشكل أساسي على المؤسسات المدرجة في البورصة إلا أنها تعتبر لحد ما ذات فائدة للمؤسسات غير المدرجة في البورصة مثل: الشركات الخاصة. تمت مراجعة وتعديل هذه المبادئ من قبل المنظمة ذاتها وذلك سنة 2004. وتتمثل هذه المبادئ في العناصر التالية: [2]

[1] مصطفى السعدني، الشفافية والإفصاح في إطار حوكمة الشركات، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من اجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، مصر، 2006، ص 158-159.

[2] مرابط هيبة، اثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي وفقا لمبادئ لجنة بازل، تخصص بنوك ومالية، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2011، ص 11نقلا عن: OECD Principales For Corporate Governances OECD Publications, 2004, P .17-24.

أ- **ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة المؤسسية:** يجب أن يتوفر للحوكمة المؤسسية إطار يعزز كفاءة الأسواق وشفافيتها، وأن يكون متوافقا مع قواعد القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.

ب- **حماية حقوق المساهمين:** ينبغي على إطار الحوكمة المؤسسية أن يحمي ويسهل على المساهمين ممارسة حقوقهم نذكر منها على سبيل المثال:

- نقل أو تحويل ملكية الأسهم.
- الحصول على المعلومات الخاصة بالمؤسسة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة.
- المشاركة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين.
- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
- الحصول على حصص من أرباح الشركة.
- حق المشاركة والحصول على معلومات حول كل ما يتعلق بالقرارات المرتبطة بالتغيرات الأساسية في المؤسسة مثل: التعديلات التي تم إدخالها على النظام الأساسي أو في مواد تأسيس المؤسسة أو في غيرها من الوثائق الأساسية الخاصة بها، منح الإذن بطرح أسهم إضافية.

ت- **المعاملة المتساوية للمساهمين:** يجب أن يضمن إطار الحوكمة المؤسسية المعاملة المتساوية لكافة المساهمين بما في ذلك صغار المساهمين والأجانب، وأن تكون لديهم الفرصة للحصول على تعويض فعلي في أي حالة انتهاك لحقوقهم.

ث- **دور أصحاب المصالح في الحوكمة المؤسسية:** يجب أن يعترف إطار الحوكمة بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون أو التي تنشا نتيجة لاتفاقيات متبادلة، ويعمل على تشجيع التعاون النشط بين المؤسسات وأصحاب المصالح في خلق الثروة، فرص العمل واستدامة المنشات السليمة ماليا.

ج- **الإفصاح والشفافية:** يجب أن يضمن إطار الحوكمة الإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب حول كل الموضوعات الهامة المرتبطة بالمؤسسة بما في ذلك الوضعية المالية، الأداء، حقوق الملكية وحوكمة المؤسسة.

ح- **مسؤوليات مجلس الإدارة:** يجب أن يضمن إطار الحوكمة المؤسسية الإرشادات الإستراتيجية لتوجيه المؤسسة المتابعة الفعالة للإدارة من قبل مجلس الإدارة ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤولياته تجاه كل من المؤسسة والمساهمين.

ثانيا- نماذج الحوكمة المؤسسية: [1] للحوكمة نموذجين أساسيين وشهيرين هما النموذج الانجلو سكسوني والنموذج الألماني – الياباني، وهما متعاكسان نتيجة للاختلافات الثقافية والمؤسسية وحتى التشريعية إضافة

[1] مرابط هيبة، مرجع سابق، ص 11.نقلا عن: Houssem Rachdi, La Gouvernance Bancaire : Un Survey De Littérature, University Of Tunis El Manar, Tunisia,2004, P 4.

إلى التباين في طرق التمويل، ظهر بعدهما نموذج ثالث هجين يجمع بين هاذين النموذجين وهو النموذج الفرنسي – الايطالي.

وحسب الاقتصادي Michael Porter 1992 فان أداء الاقتصاد الوطني لدولة ما يرتكز بصفة أساسية على نوع نظام الحوكمة المؤسسية المنتهج، مما يبرز أهمية الحوكمة في رفع وتحسين أداء الاقتصاد.

نوجز أهم سمات وخصائص هذه النماذج في ما يلي:

- **النموذج الانجلو سكسوني Le Modele Anglo-Saxon** : تطلق عليه أيضا تسمية نموذج السوق، يتميز هذا النموذج بتشتت في الملكية أي انه هناك أعداد كبيرة من المساهمين كل منهم يمتلك عدد صغير من أسهم المؤسسة بمعنى غياب المستثمرين المهيمنين، هذا النموذج شائع في الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا. تعتبر المؤسسة هذا النموذج تشكيلة من الإداريين التنفيذيين والذين يعملون لفائدة المساهمين وطريقة التسيير المتبعة في هذه المؤسسات هي الطريقة الأحادية بمعنى أن المدير العام هو نفسه رئيس مجلس الإدارة فلا يوجد فصل بين مهام الرقابة والإدارة، كما أن هذه المؤسسات تعتمد على التمويل المباشر كأساس لتمويل نشاطاتها.
- **النموذج الألماني – الياباني Le Modele Germano- Nippon** : [1] ويسمى كذلك بنموذج البنوك، الدول الأساسية التي تبنت هذا النموذج هي ألمانيا واليابان وبعض الدول اللاتينية، يتميز هذا النموذج بوجود تركز قوي في الملكية (وجود مستثمرين مهيمنين) وحقوق التصويت، فالسيطرة على المؤسسة يكون لعدد صغير من المساهمين سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات أو بنوك، كما يتميز هذا النموذج بوجود مخاطر التضارب بين مساهمي الأقلية الذين يعانون من ضعف في حماية حقوقهم. يعتمد في تسيير المؤسسات التي تتبع هذا النموذج الطريقة الثنائية أي هناك فصل بين مهام الرقابة والإدارة فنجد في المؤسسة هيئة رقابية ومجلس تنفيذي، ومجلس الرقابة هو المسؤول عن تعيين أعضاء المجلس التنفيذي.
- **النموذج الفرنسي – الايطالي Le Franco- Italien** : [2] هو نموذج هجين تبنته كل من فرنسا وايطاليا، هذا النموذج يعتبر وسيط بين النموذجين السابقين لان الرقابة تتم على حد سواء من خلال المؤسسات المالية (النموذج الألماني – الياباني) والأسواق (النموذج الانجلو سكسوني)، وهو يركز على خلق القيمة المضافة لمجموع الأطراف أصحاب المصلحة في المؤسسة بما في ذلك المساهمين والموظفين. إذن المؤسسات الفرنسية والايطالية لهم حق اختيار طريقة التسيير المناسبة إما الأحادية آو الطريقة الثنائية.

[1] بادن عبد القادر، دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008، ص 37-38.

[2] Houssem rachdi, op.cit , p 5.

ثالثا: الأطراف الفاعلة في نظام الحوكمة المؤسسية: إن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة المؤسسية يؤثر ويتأثر أساسا بأربعة أطراف رئيسية والتي لها كذلك دور كبير في تحديد مدى نجاح أو فشل تطبيق هذه المبادئ، وهذه الأطراف موضحة في الشكل الآتي: [1]

الشكل رقم [1-2]: الأطراف الرئيسية الفاعلة في نظام الحوكمة المؤسسية

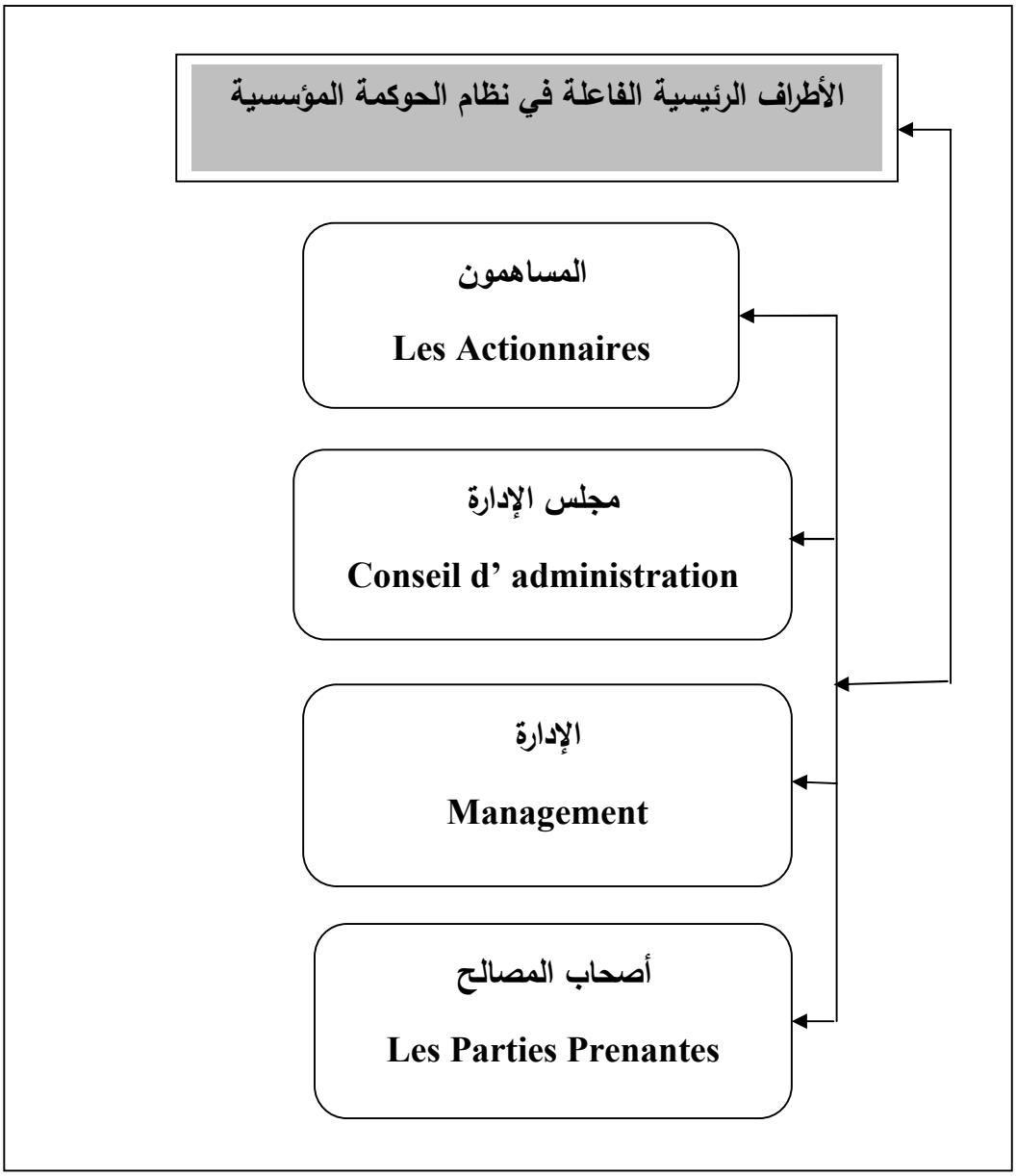

المصدر: محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص 20.

1- **المساهمون Les Actionnaires :** قد يكون هؤلاء المساهمون أفرادا أو عائلات أو حتى مؤسسات أخرى تعمل من خلال شركة قابضة، ويعتبرون المصدر الرئيسي لرأسمال المؤسسة ذلك لكونهم ملاك أسهمها، ويتلقون أرباحا مقابل استثماراتهم فيها، وكذلك تعظيم قيمة المؤسسة

[1] محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، مصر، ط2، 2009، ص 20-21.

على المدى الطويل. وللمساهمين الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة الذين يجدونهم مناسبين لحماية حقوقهم ومصالحهم.

2- **مجلس الإدارة Conseil d' administration** : هو المسؤول عن تمثيل المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين في المؤسسة، من صلاحيات هذا المجلس اختيار المديرين التنفيذيين الذين يملكون السلطة للإدارة اليومية لأعمال المؤسسة تحت رقابة مجلس الإدارة، والذي يقوم كذلك برسم السياسات العامة للمؤسسة وطرق المحافظة على حقوق المساهمين وحمايتها.

3- **الإدارة Management** : مهمتها الأساسية هي الإدارة الفعلية للمؤسسة ورفع التقارير عن الأداء لمجلس الإدارة، ومن مسؤولياتها كذلك تعظيم الأرباح ومداخيل المؤسسة والرفع من قيمتها وكذا الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تقدمها للمساهمين.

4- **أصحاب المصالح Les Parties Prenantes** : هم مجموعة من الأطراف تربطهم مصالح بالمؤسسة كالدائنين الذين يقومون بدور المراقب الخارجي على أداء المؤسسة، الموردين، العمال والموظفين.. وليس من الضرورة أن يكون لهؤلاء نفس المصالح بل وقد تكون مصالحهم متعارضة ومختلفة فالدائنون يهتمون أكثر بكون المؤسسة قادرة على السداد بينما الموظفون من مصلحتهم أن تكون المؤسسة قادرة على الاستمرار والنمو.

الشكل رقم [1-3]: علاقة الأطراف الرئيسية الفاعلة في نظام الحوكمة المؤسسية

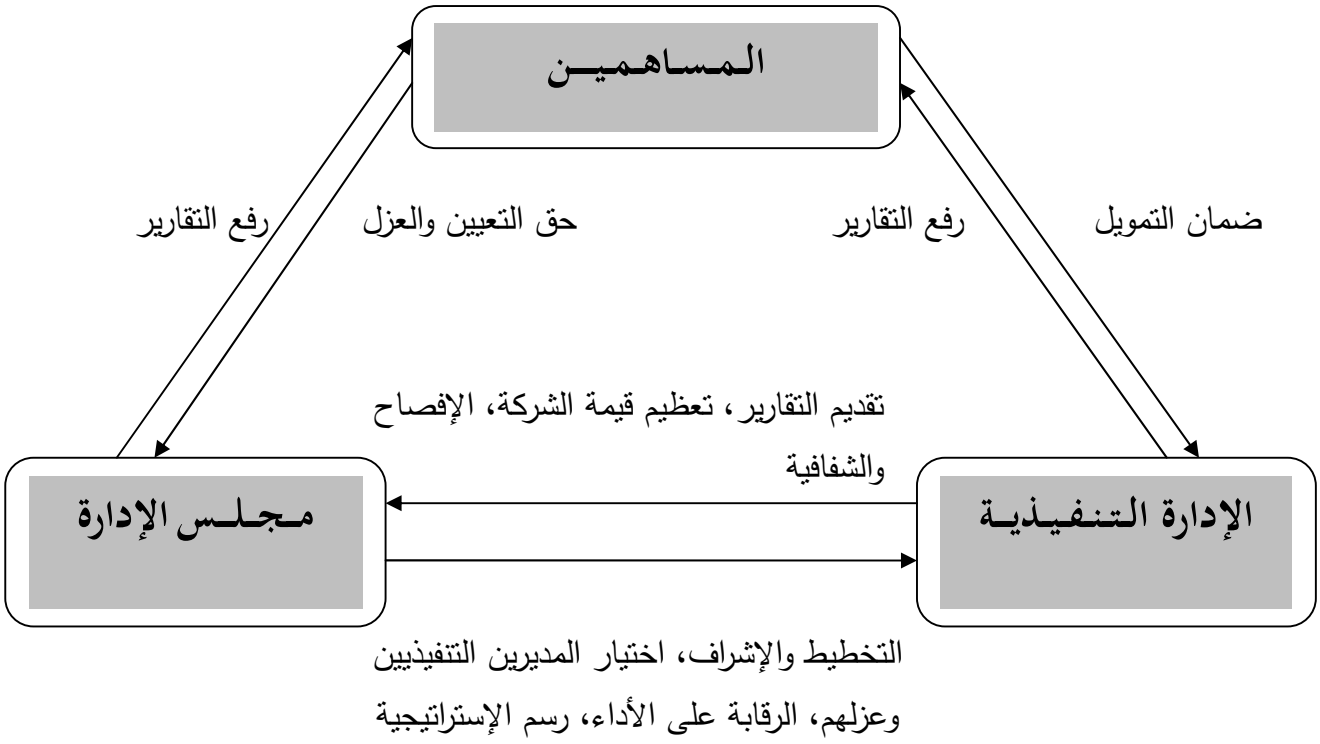

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مراجعات سابقة.

الفرع الثالث: الحوكمة في البنوك والفاعلون الأساسيون فيها:[1] إن وجود نظام مصرفي سليم يعتبر أهم الركائز الأساسية لنمو اقتصاد البلاد، كما أن تطوير أداء الإدارة المصرفية ينعكس إيجابا على قرارات المستثمرين والقطاع المالي وبالتالي تنشيط الاقتصاد، ولا يكون ذلك إلا عن طريق تطبيق مفهوم الحوكمة في الجهاز المصرفي وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث.

أولا- مفهوم الحوكمة المؤسسية في البنوك:

1- **التعريف:** تعددت تعريفات الحوكمة المؤسسية في البنوك، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر التعريفات التالية: [2]

- عرفها بنك التسويات الدولية * التي تعمل تحت سلطته لجنة بازل للرقابة المصرفية على أنها: " تلك الطريقة التي يستعملها مجلس الإدارة والإدارة العليا من اجل تسيير شؤون البنك بغرض تحديد أهداف البنك وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق مصالح المودعين".
- يمكن تعريفها على أنها: " مجموعة من الأساليب والإجراءات الخاصة التي تبين كيفية تسيير مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين لمختلف نشاطات البنك وشؤونه :[3]
  - تحديد الأهداف الإستراتيجية للبنك.
  - متابعة سير العمليات اليومية للبنك.
  - القيام بمسؤولياتهم تجاه أصحاب المصالح على أكمل وجه.
  - التأكد من سيرورة أنشطة البنك تبعا لما جاء في اللوائح والقوانين.
  - .....الخ
- الحوكمة في البنوك تعني: "مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك، وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالأطراف الخارجية والتي تحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية ".[4]

---

[1] المرجع السابق، ص 23.

[2] المعهد المصرفي المصري، تقارير حول نظام الحوكمة في البنوك، مفاهيم مالية، العدد 6، ص 01.

* **بنك التسويات الدولية:** هي مؤسسة مالية دولية، مملوكة من البنوك المركزية التي ترعى التعاون النقدي والمالي الدولي ويخدم كبنك للبنوك المركزية، يقوم من خلال اجتماعاته باستضافة مجموعات دولية تسعى للاستقرار المالي العالمي وتسهيل تفاعلهم. كما يوفر خدمات مصرفية للبنوك المركزية وغيرها من المنظمات الدولية. يقع في بازل، سويسرا. وله مكاتب تمثيلية في هونغ كونغ ومدينة مكسيكو.

[3] محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، طبعة 01، الإسكندرية، 2008، ص 244.

[4] محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، مرجع سابق، ص 309.

- وهناك من يعرفها على أنها: " النظام الذي تتم بموجبه إدارة البنك ومراقبتها ابتغاء تحقيق غاياتها وأهدافها، فهو النظام الذي يتعاملون بموجبه مع مصادر رؤوس الأموال (المساهمين والمستثمرين المؤسسين)".[1]

2- أهمية الحوكمة المؤسسية في البنوك:

- **في البنوك والدول بصفة عامة:** يعود تطبيق مفهوم الحوكمة المؤسسية في البنوك بمنافع جمة وعديدة على البنوك بحد ذاتها وكذا على الدول، وتبرز أهميتها وضرورة تبنيها في الآتي: [2]

- الدور الفعال الذي تلعبه البنوك باعتبارها مركز أساسي لمختلف الأنشطة المالية والتجارية والصناعية للدولة.
- طبيعة نشاطات البنوك التي تتميز بالسرعة.
- بسبب أهمية البنوك في الاقتصاد، فان انهيارها له آثار كارثية واسعة وعلى جميع الأطراف ذات الصلة بالبنك مثل: المساهمين والدائنين والمودعين....الخ.
- تطبيق الحوكمة ومبادئها في البنوك تساعدها على تحسين أدائها والرفع من قيمتها السوقية كما تساعدها على الحد والتقليل من مستويات المخاطرة.
- تكتسب البنوك لدى تطبيقها لمبادئ الحوكمة ميزة تنافسية لجلب الودائع واختراق الأسواق وجذب العملاء والزبائن.
- عند تبني البنوك لمبادئ الحوكمة يساعدها على تحسين إدارتها وتفادي التعرض للتعثر والإفلاس وكذا يضمن لها تطوير الأداء ويزيد من قدرتها على اتخاذ قراراتها وفق قواعد وأسس سليمة، وكذا يساعدها على تجنب تعرضها لازمات مصرفية بتبنيها لمعايير الإفصاح والشفافية في تعاملها مع المستثمرين والمقرضين.[3]

- **في الدول النامية:** تعتبر تطبيق الحوكمة المؤسسية في البنوك خاصة في الدول النامية مهم جدا وذلك لعدة أسباب نذكر منها: [4]

- تمتلك البنوك في الأنظمة المالية للدول النامية مكانة مهيمنة إذ تعد المحرك الرئيسي والأكثر أهمية لنموها الاقتصادي.

---

[1] حبار عبد الرزاق، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي (حالة دول شمال إفريقيا)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 7، 2009، ص 80.

[2] محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، مرجع سابق، ص 244-245.

[3] محمد زيدان، أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة إلى البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 09، 2009، ص 20.

[4] مرابط هيبة، مرجع سابق، ص 16.نقلا عن: T.G Arun and J. D Turner , Gorporate Governance Of Banks In Developing Economies ,Concepts And Issues , p 03

- بما أن البنوك لها مركز مهم في اقتصاديات الدول النامية فهي تعد المخزن الأساسي والرئيسي لإدخارات الاقتصاد المختلفة.
- اغلب الدول النامية لم تقم بتحرير أنظمتها البنكية إلا حديثا، هذا الأمر ساعد مسيري هذه البنوك ومنحهم حرية اكبر في طرق تسييرهم للبنك.
- تتميز الأسواق المالية في الدول النامية بالتخلف وجمود الحركة، لذا فان البنوك تعد المصدر الرئيسي الذي تلجا إليه معظم المؤسسات لجلب الأموال اللازمة لنشاطها.

ثانيا– محددات تنفيذ الحوكمة المؤسسية في البنوك:

إن للحوكمة المؤسسية في البنوك جملة من الأهداف التي تسعى لتحقيقها، كما أن تطبيقها يستلزم جملة من المحددات سوف نذكرها من خلال: [1]

1– أهداف الحوكمة المؤسسية في البنوك:

يساعد تطبيق الحوكمة المؤسسية في البنوك على تحقيق جملة من الأهداف نذكر من أهمها ما يلي:

- تحسين الكفاءة الاقتصادية للبنوك وضمان تطبيق مبدأ الفصل بين الملكية والإدارة.
- تحديد الهيكل اللازم ومختلف الوسائل والطرق المتبعة لتحقيق أهداف البنك.
- توزيع مسؤولية الرقابة لكل من مجلس الإدارة والمساهمين الذين تمثلهم الجمعية العامة للبنك وذلك من اجل ضمان المتابعة الجيدة لكافة التعديلات التي تطرأ على القوانين المسيرة لشؤون البنك.
- الفصل والتمييز بين مهام ومسؤوليات كل من المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة.
- تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة.
- توفير لكل من المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين الإمكانية للمشاركة في الرقابة على أداء البنك.
- تجنب والتقليل من حدوث مشاكل محاسبية ومالية الأمر الذي يساعد على منع تعرض البنك للازمات والمحافظة على استقرار نشاطه مما يساعد على تحقيق الاستقرار والتنمية في الاقتصاد ككل.

2– محددات تنفيذ الحوكمة المؤسسية في البنوك:

حتى يتم تطبيق الحوكمة المؤسسية في البنوك بشكل جيد وسليم وتستفيد من مزاياها، يجب توافر جملة من المحددات التي يمكن تصنيفها إلى نوعين: محددات داخلية وأخرى خارجية يندرج ضمنها مجموعة من العناصر نذكرها في الآتي: [2]

---

[1] إبراهيم إسحاق نسمان، دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة (دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين)، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009، ص 20.

[2] المرجع السابق، ص 23.

أ- **المحددات الداخلية:** والتي تتمثل أساسا في القواعد والأسس التي يتم إتباعها لتحديد طريقة اتخاذ القرارات وتوزيع مختلف السلطات بين كل من المديرين والجمعية العامة ومجلس الإدارة بالشكل الذي يساعد على تخفيض التضارب الموجود بين مصالح هذه الأطراف.

ب- **المحددات الخارجية:** تتضمن المناخ العام للاستثمار في الدولة، و كذلك البيئة المحيطة بعمل البنوك ومختلف المؤسسات والتي تختلف من دولة لأخرى ومن مكان لآخر، وتتمثل هذه المحددات الخارجية في العناصر التالية:

- مجموع القوانين واللوائح المنظمة للعمل داخل الأسواق المالية.
- نظام مالي كفء يوفر التمويل اللازم والمناسب لمختلف المشروعات والذي يساعد البنوك على الاستمرار والمنافسة الدولية.
- كفاءة الهيآت والأجهزة الرقابية العاملة في أسواق رأس المال وذلك عن طريق فرض الرقابة على البنوك والمؤسسات والتأكد من سلامة ودقة البيانات والمعلومات المنشورة، ووضع العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي لها في حالة مخالفة القوانين.
- دور المؤسسات غير الحكومية في التأكد من التزام أعضائها بأخلاقيات المهنة، من هذه المؤسسات جمعيات المحاسبين والمراجعين.

توافر هذه العناصر يساعد على ضمان احترام وتطبيق القواعد التي تساهم في الإدارة الجيدة للبنك والمؤسسة وتخفيض التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

ثالثا- الفاعلون الأساسيون في نظام الحوكمة المؤسسية في البنوك:

يمكن تصنيف أهم الأطراف الفاعلة في الحوكمة المؤسسية في البنوك إلى قسمين: أطراف داخلية وأخرى خارجية، وكل طرف له ادوار ومسؤوليات، التزامه بها يسهل تطبيق نظام الحوكمة بشكل فعال.

- **الأدوار والمسؤوليات الخاصة بالفاعلين الداخليين:**

يتمثل الفاعلون الداخليون للحوكمة المؤسسية في البنوك في الأطراف الأتي ذكرهم: [1]

1- **المساهمون (حملة الأسهم):** يلعب المساهمون دورا هاما في مراقبة أداء البنوك كونهم يوفرون رأس المال الضروري ويملكون سلطة قوية، فلهم صلاحية تعيين أو فصل مجلس الإدارة كما انه لا يمكن إتمام بعض الصفقات إلا بموافقتهم.

2- **أصحاب المصالح:** هم الأطراف الذين لهم علاقة بالبنك وليس بالضرورة أن يكونوا من حملة الأسهم، مثل: المودعين، عملاء البنك، العمال والموظفين داخل البنك، المساهمين الحاليين والمتوقعين، المستثمرين ومؤسسات المجتمع المدني بصفة عامة، من اهتماماتهم الأولى ازدهار البنك لان ذلك يحقق لهم مصالحهم.

[1] حبار عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 82.

3- **مجلس الإدارة:** يترأس مجلس الإدارة رئيس يتم انتخابه من طرف أعضاء هذا المجلس الذي عليه أداء بعض المهام التي تمكن من تفعيل الحوكمة داخل البنك. منها وضع الاستراتيجيات وتوجيه الإدارة العليا، وضع سياسيات التشغيل، تحمل المسؤولية، التأكد من سلامة موقف البنك. ويقوم المجلس بتكوين لجان لمساعدته على التأكد من سلامة إدارة البنك، ومن بين هذه اللجان الأكثر تواجدا في كل البنوك تقريبا هي اللجنة التنفيذية ولجنة التدقيق والمراجعة.

اللجنة التنفيذية: يترأسها الرئيس التنفيذي وأعضاؤها من كبار المديرين في البنك، مهمتها الأساسية تتمثل في التعامل مع المواضيع ذات الأثر الفعال في إستراتيجية البنك وليس لها أي تدخل في اختصاص أي لجنة أخرى.

لجنة التدقيق والمراجعة: هي لجنة مستقلة مهمتها الرئيسية تتمثل في المشاركة في إعداد التقارير المالية وعملية المراجعة الداخلية والتأكد من الالتزام بتطبيق القوانين واللوائح وهي تعمل بشكل أساسي مع المراقبين والمشرفين.

إضافة إلى لجان أخرى متخصصة تشكلها بعض البنوك مثل: لجنة الأجور والمكافآت، لجنة التعيينات، لجنة إدارة المخاطر....الخ .

4- **الإدارة التنفيذية:** يترأسها المدير التنفيذي الذي تتمثل مهمته في التعاون مع فريق إدارة النشاطات والعمليات اليومية للبنك بالطريقة التي تتماشى مع السياسات الموضوعة من طرف مجلس الإدارة.

5- **المراجعون الداخليون:** لهم دور هام جدا في تقييم عملية إدارة المخاطر عن طريق قيامهم بكشف ومنع حالات الغش والتزوير وضمانهم لنزاهة ودقة التقارير المالية.

- **الأدوار والمسؤوليات الخاصة بالفاعلين الخارجيين:** يمكن تقسيم الأطراف الخارجيين الذين لهم دور فعال في نظام الحوكمة في البنوك إلى قسمين رئيسيين: [1]

1- **الإطار القانوني، التنظيمي والرقابي:** يعتبر الإطار القانوني عنصرا جد هام وحيوي داخل البنك، بالإضافة إلى الدور الرقابي للبنك المركزي والذي تحول الإطار العام له من السيطرة المطلقة إلى العمل على تشجيع إتباع السلوك الحصيف إضافة إلى تغير دور الجهة الرقابية من التحكم في توجيه الائتمان إلى ضمان سلامة الجهاز المصرفي، من اجل هذا قامت لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية من خلال اتفاقيتها بوضع مجموعة من الضوابط المحكمة فيما يتعلق بـ: كفاية رأس المال، تركز القروض، إقراض الأطراف ذات الصلة والأطراف ذات العلاقة بالبنك، تكوين المخصصات، تحصيل المدفوعات المستحقة، الإجراءات الخاصة بإعادة جدولة الديون،

[1] المرجع السابق، ص 83.

متطلبات السيولة والاحتياطي، وإضافة لما سبق تطبيق الأساليب المتطورة للمراقبة المكتبية والميدانية.

2- **دور العامة (الجمهور):** لهم دور جد فعال في تطبيق الحوكمة المؤسسية في البنوك لان على المتعاملين في السوق تحمل ما عليهم من مسؤوليات فيما يتعلق بالقرارات الخاصة باستثماراتهم، وحتى يستطيعوا فعل ذلك هم بحاجة لتوفر كل من الشفافية والإفصاح في كل المعلومات المالية وتقارير التحليل المالي، ويمكن تقسيمهم إلى:

- **المودعين:** دورهم الأساسي يتمثل في الرقابة على أداء الجهاز المصرفي وفي قدرتهم على سحب مدخراتهم في حالة ما إذا رأو أن البنك أصبح يجازف بتحمل مخاطر كبيرة.
- **شركات التصنيف والتقييم الائتماني:** هي مؤسسات تساهم على دعم الالتزام في السوق إذ تقوم بالتأكد من توفر المعلومة الضرورية لصغار المستثمرين الأمر الذي يزيد من درجة الشفافية في المعلومات المالية ودعم حماية المتعاملين في السوق.
- **وسائل الإعلام:** تساعد على نشر المعلومة اللازمة ورفع كفاءة العنصر البشري ومراعاة مصالح الفاعلين الآخرين في السوق إضافة إلى تأثيرهم على رأس المال وذلك لقيامها بممارسة ضغوطات على البنك تجبره على ذلك.

ويمكن تلخيص كل ما سبق ذكره في الشكل التالي:

الشكل رقم [1-4]: الفاعلين الاساسيين في نظام الحوكمة المؤسسية في البنوك

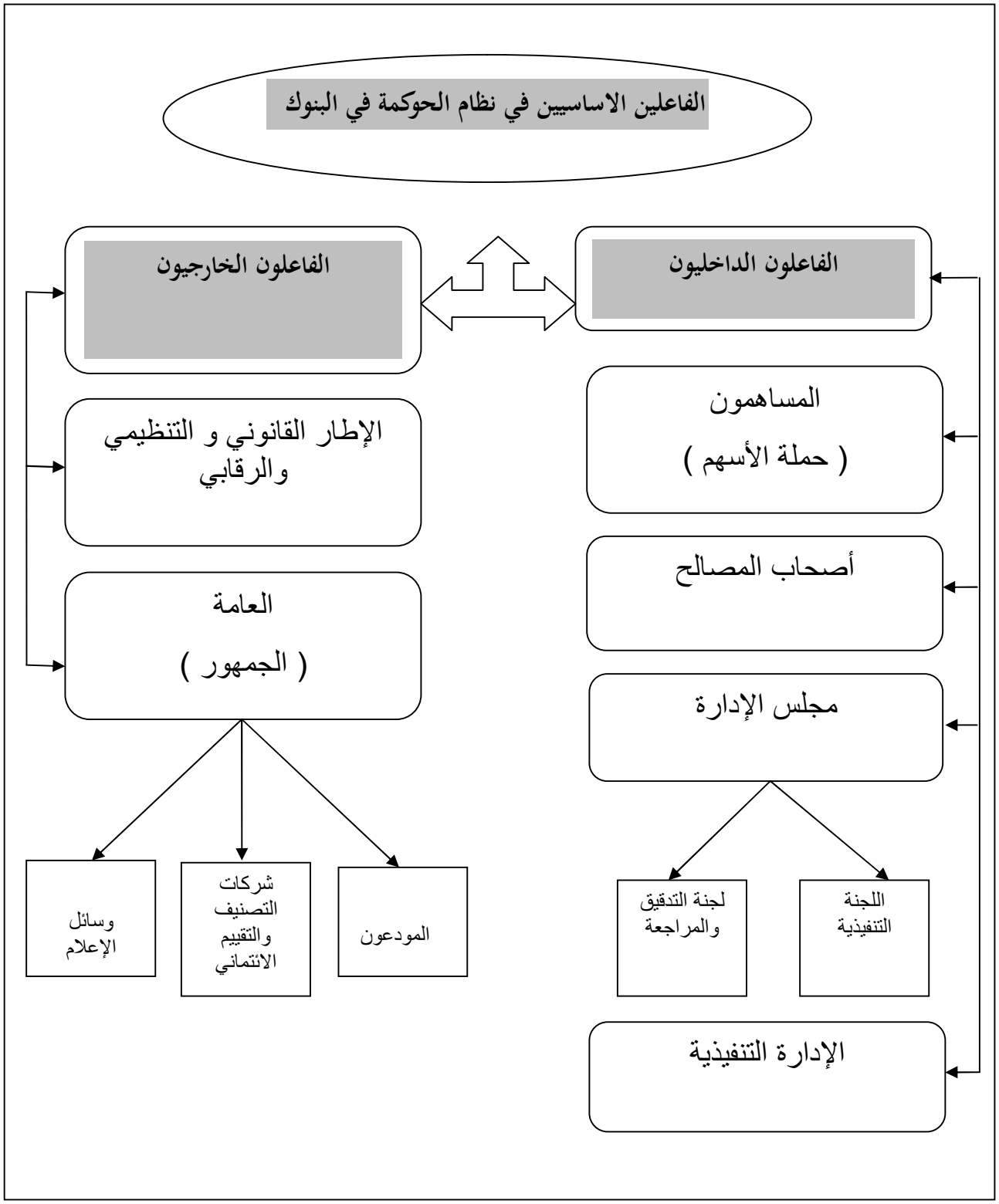

المصدر: من إعداد الطلبة.

رابعا: علاقة الحوكمة المؤسسية في البنوك بلجنة بازل للرقابة المصرفية:

تأسست لجنة بازل عام 1974 من محافظي البنوك المركزية في الدول الصناعية العشر وسويسرا ولوكسمبورغ تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية وأطلق عليها تسمية " لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية على الممارسات العملية " أو" لجنة الأنظمة والرقابة المصرفية " بعد تفاقم المشاكل البنكية وسيطرة البنوك اليابانية على أسواق التمويل الدولية بنسبة قاربت 38 % وهي الظاهرة التي استمرت لسنوات عديدة حتى أن سبعة من ضمن اكبر عشرة بنوك في العالم عام 1988 كانت من البنوك اليابانية بسبب نقص رؤوس أموال تلك البنوك.[1]

وتهدف لجنة بازل إلى تحقيق 3 أهداف رئيسية وهي: [2]

- تقرير حدود دنيا لكفاية رأس مال البنوك.
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك.
- تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب رقابة السلطات النقدية على البنوك.

- **بازل 1:**[3] من أهم انجازاتها الاتفاقية التي توصل إليها في عام 1988 والخاصة بتحديد معيار كفاية رأس المال أو بما يعرف بنسبة كوك الذي عرف بمعيار لجنة بازل، وقد كانت الأهداف الرئيسية للاتفاقية هي وقف الهبوط المستمر في رأس مال البنوك العالمية والذي لوحظ في معظم فترات القرن العشرين، وتسوية الأوضاع بين المصارف العاملة على المستوى الدولي.

توصيات 1988:

1- وجود قيم ومبادئ ومعايير للسلوك الجيد ونظام يضمن الالتزام بها.
2- إستراتيجية جيدة تسمح بقياس مستوى الأداء العام للمؤسسة ومدى مساهمة الأفراد في تحقيق هذا الأداء.
3- التوزيع الواضح للمسؤوليات وسلطات اتخاذ القرار مشتملا على تسلسل هرمي لسلطات الاعتماد المتدرجة من القاعدة إلى غاية مجلس الإدارة.
4- وضع طرق وآليات للتفاعل والتعاون بين كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا والمدققين.

---

[1] حوحو فاطمة ومرغاد لخضر، دور حوكمة المؤسسة المصرفية في استقرار الأسواق المالية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة خيضر بسكرة، العدد 6، 2014، ص 57.

[2] ايت عكاش سمير، تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2013، ص 5.

[3] لعراف فائزة، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة" مع الإشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية 2008"، الدار الجامعية الجديدة، المسيلة، 2013، ص 72.

5- وضع أنظمة صارمة للرقابة الداخلية بحيث تتضمن هذه الأنظمة وظائف المراجعة الداخلية والخارجية، وظائف إدارة المخاطر وتكون مستقلة عن الإدارات التنفيذية وغيرها من الضوابط والموازين.

6- وجود تدفق كافي وملائم للمعلومات داخل البنك أو خارجه.

7- توافر رقابة خاصة لتجنب المخاطر في المراكز التي يوجد فيها احتمالات تضارب المصالح لاسيما في إطار العلاقات مع المقترضين المرتبطين بالبنك، كبار المساهمين، الإدارة العليا أو كبار صانعي القرار داخل المؤسسة.

8- الحوافز المالية وغيرها لتشجيع المديرين والموظفين على العمل بشكل مناسب ومنها المكافآت المالية، الترقيات.....الخ.

- **بازل 2:**[1] في جوان 1999 نشرت لجنة بازل اقتراحات أولية لإطار جديد لقياس الملاءة المصرفية (كفاية رأس المال) يحل محل اتفاقية عام 1988 وتدخل فيه معايير تأخذ في الاعتبار وبشكل أكثر دقة وشمولية معامل المخاطرة في ميزانيات المصارف. وفي 10 جانفي 2001 تقدمت لجنة بازل بمقترحات أكثر تحديدا وتفصيلا حول الإطار الجديد السابق لمعدل الملاءة المصرفية، وطلبت إرسال التعليقات عليها من المعنيين والمختصين والهيآت (ومنها صندوق النقد الدولي) قبل نهاية شهر ماي 2001 وكان من المتوقع أن تصدر اللجنة النسخة النهائية من هذا الاتفاق قبل نهاية عام 2001 لكن نظرا لكثرة الردود والملاحظات تمت إجازة واعتماد هذه النسخة بشكلها النهائي في جوان 2004 وحدد لها اجل تطبيق يمتد إلى نهاية سنة 2006 كحد أقصى، وهو الذي يعرف باتفاقية بازل 2، وصدرت هذه الاتفاقية في إطار جديد أكثر شمولية وحساسية للمخاطر التي تواجهها البنوك ليشمل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية وتقوم هذه الاتفاقية على 3 دعائم:

الشكل رقم [1-5]: الدعائم الأساسية لبازل 2

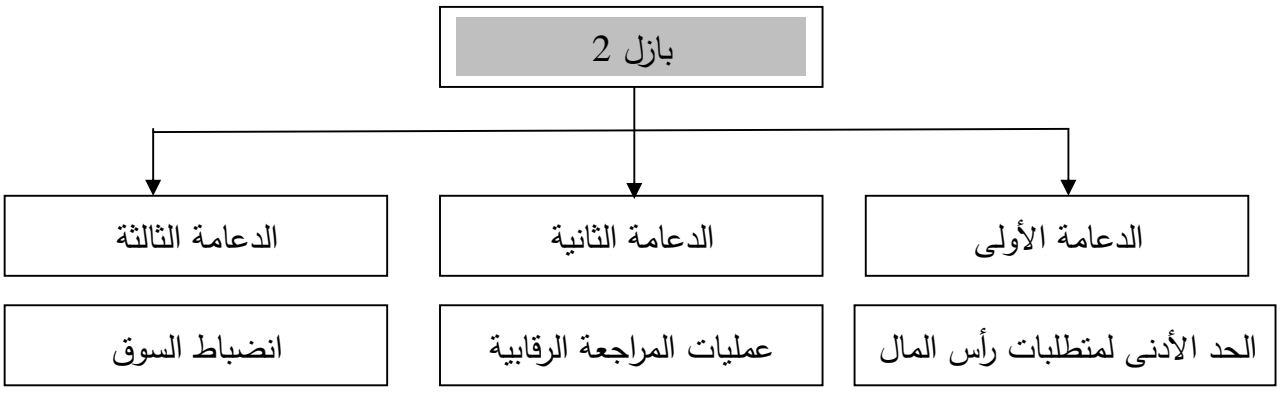

[1] سليمان ناصر، المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد14، 2014، ص 44.

توصيات 1999:

- بناء أهداف إستراتيجية ووضع قيم للعمل.
- وضع وتعزيز خطوط واضحة حول المسؤولية والمساءلة.
- ضمان كون أعضاء المجلس مؤهلين حسب وضعياتهم.
- ضمان أن هناك إشراف ملائم من الإدارة العليا.
- الاستفادة الفعالة من العمل الذي يقوم به المراجعون الداخليون والخارجيون.
- ضمان أن أساليب المكافآت متشكلة من القيم الأخلاقية للبنك ومن المحيط الرقابي والاستراتيجي له.
- العمل والسير بحوكمة الشركات في البنك وفق أسلوب ونمط شفاف.

- **بازل 3:**[1] اتفاقية بازل الجديدة جاءت نتيجة للآثار السلبية التي خلفتها الأزمة المالية على القطاع البنكي وإفلاس عدد كبير من البنوك إضافة إلى فشل معايير اتفاقية بازل 2 في معالجة هذه الأزمة وعجزها عن توفير الحماية اللازمة للبنوك.

توصيات 2006:

- ينبغي أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين حسب المناصب التي يشغلونها، ولديهم فهم واضح عن دورهم في حوكمة الشركات، إضافة إلى قدرتهم على الحكم السليم بشان أعمال البنك.
- ينبغي على مجلس المديرين المصادقة والإشراف على الأهداف الإستراتيجية للبنك وعلى قيمه.
- ينبغي على مجلس المديرين وضع وتعزيز الخطوط العريضة للمسؤولية والمساءلة.
- على المجلس ضمان إشراف ملائم من الإدارة العليا يوافق سياساته.
- ينبغي على المجلس والإدارة العليا فعليا استعمال الأعمال التي تقوم بها وظيفة المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين ووظائف الرقابة الداخلية.
- على البنك ضمان ملائمة ممارسات وسياسات المكافآت مع ثقافة المؤسسات المصرفية ومع الأهداف الإستراتيجية والطويلة الأجل، وكذلك مع محيط الرقابة.
- ينبغي إدارة البنك وفق أسلوب شفاف.
- ينبغي على المجلس والإدارة العليا فهم الهيكل التشغيلي للبنك من خلال مدى الالتزام بالعمل وفق بيئة قانونية معينة.

[1] باذن عبد القادر، مرجع سابق، ص 104-105.

الفرع الرابع: نموذج الحوكمة الجيد في البنوك

أولا – متطلبات نموذج الحوكمة الجيد في البنوك:

إن تطبيق الحوكمة المؤسسية في البنوك يجب أن يتم بالشكل الملائم حتى يتم الاستفادة بأكمل وجه من المزايا التي توفرها، لذا يجب توافر نموذج جيد للحوكمة له خصائص محددة ومتطلبات معينة وكذا وجود عناصر تساعد على تطبيق وتفعيل هذا النموذج.

- **متطلبات نموذج الحوكمة الجيد في البنوك:** نقصد بمتطلبات نموذج الحوكمة الجيد مجموعة العناصر الضرورية التي يساعد على التطبيق السليم للحوكمة المؤسسية في البنوك، ونذكر منها ما يلي: [1]

1- تحديد الأهداف الإستراتيجية للبنك وكذا القيم والمبادئ الواجب إتباعها وتكون معلومة ومتوفرة لكل العاملين داخل البنك.

2- وضع سياسات واضحة للمسؤولية في البنك وإتباعها.

3- ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة ومدى إدراكهم للوظائف الموكلة إليهم في عملية الحوكمة مع ضمان عدم تأثرهم بأية عوامل سواء كانت داخلية أو خارجية.

4- التأكد من وجود نظام رقابة داخلية ملائم وفعال في الإدارة العليا.

5- إجراء دورات تعليمية وتدريبية وتكوينية لبناء طاقات في الحوكمة.

6- التأكد من وجود توافق بين نظام الحوافز وأنظمة البنك وأهدافه وكذا البيئة المحيطة به.

7- تطوير إطار قانوني فعال يتم فيه تحديد حقوق وواجبات البنك.

8- تفعيل دور السلطات الرقابية في مراجعة أعمال كل من الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

9- ضرورة وجود وظائف مستقلة لإدارة المخاطر والمراجعة.

10- ضرورة وجود رقابة خارجية على مختلف مجالات العمل بهدف ضمان حياد وسلامة وفعالية الرقابة.

ثانيا – أبعاد تنفيذ نموذج الحوكمة الجيد في البنوك:

لنموذج الحوكمة المؤسسية الجيد في البنوك بعدين أساسيين: بعد داخلي وآخر خارجي، يتمثل البعد الداخلي في طريقة إدارة البنك، أما البعد الخارجي فيتمثل في القواعد الاحترازية.

[1] بلعزوز بن علي، حبار عبد الرزاق، الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية: مدخل للوقاية من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة لحالة الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20 و 21 أكتوبر 2009.

- **البعد الخارجي: القواعد الاحترازية**

يمكن تعريف القواعد الاحترازية على أنها جملة من التدابير التي تسمح بالتخفيض من أو التحكم في المخاطر الناجمة عن المكونات المختلفة للنظام المالي، ويجب أن توضع هذه القواعد بغرض تحقيق هدفين أساسيين هما استقرار النظام المالي وحماية حقوق الدائنين.

تهدف هذه القواعد الاحترازية إلى تحقيق التنسيق بين شروط المنافسة البنكية، تقوية السلامة البنكية وتطوير نشاط البنوك: [1]

أ- **تحقيق التنسيق بين شروط المنافسة:** إن الهدف الرئيسي لهذه القواعد هو إنشاء وتعزيز المنافسة البنكية، لان البيئة التنافسية تسمح للنظام البنكي بالتطور والمحافظة على استقراره وقوته.

ب- **تقوية السلامة البنكية:** تعتبر النظم الاحترازية هدف بالغ الأهمية للوقاية من أي أزمة قد تسبب ضعفا للنظام البنكي، لهذا السبب قام المنظمون بإنشاء معايير للرقابة بشكل دائم والمحافظة على استقرار النظام البنكي للحفاظ على الثقة في هذا النظام وتجنب الأزمات التي تنتج عن العمليات البنكية.

ت- **تطوير نشاط البنوك:** لقد أثرت موجة الابتكارات والتطورات المالية التي حدثت في هذه السنوات الأخيرة على وظائف البنوك: ظهور أسواق جديدة، عمليات جديدة، ممارسات بنكية جديدة....الخ، لذا يجب أن تتماشى القواعد الاحترازية مع هذه التغيرات خاصة فيما يتعلق بتطور محاسبة العمليات،

ولمواجهة ارتفاع المخاطر البنكية قامت السلطات الدولية مثل لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية بوضع معايير للرقابة المصرفية والتي يجب على البنوك احترامها والعمل بها من اجل ضمان السيولة والملاءة المالية تجاه عملائها، ومن هذه المعايير نسبة " Cooke " [*](اتفاقية بازل 1) التي تم استبدالها بنسبة " McDonough " (اتفاقية بازل 2).

- **البعد الداخلي: طريقة إدارة البنك:**

يتمثل البعد الداخلي لتنفيذ نموذج الحوكمة الجيد في البنوك في مجلس الإدارة والذي له أهمية بالغة في بناء لوحة قيادة أكثر فعالية، خاصة بعد أن أصبح دوره أكثر تعقيدا وأصبحت مسؤولياته تشمل عدة وظائف

---

[1] Houssem Rachdi, op.cit, p 10-12

[*] نسبة " Cooke ": هو اسم محافظ البنك المركزي الانجليزي في تلك الفترة Peter Cooke، يعتبر أول من اقترح هذه النسبة وأول من ترأس هذه اللجنة.تم اعتماد هذه النسبة عام 1988 في إطار تدابير بازل1 عرف تحت تسمية "نسبة كوك" وهو يقيس مستوى التزامات البنوك من قروض وتوظيفات بقيمة موارد البنك والتي تتضمن رأسمال البنك والأرباح، وتكون النسبة معادلة لـ8 في المائة، بعدها تم تحيين النسبة بمقاييس جديدة وشروط أخرى في إطار ما يعرف بتدابير "بازل 2" عام 2006، وآخر تعديل لها كان في بازل 3 حيث ارتفعت النسبة إلى: 10.5 %.

مختلفة مثل وضع الاستراتيجيات طويلة المدى، إنشاء وتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية والتأكد من أن كل القرارات قد تم اتخاذها بطريقة مسؤولة و شفافة. [1]

ثالثا – العناصر الأساسية لتعزيز التطبيق السليم للحوكمة المؤسسية في البنوك:

حتى يتم التطبيق السليم للحوكمة المؤسسية في البنوك يجب توافر مجموعة من العناصر الرئيسية نوجزها في ما يلي: [2]

1. **وضع أهداف إستراتيجية ومجموعة قيم ومبادئ تكون معلومة لجميع العاملين في البنك:** لا يمكن لأي بنك أن يقوم بإدارة أنشطته وعملياته بدون أن يكون له أهداف إستراتيجية يريد بلوغها، إضافة إلى مجموعة من المبادئ التي تستعين بها الإدارة للوصول إلى هذه الأهداف. ومجلس الإدارة هو المسؤول عن وضع الاستراتيجيات اللازمة لتوجيه وإدارة أنشطة البنك، إضافة إلى تطوير المبادئ التي يتبعها في الإدارة والتي يجب أن تضمن وضع حد للفساد المالي والإداري وكذلك منع تطبيق السياسات التي تؤدي إلى إضعاف كفاءة الحوكمة.
2. **وضع وتنفيذ سياسات واضحة للمسؤوليات في البنك:** من مسؤوليات مجلس الإدارة تحديد السلطات والمسؤوليات الرئيسية للمجلس في حد ذاته وللإدارة العليا، وتقوم الإدارة العليا بدورها بتحديد مختلف مسؤوليات الموظفين وفقا لتدرجهم الوظيفي.
3. **ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة:** [3] يجب أن يكون أعضاء مجلس إدارة البنك ذوو كفاءة عالية وعلى دراية تامة بالدور الرئيسي لهم في عملية الحوكمة وان لا يتأثروا بأية عوامل داخلية أو خارجية، ذلك كونه المسؤول الأساسي عن العمليات التي يقوم بها البنك فيجب عليه متابعة أداء البنك وامتلاكه المعلومات اللازمة والكافية التي تساعده على تحديد أوجه الخلل والقصور وبالتالي قدرته على اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب.
4. **ضمان توافر مراقبة ملائمة لأنشطة البنك بواسطة الإدارة العليا:** [4] بما أن لمجلس الإدارة دور رقابي تجاه أعضاء الإدارة العليا فهذا دلالة على أهمية الإدارة العليا في الحوكمة و التي يجب عليها أن تمارس الرقابة على المديرين التنفيذيين فيها مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:
   - تجنب التدخل المفرط في القرارات المتخذة من قبل المديرين التنفيذيين.

---

[1] مرابط هيبة، مرجع سابق، ص 24.نقلا عن: Peong kwee kim and devinaga rasiah, relationship between corporate governance and bank performance in malaysia during the pre and post asian financial srisis, european journal of economoies finance and administrative sciences, issue 21,june2010, p 41.

[2] بن علي بلعزوز، مداخل مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي: نظام حماية الودائع والحوكمة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 05، جانفي 2008، ص124-125.

[3] بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006، ص 220-221.

[4] بن علي بلعزوز، مرجع سابق، ص 126.

- مراعاة المهارات والمعرفة اللازمة في مجال معين قبل تحديد المسؤولية فيه.

5. **الاستفادة الفعلية من العمل الذي يقوم به المراجعون الداخليون والخارجيون:** إن للمراجعين دور حيوي وفعال في نظام الحوكمة مما يستوجب على كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا الاهتمام بشكل اكبر بعملية المراجعة ونشر الوعي بأهميتها بين الأطراف العاملة بالبنك وكذا العمل على دعم استقلالية ومكانة المراجعين الذين يقومون برفع تقاريرهم إلى مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة التابعة له، وبالتالي تتم الاستفادة الفعلية من النتائج التي تم التوصل إليها من قبل المراجعين.
6. **ضمان توافق نظم الحوافز مع أنظمة البنك:** حتى يتم هذا التوافق يجب على مجلس الإدارة أن يصادق على الإمكانات الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة العليا وغيرهم من المسؤولين على بذل أقصى جهد لصالح البنك، مع وجوب وضع نظم الأجور في إطار السياسة العامة للبنك بحيث لا تعتمد على أدائه في الآجال القصيرة لتجنب ربط الحوافز بحجم المخاطر التي يتحملها.
7. **مراعاة الشفافية عند تطبيق الحوكمة:** تعد الشفافية ضرورية عند تطبيق الحوكمة لأنها تساعد المتعاملين مع البنك والمشاركين في السوق على تقييم سلامة معاملاتهم مع البنوك، ويصبح في مقدورهم معرفة وفهم كفاءة رأس المال في البنوك في الأوقات المناسبة الأمر الذي يؤدي بالمتعاملين للجوء إلى البنوك التي تطبق الممارسات السليمة للحوكمة والتي لديها الكفاءة المالية اللازمة لذا يجب أن يشمل الإفصاح وشفافية كل من هيكل مجلس الإدارة والإدارة العليا والمعلومات المتعلقة بنظام الحوافز الخاص بالبنك.

المطلب الثاني: المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي والتقارير

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على مفهوم المعلومة المالية من تعريف ومقومات وكذا مفهوم الإفصاح المحاسبي، أنواعه ومقوماته والتقارير المالية وأهميتها.

الفرع الأول: مفهوم جودة المعلومات المالية

أولا- تعريف المعلومة المالية وقياس جودتها: يمكن تعريفها بـ: [1]

- ✓ **المعلومة المالية:** هي تلك البيانات التي تمت معالجتها للحصول على مؤشرات ذات معنى تستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل وتكون المعلومة ذات طابع كمي تظهر في شكل

[1] قرواني أسامة، مرجع سابق، ص 8-10.نقلا عن:

- قاسم الحبيطي وزياد السقا، نظم المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، العراق، 2003، ص 27.
- نعيم دهمش، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما، دار المكاتب الوطنية، الاردن، 1995، ص 23.

Ahmed Obaidat, Accounting Information Qualitative Characteristics GAP, Evidence, From Jordan, International Management Review, Vol 3, N 2, 2007, P28.

قوائم مالية ويراعى التوازن في هذه المعلومات من حيث التفصيل حتى تكون ذات منفعة لمتخذي القرار.

- ✓ **جودة المعلومة المالية:** تعني مصداقية المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين لتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وان تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها.

كما يقصد بجودة المعلومة المالية مدى الامتثال للقواعد والإجراءات التي يتم تطبيقها بانتظام وإخلاص بشكل يعكس حقيقة حسابات المؤسسة والأهمية النسبية للأحداث المسجلة.

وتعتمد الجودة في هذا الإطار على مجموعة من الخصائص أهمها:

- **الخصائص الأساسية:**

الملائمة: تعرف الملائمة على أنها قدرة المعلومات المالية على تغيير قرار مستخدم المعلومات وبعبارة أخرى هي قدرة المعلومات على إيجاد فرق في اتخاذ القرار.

الموثوقية: حسب البيان رقم 2 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة العالمية FASB هي:" خاصية المعلومات في التأكد بان المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله".

القابلية للفهم: تعني أن تكون المعلومات المالية مفهومة من قبل المستخدمين، كما انه ينبغي أن يكون لديهم مستوى من المعرفة المحاسبية في مجال الاقتصاد.

- **الخصائص الثانوية:**

القابلية للمقارنة: يقصد بها إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو لفترات أخرى سابقة لنفس الشركة.

الثبات: يقصد بمبدأ الثبات أن تطبق المنشاة نفس الأساليب والطرق لنفس الأحداث المحاسبية لا تتغير من فترة محاسبية لأخرى.

ثانيا- معايير جودة المعلومة المالية:

تتحقق جودة المعلومة المالية انطلاقا من مجموعة المعايير التالية: [1]

أ- **معايير قانونية:** تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها، من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المنشاة بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها.

[1] خليل محمد، دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الثاني، 2003.

ب- **معايير رقابية:** ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه احد مكونات العملية الإدارية التي يركز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياستها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية وأن البيانات المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة.

ت- **معايير مهنية:** تهتم الهيات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبية والمراجعة لضبط العملية المحاسبية، مما برز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.

ث- **معايير فنية:** إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.

ثالثا- مقومات جودة المعلومة المالية:

تعتبر جودة المعلومة المالية الهدف الرئيسي الذي تسعى الشركات لتحقيقه إلا أنها تتأثر بمجموعة من المقومات والتي هي عبارة عن مجموعة من الأدوات والإجراءات المستخدمة في النظام المحاسبي المالي لتحقيق أهدافه وتشمل هذه المقومات ما يلي: [1]

أ- **المقومات المادية:** وتتمثل في جميع التجهيزات المادية مثل الأدوات اليدوية والآلية المستخدمة في إصدار المعلومة.

ب- **المقومات البشرية:** وتتمثل في مجموعة الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه.

ت- **المقومات المالية:** وتشمل كافة الأموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بوظائفه.

ث- **قاعدة البيانات:** وتشمل مجموعة الإجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه.

[1] عبد الرزاق حسن الشيخ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة والتمويل، جامعة غزة الإسلامية، فلسطين، 2012، ص54.

الفرع الثاني: مفهوم الإفصاح المحاسبي وأنواعه

أولا- مفهوم الإفصاح المحاسبي: لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالإفصاح نظرا لأهميتها [1]:

فهنالك من عرفها على انه:" أنها كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس".

كما عرف على انه:" هو عملية إيصال ونقل المعلومات التي أعدت في مرحلة القياس لمن يستخدمها ويوظفها ويحتاجها سواء داخل المؤسسة أو خارجها، بحيث يجب مراعاة أهمية المعلومات التي يفصح عنها، والوقت الذي يتم الإفصاح وبأية وسيلة".

ومن خلال ما سبق يمكن الاستناد إلى هذا التعريف الذي يعتبر اشمل نوعا ما والذي يعرف على انه [2]:" عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة".

ثانيا:أنواع الإفصاح المحاسبي

يمكن تصنيف الإفصاح من حيث الأهداف إلى ما يلي: [3]

أ- **الإفصاح الكامل:** ويقصد به شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ وأهمية هذا النوع من الإفصاح من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية والتي لها تأثير على مستخدميها.

ب- **الإفصاح العادل:** ويهدف إلى الرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي لا يقدم أو يفضل مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى.

ت- **الإفصاح الكافي:** يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار فضلا عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

---

[1] ماجد إسماعيل أبو حمام، مرجع سابق، ص 59.

[2] زغدار احمد وسفير محمد، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد7، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010، ص 84.

[3] محمد نجيب حمد، دور الإفصاح المحاسبي وأهميته في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية ومتطلبات القانون 91 لسنة 2005، كلية التجارة جامعة قناة السويس، مصر، 2005.

ث- **الإفصاح الملائم:** هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية.

ج- **الإفصاح الوقائي:** إن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يجعل التقارير المالية غير مضللة لمستخدميها وخاصة المستثمر منهم حيث يهدف هذا النوع من الإفصاح إلى حماية المجتمع المالي ويسمى بالإفصاح الوقائي (التقليدي) ويتطلب الكشف عن الأمور الآتية:

- ✓ السياسة المحاسبية.
- ✓ التغير في السياسة المحاسبية.
- ✓ تصحيح الأخطاء في القوائم المالية.
- ✓ المكاسب والخسائر المحتملة.
- ✓ الارتباطات المالية.
- ✓ الأحداث اللاحقة.

ح- **الإفصاح التثقيفي:** لقد ظهر هذا النوع من الإفصاح اثر تزايد أهمية الملائمة حيث ظهرت المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات كالإفصاح عن مكونات الأصول الثابتة والمخزون السلعي والإفصاح عن بسياسة الدارة المتبعة الخاصة بتوزيع الأرباح والهياكل التمويلية للمؤسسة.

ثالثا: مقومات الإفصاح المحاسبي:

يمكن إجمال مقومات الإفصاح المحاسبي التي تجعل معلوماته ذات ثقة وفائدة سواء في داخل المؤسسة أو خارجها فيما يلي:[1]

ا - تحديد المستخدم للمعلومة المحاسبية:

إن تحديد المستخدم للمعلومة المحاسبية من شانه معرفة أو تحديد الخواص التي يجب توفرها في تلك المعلومة من حيث الشكل والمضمون لان المستخدمين للمعلومات المحاسبية لهم مستويات مختلفة في تفسير المعلومات ولهذا كان من الواجب إعداد المعلومات عن طريق إعداد تقرير واحد وفق نماذج متعددة من الاحتياجات أو إصدار تقرير مالي واحد متعدد الأعراض بحيث يلبي احتياجات المستخدمين المحتمل وجودهم وهذين النموذجين من الصعب تحقيقها فلذلك من الأفضل إعداد نموذج يفترض انه يلبي حاجات مستخدم معين من بين تلك الفئات وجعله محورا أساسيا في تحديد أبعاد الإفصاح .

[1] بلعيد محمد كامل، مذكرة ماستر دراسات محاسبية وجبائية معمقة بعنوان دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011، ص 13.

ب – تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:

إن تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية من شانه أن يحقق خاصية الملائمة بحيث يستفيد المستخدم من المعلومة وتكسبه قدرة على التنبؤ وتساعد بعضهم في اتخاذ القرارات.

وعلى الرغم من أن البيانات المالية لا تفي بكافة احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات إلا أن هناك احتياجات مشتركة لهؤلاء المستخدمين فالبيانات المالية التي تفي باحتياجات المستثمرين الذين يتحملون مخاطر رأس المال سوف تفي أيضا بمعظم احتياجات المستخدمين الآخرين.

وتقع مسؤولية إعداد وعرض البيانات المالية للمنشاة بصفة أساسية على عاتق إدارتها كما تهتم الإدارة أيضا بالمعلومات التي تحتويها البيانات المالية بالرغم من أنه يتوافر لها الحصول على معلومات مالية وإدارية إضافية تمكنها من أداء وظائفها الأساسية في مجالات التخطيط واتخاذ القرارات والرقابة. وتعتبر الإدارة قادرة على تحديد شكل ومضمون تلك المعلومات الإضافية بحيث تفي باحتياجاتها الخاصة من المعلومات ويعتبر التقرير عن مثل تلك المعلومات الإضافية خارجا عن نطاق هذا الإطار ومع ذلك فالبيانات المالية المنشورة تعتمد أساسا على المعلومات التي تستخدمها الإدارة عن المركز المالي وتقييم الأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشاة.

ج– تحديد طبيعة المعلومة الواجب الإفصاح عنها:

يتم الإفصاح حاليا بواسطة القوائم المالية التقليدية وهي:

- قائمة المركز المالي.
- قائمة الدخل.
- قائمة الأرباح المحتجزة.
- قائمة التغيرات في المركز المالي.
- معلومات أساسية ترفق في الملاحظات.

من خلال ما تقدم نجد انه يجب التركيز علي نوعية المعلومات المفصح عنها بدلا من التركيز على جانب كم المعلومات المفصح عنها.

الفرع الثالث: مفهوم التقارير المالية وأهميتها

أولا– تعريف التقارير المالية:[1] هي وسيلة اتصال ما بين المنشأة والعالم الخارجي ووسيلة لتوصيل المعلومات التي تعد بواسطة المنشأة إلى المستفيدين ومنها قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية، قائمة الأرباح المحتجزة، تقرير مراقب الحسابات، تقرير مجلس الإدارة، تقرير الإدارة التنفيذية .

[1] الدهراوي كمال الدين، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص 13.

- ✓ وتعرف أيضا على أنها: تلك الكشوف المالية التي يجب أن تصدر عن المنشاة وتظهر صورة وافية عن الوضع المالي للمنشاة وبيان كل تغيير يطرأ على حالتها المالية، كما تضبط تحت مسؤولية المدققين وتعد في موعد أقصاه 4 أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية المحاسبية.
- ✓ تعتبر التقارير المالية المنتج النهائي للمحاسبة، وتنقسم التقارير إلى قسمين هما:
  - تقارير خاصة: تعد استجابة لطلب معين.
  - تقارير عامة: تعد وفق معايير المحاسبة المتعارف عليها ليطلع عليها كل ذي علاقة بالمنشأة أو كل مهتم بأمورها. تشمل على كلاً من:
- ✓ قائمة الدخل.
- ✓ قائمة المركز المالي.
- ✓ قائمة التدفق النقدي.
- ✓ قائمة الأرباح المحتجزة.
- ✓ قائمة حقوق المساهمين. تشمل علي كلاً من:
  - القوائم المالية.
  - تقرير مراقب الحسابات.
  - تقرير مجلس الإدارة.
  - تقرير الإدارة التنفيذية.
  - أي إفصاح أضافي آخر.

ثانيا– جودة التقارير المالية:

1- تعريفها:[1] هي تعبير عن مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يحقق الهدف من استخدامها.

جودة التقارير المالية (أحد وسائل التوصيل) متمثلة في:

- ✓ مدى صدق هذه القوائم.
- ✓ مدى سلامتها وخلوها من الأخطاء الجوهرية.
- ✓ مدى الاعتماد عليها.
- ✓ مدى ملائمتها لاتخاذ القرار.
- ✓ مدى سلامة عرض بنود تلك القوائم المالية.

[1] خليل محمد، مرجع سابق، ص 355.

- ✓ مدى الإفصاح في تلك القوائم المالية (الإفصاح الكافي) والذي قد يتعارض مع التكلفة والعائد وقد يستند إلى الأهمية النسبية.
- ✓ مدى اعتمادها على تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (وسيلة القياس) حتى يسهل عملية المقارنة.

2- معايير إعداد التقارير المالية الدولية:[1]

المعايير الدولية للتقارير المالية **(IFRS)** هي مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية توضح كيفية إظهار أنواع معينة من المعاملات والأحداث في القوائم المالية. يتم إعداد وإصدار المعايير الدولية من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية**(IASB)** ، وهي تحدد بدقة كيفية قيام المحاسبين بالحفاظ على حساباتهم وطرق التسجيل. ثم وضع المعايير الدولية من أجل الحصول على لغة محاسبية موحدة، بحيث يمكن فهم الأعمال والمحاسبة من الشركة إلى الشركة ومن البلد إلى البلد.

الجدول رقم [1-2]: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

معايير التقارير المالية الدولية **International Financial Reporting Standard – IFRS –** **إلى غاية سنة 2016**	
اسم المعيار	**الـــبـــيـــــان**
IFRS 01	تبني معايير التقارير المالية للمرة الأولى.
IFRS 02 الدفعات على أساس الأسهم	يرتبط هذا المعيار ببيئة الأعمال الناشطة بها الأسواق المالية، وتلتجئ إلى حقوق الملكية أو الأداة المالية في إبرام العقود، فتتحول بموجبها التعاقدات إلى أدوات ملكية، أي ينتقل العامل أو المدير أو مقدم الخدمة بوصفه من طرف ذو علاقة إلى كونه مالكا إذا ابرم عقد بذلك.
IFRS 03 اندماج الأعمال	ويتماشى هذا المعيار تماما مع ظهور الشركات الكبرى واتساع الأسواق وبالتالي يفصح عن اندماج الأعمال من خلال إيجاد شخص معنوي جديد هو المقتني، ويرتبط كذلك ببيئة الأعمال الناشطة وبروز كبريات المؤسسات.
IFRS 04 عقود التامين	ويواكب هذا المعيار حركة الاستثمار والتمويل، ويبرز التقرير عن مؤسسات التامين، بوصفها مؤسسات مالية وتمويلية ازداد نطاق

[1] العياشي عجلان، معايير التقارير المالية والمعايير المحاسبية، مطبوعة دروس منشورة، كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2016، ص 26-27.

	تدخلها، وأصبح يتسم بالصناعة التأمينية.
IFRS 05 الأصول غير الجارية المعدة لغرض البيع والأعمال المتوقعة	أي إعادة تصنيف الأصول غير الجارية، إذا تم التقرير عنها بتغيير موضوعها من الاستخدام.
IFRS 06 الموارد الطبيعية وتقييمها	وهو من المعايير ذات الأهمية التي تطرقت إلى الموارد والأصول المعدنية والطبيعية، وما يتعلق بها من نفقات التنقيب والبحث والتطوير، وبيان الاعتراف بتلك الأصول من خلال تطوير السياسة المحاسبية وتحديد كيفية تقييمها وعرضها.
IFRS 07 الأدوات المالية (الإفصاح)	ويدخل في نطاق هذا المعيار جميع الأدوات المالية وعقود شرائها وبيعها، ومخاطر الائتمان والسيولة، ومخاطر الأسواق والعملة متطلبات الإفصاح عن ذلك.
IFRS 08 القطاعات التشغيلية	ونطاقه هو ضبط القطاع التشغيلي بوصفه القطاع الابلاغي وضبط مسؤولية اتخاذ القرارات التشغيلية ونتيجة أعمال القطاع.
IFRS 09 الأدوات المالية (التقييم)	وهو من التقارير المالية المستحدثة الذي يعالج بعض التشعبات والقصور.
IFRS 10 القوائم المالية الموحدة	تم استحداث هذا المعيار ليضبط نطاق القوائم المالية الموحدة المعروضة من قبل الشركة الأم، ويعالج القصور.
IFRS 11 الترتيبات المشتركة	يدور هذا المعيار حول الإفصاح عن الترتيبات المشتركة التي تكون المؤسسة طرفا فيها، بضبط مفهوم السيطرة المشتركة والعملية المشتركة، ومتطلبات الإفصاح عنه.
IFRS 12 الإفصاح عن الحقوق في المنشات الأخرى	يدعم هذا المعيار متطلبات الإفصاح التي يمكن أن يحتاج إليها المستخدمين، في تحديد الحقوق في المنشات الأخرى، نوعية الترتيب وما إلى ذلك.
IFRS 13 القياس في القيمة العادلة	جاء هذا المعيار للإفصاح عن القيمة العادلة والسوق النشطة، والتعرف على هيكل القيمة العادلة، وبيان كيفية القياس بها.
IFRS 14 الحسابات المؤجلة المنتظمة	خصص هذا المعيار للحسابات المؤجلة والمنتظمة بالإفصاح عنها.
IFRS 15 الإيراد من عقود العملاء	الإفصاح عن الدخل والمكاسب من العقود وكيفية الإفصاح عنها بالقيمة العادلة.
IFRS 16 الإيجار التمويلي	يعالج هذا المعيار العقود ذات الطبيعة الخاصة باتفاقيات الإيجار.

المصدر: المرجع السابق، ص 28-29

ثالثا- أهمية التقارير المالية : تكمن أهميتها في:[1]

1- تقديم المعلومات اللازمة لاحتياجات المستفيدين الرئيسين التي تساعدهم على تقويم قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية .

2- القياس الدوري لدخل المنشأة .

3- تقديم معلومات تساعد على تقويم قدرة المنشأة على توليد التدفق النقدي حيث أن المنشأة مستمرة في نشاطها وتقسم حياتها إلى فترات دورية لإعداد القوائم المالية.

4- تقديم معلومات عن مصادر الأموال المتاحة للمنشأة وكيفية استخدام هذه الأموال .

5- تقديم معلومات عن التدفقات النقدية من وإلى المنشأة كالقروض واستثمارات الملاك والتوزيعات.

المطلب الثالث: علاقة وانعكاسات الحوكمة بجودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي

لربط العناصر التي تطرقنا إليها سابقا مع بعضها سنحاول إيضاح مدى تأثير حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي وذلك من خلال التطرق إلى:

- ✓ الأدوات التي تستعملها الحوكمة لتعزيز جودة المعلومة المالية.
- ✓ العلاقة المتداخلة بين الحوكمة والإفصاح وجودة التقارير المالية.
- ✓ انعكاسات قواعد الحوكمة على الإفصاح وجودة المعلومة المالية في التقارير.

الفرع الأول: أدوات الحوكمة لتعزيز جودة المعلومة المالية

حتى يتم تطبيق الحوكمة في أي شركة بشكل فعال لابد من وجود آليات وأدوات تساعد على ذلك، كما أن آليات حوكمة الشركات أو المؤسسات تعني الطرق والأساليب التي تستخدم للتعامل مع مشاكل الوكالة التي تنشا بين إدارة الملاك عموما، وبين الأقلية والأغلبية المسيطرة من حملة الأسهم، كما تعرف على أنها مجموعة من الطرق والأساليب التي تطبق على مستوى الشركة لحل مشاكل الشركات، وتصنف آليات حوكمة الشركات إلى صنفين: [2] آليات داخلية وأخرى خارجية.

- **الآليات الداخلية:** تتمثل في:

أ- **المراجعة الداخلية:** تعرف على أنها نشاط مستقل وموضوعي والذي يعطي ضمان للمؤسسة على درجة دقة العمليات وإعطاء نصائح لأجل التحسين والمساهمة في إنشاء القيمة المضافة وهو يساعد هذه المؤسسة على تقييم الأهداف المتوقعة.

---

[1] المسحال بسمة، دور استقلالية مراجع الحسابات الخارجي في تحقيق متطلبات الحوكمة وأثرها على مصداقية المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر بغزة، فلسطين، 2014، ص 47.

[2] ظاهر القشي، حازم الخطيب، الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على ارض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية، مجلة اربد للبحوث العلمية، العدد الأول، 2006، ص 23.

وفي الجزائر فقد نص المشرع الجزائري في نهاية الثمانينات من خلال المادة 40 من القانون التوجيهي للمؤسسات رقم 88-01 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 الذي ينص على انه: يتعين على المؤسسات الاقتصادية العمومية تنظيم وتدعيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة وتحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييرها.

ب- **لجنة المراجعة:** تعتبر لجان المراجعة من المفاهيم الحديثة التي تحظى باهتمام العديد من الدول مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المملكة المتحدة، استراليا وغيرها من الدول، كما توصي العديد من المنظمات المهنية بتكوينها نظرا للدور الذي تقوم به في مراقبة عمليات التقرير المالي والإفصاح والتأكد من مصداقيتها، وكذلك في تدعيم استقلال عملية المراجعة، كما أن دور هته اللجنة سيؤدي إلى زيادة جودة المعلومات المالية والتقارير المحاسبية التي تصدرها الشركات للأطراف الخارجية.

ت- **مجلس الإدارة:** مجلس الإدارة هو الهيئة العليا التي تحكم المؤسسة، وهو مسؤول عن مراقبة تنفيذ أهداف المؤسسة كما حددتها الجمعية العامية السنوية، ويعتبر المجلس مسؤولا أمام المساهمين، ووكيلا عنهم، وبالتالي كل أحكام الوكالة في القانون المدني تسري على مجلس الإدارة، كما انه مسؤول مسؤولية جنائية عن أي تحريف أو تزوير في المعلومات الخاصة بالمؤسسة.

وحسب القانون الجزائري يتألف مجلس إدارة شركة المساهمة من ثلاثة أعضاء على الأقل ومن اثني عشرة عضوا على الأكثر حسب المادة 610، حيث يتم انتخابهم من طرف الجمعية العامة وتحدد مدة عضويتهم في القانون الأساسي دون أن يتجاوز ذلك 6 سنوات حسب المادة611 من القانون التجاري الجزائري.

- **الآليات الخارجية:**

أ- **المراجعة الخارجية:** وهي التي تتم بواسطة جهة خارجية مستقلة تماما عن المؤسسة نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المالية المحاسبية وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده ومرفق بالقوائم المالية، فان دور المراجعة الخارجية أصبح جوهري وفعال في مجال حوكمة الشركات لأنه يحد من التعارض بين الملاك وإدارة الوحدة الاقتصادية (القضاء على مشكل الوكالة) ، كما انه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات (بين المسيرين والملاك)، ويحد من مشكلة الانحراف الخلقي في الوحدات الاقتصادية، وفي الجزائر حسب نظام المحاسبة المالية فقد نصت المواد من 22 إلى غاية 40 على تنظيم ممارسة مهنة محافظة الحسابات من خلال القانون 10-01 المؤرخ في: 29 جوان

2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، فقد حدد شخص محافظ الحسابات وتحديد مهامه وشروط تعيينه وحقوقه.

الفرع الثاني: علاقة قواعد الحوكمة بالإفصاح وجودة التقارير المالية: يتحدد من خلال: [1]

إن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة يشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنه، فتطبيق هذه المبادئ يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح المحاسبي مما يؤكد على أن الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما بالأخر ويتأثر به، فإذا كان الإفصاح هو احد وأهم مبادئ الحوكمة فإن إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يتم الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المالية والمحاسبية، كذلك فان الأثر المباشر من تطبيق قواعد الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المالية نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات باعتبار أن المعلومات التي تنتجها التقارير المالية هي أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة مثل: مخاطر السوق ومخاطر السيولة، فضلا عن دورها في عملية التنبؤ، كما أن التقارير المالية تؤثر في قرارات المستثمرين بإمدادهم بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في السوق المالي قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وترشيد تلك القرارات.

الفرع الثالث: انعكاسات قواعد الحوكمة على الإفصاح وجودة المعلومات المالية في التقارير المالية:يتحدد من خلال: [2]

يشجع وجود نظام إفصاح قوي وجودة المعلومات المالية على الشفافية الحقيقية للشركات والمؤسسات الاقتصادية، ويعتبر أمرا رئيسيا لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة، وتظهر التجارب أن الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المالية الواردة في التقارير المالية أداة قوية للتأكد من سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين، حيث يمكن للنظام الإفصاح الكافي عن المعلومات في الوقت المناسب أن يساهم في اجتذاب رأس المال والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال، هذا وتظهر أهمية الإفصاح وجودة التقارير المالية أيضا من خلال ازدياد حاجة الشركات إلى التمويل، فالإفصاح يعد شرطا أساسيا لاجتذاب رؤوس الأموال، وذلك حتى يكتسب الإفصاح والتقارير المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين والملاك أو المساهمين وبذلك تكون هذه المعلومات ذات قيمة وجودة ومنفعة لجميع مستخدميها ولكن للاعتماد على هذه المعلومات والوثوق بها يجب أن تعبر بصدق عن الظواهر والأحداث، وان تكون قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها، وأن تكون حيادية، وغير متحيزة، وتعرض الحقائق كاملة غير

[1] محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة ومعاييرها، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي حول عولمة الإدارة في عصر المعرفة، ديسمبر 2012، جامعة الجنان، طرابلس لبنان، ص 13.

[2] ظاهر القشي وحازم الخطيب، مرجع سابق، ص 27.

منقوصة، وتكون قابلة للمقارنة وما يتطلبه ذلك من الثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية وكذلك قابليتها للفهم.

المبحث الثاني: مراجعة الدراسات السابقة

قصد الإحاطة أكثر بموضوع بحثنا والاستفادة منه سنحاول من خلال هذا المبحث عرض الدراسات السابقة في موضوع الحوكمة سواء العربية أو الأجنبية والتعليق عليها والتطرق إلى ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة.

المطلب الأول: الدراسات العربية

سنحاول في هذا المطلب عرض الدراسات العربية.

الفرع الأول: دراسة ماجد إسماعيل أبو همام، 2009، " **اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية"، دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**" [1]،

تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول: ما مدى تأثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية؟ .

حيث تناولت الدراسة اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، وتم اختيار على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ميدانا للدراسة، استخدام الباحث للمنهج الوصفي التحليلي، وقام بجمع البيانات من مصادر أولية وثانوية من خلال استبانه تم توزيعها على عينة الدراسة البالغ عددها 150 مفردة من: مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في شركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية العاملة في فلسطين، وقد استخدام الباحث برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

واهم ما توصل الباحث إليه من نتائج لهذه الدراسة مايلي : الحاجة إلى المزيد من التطوير والمتابعة لكافة المستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة ورسم مفاهيمها بشكل أعمق، توفير بعض القوانين التي تساهم في حماية المساهمين والمستثمرين ولكنها غير مطبقة بشكل كامل، وجود بعض التطبيقات بشان توفر مقومات المعاملة العادلة للمساهمين ولكنها لا ترقى إلى الدرجة الكافية التي تدعم رغبة وثقة المساهم في السوق المالي، عدم توفر مقومات كافية للإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ، كما أن تطور ثقافة الحوكمة انعكس بشكل رئيسي على تحسين موقع الشركات وإستمراريتها نحو بلوغ أهدافها، بالإضافة إلى ضرورة توفر المقومات اللازمة لضمان تنفيذ الحوكمة

[1] ماجد إسماعيل أبو همام، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية"، دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية– غزة، 2009.

من خلال إنشاء تنظيم إداري ومهني متكامل يقوم على أسس مصداقية مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين، يعتبر وجود دليل لحوكمة الشركات أمرا ضروريا لضبط الأداء لكافة الشركات المدرجة في السوق المالي.

أهم توصيات الدراسة: العمل على بذل المزيد من الجهود والمتابعة للمستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة في الشركات، والعمل على تحديث الأطر القانونية والتنظيمية التي توفر الحماية اللازمة للمستثمرين، ضرورة تعميق المفاهيم والالتزام بالقواعد التي قضت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال عقد الدورات التدريبية التأهيلية اللازمة والعمل على متابعة تحديث وتطوير التطبيقات السليمة لقواعد الحوكمة، وضرورة قيام لجنة متخصصة مشكلة لهذا الغرض بمتابعة تطبيقات مبادئ وقواعد الحوكمة والضوابط المرتبطة بها، والعمل على نشر مفهوم وثقافة الحوكمة بشكل أوسع لدى كافة الأطراف ذات العلاقة، وإصدار النشرات والتعليمات التي تعكس ذلك الأمر، والالتزام بقواعدها ومبادئها في المجتمع المالي، بالإضافة إلى ضرورة قيام سوق فلسطين بإصدار دليل حوكمة الشركات ليكون إلزاميا لجميع الشركات.

الفرع الثاني: دراسة قرواني أسامة

دراسة قرواني أسامة، 2014-2015، "**اثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي** "، [1]

تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول: ما مدى مساهمة حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي لدى المؤسسات الاقتصادية؟

حيث تناولت الدراسة اثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي، وتم اختيار عينة من المؤسسات الاقتصادية لولايتي ورقلة وغرداية ميدانا للدراسة، واستخدم المنهج الوصفي وهذا على مستوى الفصل الأول الذي تناول الجانب النظري للدراسة، أما على مستوى الفصل الثاني والذي تناول فيه الجانب التطبيقي استخدم المنهج التحليلي، وذلك باستخدام الاستبيان الذي وزع على مجموعة من محافظي الحسابات والمحاسبين في المؤسسات والمحللين الماليين، العينة كانت عبارة عن 90 مفردة، وقد تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: توجد علاقة قوية بين حوكمة الشركات وجودة المعلومة المالية بحيث تعمل مؤسسات عينة الدراسة على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بمستوى محدود، توجد علاقة طردية قوية كذلك بين حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي ويكون ذلك بالشفافية والحياد الكامل عند وضع المعلومة المالية في القوائم، لا توجد فروق نحو اثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي.

[1] قرواني أسامة، اثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية لولايتي ورقلة وغرداية، مذكرة ماستر، تخصص دراسات محاسبية جبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 2014-2015.

ومن أهم توصيات الدراسة: الاجتهاد في التطبيق الحقيقي لأسس حوكمة الشركات للاستفادة من المزايا التي تحققها والعمل على تنمية الوعي المتعلق بمفهوم الحوكمة والدور الاستثماري في المجتمع، العمل على زيادة الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية وتفعيل دورها لما لها من اثر ايجابي في دعم تطبيق الحوكمة، العمل على تحديث الأطر القانونية والتنظيمية التي توفر الحماية اللازمة للمستثمرين، العمل على زيادة مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية.

الفرع الثالث: دراسة موسي سهام وخالدي فراح، يومي 06-07 ماي 2012، **مداخلة لملتقى وطني حول " اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية "** [1].

تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول: ما اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية؟

حيث تهدف هذه الدراسة إلى معرفة اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، ومن أهم المحاور التي تطرقت إليها الباحثتان: الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات، والوقوف على دور الإفصاح والشفافية وتأثرهما بقواعد الحوكمة، والتعرف على العلاقة المتداخلة بين الحوكمة وجودة المعلومة والإفصاح المحاسبي.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز ايجابيات تطبيق قواعد الحوكمة كالتقليل من المخاطر التي قد تتعرض لها الشركات، الأمر الذي يؤدي إلى التحسين من أدائها، وتحسين حركة التداول في السوق المالي وبالتالي جذب الاستثمارات ودعم فاعلية وكفاءة وشفافية السوق مما ينعكس إيجابا على الأداء المالي لها، ودعم الثقة.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن قواعد الحوكمة أداة فعالة ومحكمة وتحارب أنواع الفساد سواء كان ماليا أو إداريا، ولتحقيق ذلك وجب على مجلس الإدارة تطبيق المعايير المحاسبية المنادية إلى الإفصاح و الشفافية.

والتوصيات تمثلت في: العمل على بذل المزيد من الجهود والمتابعة للمستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة والعمل على تحديث الأطر القانونية والتنظيمية اللازمة لحماية المستثمرين، العمل على منح صلاحيات أوسع لأصحاب المصالح في ممارسة الدور الرقابي، العمل على فاعلية مجلس الإدارة، العمل على زيادة مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية.

الفرع الرابع: دراسة مرابط هيبة، 2010-2011، حول "**اثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي وفقا لمبادئ لجنة بازل** "، دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية وكالات ورقلة BEA, BNA, CNEP.[2]

---

[1] موسي سهام وخالدي فراح، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مداخلة لملتقى وطني، بنوك وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012.

[2] مرابط هيبة، اثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي وفقا لمبادئ لجنة بازل، دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية وكالات ورقلة BEA, BNA, CNEP، مذكرة ماستر، تخصص بنوك ومالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010-2011

تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول: ما مدى تأثير تطبيق الحوكمة وفق مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية على البنوك الجزائرية؟

حيث تناولت هذه الدراسة أهم النقاط المتعلقة بالحوكمة بصفة عامة والحوكمة في البنوك بصفة خاصة وأعمال لجنة بازل للرقابة المصرفية في مجال الحوكمة في القطاع المصرفي، بالإضافة إلى واقع الحوكمة وفق مبادئ لجنة بازل في القطاع المصرفي الجزائري والآثار الايجابية المترتبة عن تبني هذه المبادئ، وتكمن أهمية الدراسة في مساهمة الحوكمة في القضاء والتقليل من الفساد الإداري والمالي في البنوك والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى أن تطبيق قواعد الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية يرقى بها إلى درجة عالية من المنافسة العالمية، استخدمت الطالبة المنهج الوصفي في الفصلين النظريين بهدف توضيح المفاهيم الأساسية، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد اعتمدت على منهج دراسة حالة لعدد من الوكالات البنكية باستعمال الأسلوب الإحصائي وذلك عن طريق توزيع استبيان على الموظفين في تلك الوكالات وذلك بالاستعانة ببرنامج EXCEL 2007.

وكانت النتائج كالآتي:أصبح تطبيق الحوكمة في البنوك ضرورة حتمية حتى تستطيع منافسة باقي البنوك وتحافظ على استمراريتها ومكانتها ،نجاح الحوكمة في البنوك يتطلب تطبيق قواعدها بشكل سليم، وهذا يعتمد على رقابة البنك المركزي وإدارة البنك المعني، قواعد الحوكمة صالحة للتطبيق سواء في المؤسسات أو البنوك.

أما التوصيات: على البنوك توعية الموظفين بمفهوم الحوكمة وذلك بعقد مؤتمرات وندوات حول الموضوع، تهيئة بيئة ملائمة لتطبيق الحوكمة من كل النواحي، السعي إلى تبني معايير لجنة بازل2، تشكيل لجان متخصصة بالحوكمة في البنوك.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

سنعرض في هذا المطلب بعض الدراسات الأجنبية

الفرع الأول: دراسة Berger Allen, Imbierowicz Björn , Rauch Christian

دراسة بيرغر آلن وآخرون، 2012، " **أدوار حوكمة الشركات في فشل المصارف الأمريكية خلال الأزمة المالية 2008** ". [1]

تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول: لماذا تفشل البنوك ؟

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة دور حوكمة الشركات في حالة التخلف عن السداد والإفلاس خلال الأزمة العالمية الأخيرة، ودراسة تأثير ملكية البنوك وهياكل الإدارة على فشل البنوك التجارية الأمريكية، اتبع الباحث المنهج الوصفي، وتكون مجتمع الدراسة من 250 مصرفا، تم اختيار عينة قدرها 85 مصرف بالولايات

[1] بيرغر آلن وآخرون، أدوار حوكمة الشركات في فشل المصارف الأمريكية خلال الأزمة المالية 2008 "، كلية مور للأعمال، جامعة كارولينا الجنوبية، الولايات المتحدة الأمريكية، 2012.

المتحدة الأمريكية. واعتمدت الدراسة على عدة آليات منها: فحص هياكل الملكية ومخاطر الرهن العقاري، المؤشرات الاقتصادية والتنظيمية، مخاطر الائتمان وعدم السداد، مؤشرات المنافسة في السوق، حيث أنها ركزت على هذه المتغيرات وأثارها على أداء البنوك.

ومن بين أهم نتائج الدراسة: تسبب أعضاء مجلس الإدارة الذين يمتلكون أعلى النسب من الأسهم في معظم المشاكل التي تواجهها البنوك، القروض المتعثرة والعدد الكبير للرهون العقارية الممنوحة كانت السبب الأول لحدوث الأزمة، تفعيل لجان المكافآت لتحسين الأداء، ضرورة إلزام البنوك على إيداع الاحتياطي الإجباري لدى البنوك المركزية.

الفرع الثاني: دراسة Anastasia Stepanova, Olga Ivantsova

دراسة اناستازيا ستيبانوفا وأولغا ايفانوفا، 2012، " **حوكمة الشركات وتأثيرها على الأداء في القطاع المصرفي الأوربي بعد الأزمة المالية** ".[1]

تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول: هل لحوكمة الشركات تأثير على الأداء في القطاع المصرفي الأوروبي؟

حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير آليات حوكمة الشركات على أداء البنوك التجارية العاملة في البلدان المتقدمة، والأسواق الأوروبية الناشئة، اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وقد أجريت الدراسة على عينة من 150 بنكا تجاريا من 27 بلدا أوربيا خلال الفترة من 2004 إلى 2011.

ومن أهم نتائج الدراسة: ارتفاع مؤشر أداء الشركات يؤثر ايجابيا على أداء السوق، لا توجد علاقة بين تركيبة وعدد أعضاء مجلس الإدارة وبين أداء البنك مما يدعم رأي أن المجالس الأقل عدد هي الأكثر فعالية، يوجد اختلاف كبير بين نماذج التطوير والأسواق الناشئة، يوجد تأثير سلبي على نموذج ملكية التركيز في أوربا، وجود علاقة تأثير بين حوكمة الشركات وأداء البنوك.

الفرع الثالث: Sergeja Slapničar et Frank Hartman

دراسة فرانك هارتمان وسيرجي، 2007، " **حوكمة الشركات في البنوك وخصائص نظم الرقابة الإدارية في البنوك السلوفينية** ".[2]

تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول: هل صممت المصارف نظامها الداخلي للحوكمة على نحو مختلف بالنسبة للمديرين؟

---

[1] اناستازيا ستيبانوفا وأولغا ايفانوفا، حوكمة الشركات وتأثيرها على الأداء في القطاع المصرفي الأوربي بعد الأزمة المالية، مركز تمويل الشركات، جامعة البحوث الوطنية، المدرسة العليا للاقتصاد، موسكو، روسيا، 2012.

[2] فرانك هارتمان وسيرجي، حوكمة الشركات في البنوك وخصائص نظم الرقابة الإدارية في البنوك السلوفينية ، كلية الاقتصاد، جامعة إراسموس رسم، روتردام، هولندا، 2007.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى التركيز على الرقابة الداخلية للبنوك لما لها من الأثر الكبير على الحوكمة من خلال تقييم آليات الرقابة الداخلية وتفعيل أنظمة التحكم الإدارية مثل: نظام الحوافز والأجور، تقييم الأداء....لما لها من أهمية في التأثير على السلوك الإداري داخل البنك، كما ركزت على نظام الضوابط الداخلية: كالاحتيال والتلاعب والأخطاء للتقليل من المخاطر التشغيلية.

ومن أهم نتائج الدراسة: توافق نظم الحوافز مع أنظمة البنك وتفعيل أنظمة الرقابة الداخلية في إطار السياسة العامة للبنك من شانه الرفع من أداء البنك، ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة كونه المسؤول الأساسي عن أداء البنك.

المطلب الثالث: التعليق على الدراسات السابقة

الفرع الأول: تقييم الدراسات السابقة

من خلال العرض السابق لنتائج الدراسات السابقة في مجال الحوكمة والمعلومة المالية والإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية يتضح أن معظم الدراسات السابقة تناولت دراسة الحوكمة في إطار الشركات فمنها ما تحدث عن اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، ومنها ما تناول اثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي وفقا لمبادئ لجنة بازل، كما ركزت الدراسات على جودة المعلومة والإفصاح المحاسبي، كما نلاحظ أن معظم الدراسات تهدف إلى إبراز ضرورة تطبيق الحوكمة وأهميتها وكذا تأثيرها على أداء المؤسسات أو الشركات أو البنوك محل الدراسة، بالإضافة إلى أنه يوجد تشابه من حيث المنهج المتبع في الدراسة، وهناك اختلاف في مجتمع الدراسة فهناك من قام بدراسة عدة بنوك في عدة دول لعدة سنوات زمنية ويوجد من قام بدراسة عدة مؤسسات وبنوك خلال سنة زمنية واحدة وكذا هناك اختلاف في البرامج المستعملة في التحليل.

الفرع الثاني: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

من خلال عرضنا للدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، يمكننا توضيح ما ميز دراستنا من الدراسات السابقة في: أنها شملت عدة نقاط تتعلق بدراسة مستوى التزام المؤسسات والمصارف بتطبيق قواعد الحوكمة وأثرها على التقارير المالية من خلال المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي.

فمن حيث المنهج المعتمد: تم إتباع المنهج الوصفي الموافق للجانب النظري، إضافة لمنهج الدراسة الميدانية الذي يمكننا من إسقاط الجانب النظري على الواقع، مختارين بنوك BNA, CPA, BEA وكالات ولاية غرداية كمجال لتطبيق الدراسة والتعرف على مستوى ممارسات الحوكمة المصرفية فيه، بالإضافة لتقييم جودة المعلومات المالية الواردة في التقارير المالية، كما تم جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري من المراجع العربية والأجنبية المتاحة، والمتعلقة بموضوع البحث من كتب وملتقيات ومذكرات جامعية ودوريات، وتم الاعتماد على الاستبيان كأداة لتقييم المتغير المستقل المتعلق بقياس مستوى ممارسات الحوكمة المصرفية في البنك محل الدراسة بالإضافة إلى إجراء مقابلات مهيكلة مع العينة المستهدفة.

كما تتمثل أهم القواعد والمبادئ المعتمدة في تطبيق الحوكمة المصرفية في: أعضاء مجلس إدارة مؤهلين، مصادقة وإشراف مجلس المديرين على الأهداف الإستراتيجية، وضع وتعزيز مجلس المديرين للمسؤولية والمساءلة، ضمان إشراف المجلس بشكل ملائم يوافق سياساته، استعمال الأعمال التي تقوم بها وظيفة المراجعة والمراقبة، ممارسات وسياسات المكافآت، إدارة البنك وفق أسلوب شفاف،فهم الهيكل التشغيلي للبنك.

ويتكون مجتمع الدراسة من بنوك متعددة الناشطة بولاية غرداية (BNA, CPA, BEA)، والوكالات التابعة لها، أما أفراد العينة من الموظفين على مستوى البنك هم: مدير الوكالة، رؤساء الأقسام والمكلفين بالرقابة والمراقبة العامة، المحاسبين، المكلفين: بالدراسات، الخلية القانونية، التجارة الخارجية، القروض، الالتزامات، الصندوق.

خلاصة الفصل الأول:

ساعدتنا دراسة هذا الفصل على التعرف على مختلف الجوانب الأساسية للحوكمة المؤسسية في المؤسسات وفي البنوك، وتوصلنا إلى أن تطبيقها يحقق فوائد ومزايا جمة منها تحقيق الشفافية والدقة والوضوح في التقارير المالية التي تصدر عن هذه المؤسسات مما يعزز ثقة الأطراف ذات الصلة بها في المعلومات المالية المقدمة ومعرفة المكانة الحقيقية للمؤسسة، وكذلك تساهم في تخفيض المخاطر المرتبطة بالفساد المالي والإداري التي قد تتعرض لها.

وأهم ما استنتجناه من هذا الفصل هو أن تطبيق الحوكمة المؤسسية في البنوك لا يختلف عنه في الشركات إلا انه للبنوك دور كبير في الاقتصاد ويكتسي أهمية كبرى تميزه عن دور باقي المؤسسات.

وحتى تستفيد البنوك استفادة فعلية من منافع الحوكمة المؤسسية يجب عليها توفير جملة من العناصر الرئيسية والشروط اللازمة حتى يكون النموذج الذي تطبقه هذه البنوك نموذجا جيدا.

الفصل الثانـي:

الدراسة الميدانية

تـمـهـيـد:

بعد التطرق في الفصل السابق للأدبيات النظرية التي لها علاقة مباشرة بموضوع دراستنا، سنحاول في هذا الفصل معرفة أراء ووجهات نظر بعض المهنيين من موظفي البنوك محل الدراسة حول مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وأهميتها في تحقيق جودة المعلومات الواردة في التقارير المالية، وذلك من خلال توزيع استبيان لعينة من البنوك العاملة بولاية غرداية بالإضافة إلى إجراء مقابلات مهيكلة مع العينة المستهدفة، كما تم معالجة البيانات التي تم جمعها من خلال برنامج Spss.

وبغية تحقيق ذلك واختبار مدى صحة فرضيات الدراسة سنقوم بتقسيم فصل الدراسة الميدانية إلى مبحثين:

- ✓ **المبحث الأول:** لمحة عامة عن عينة البنوك ومنهجية الدراسة.
- ✓ **المبحث الثاني:** معالجة البيانات واختبار الفرضيات ومناقشة النتائج.

المبحث الأول: لمحة عامة عن عينة البنوك ومنهجية الدراسة

انطلاقا من طبيعة الدراسة الميدانية والتي تهدف إلى دراسة وتحليل مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وأثرها على جودة المعلومات الواردة في التقارير المالية من وجهة نظر عينة من الأفراد العاملين بالبنوك الجزائرية وكالات ولاية غرداية (BNA, CPA, BEA)، حيث تناولنا في هذا المبحث لمحة عامة حول الوكالات ومنهجية الدراسة الميدانية.

المطلب الأول: تقديم عام حول عينة البنوك *

سنحاول في هذا المطلب تقديم عرض مختصر لعينة البنوك المراد تطبيق الدراسة بها.

الفرع الأول: البنك الوطني الجزائري BNA

أسس البنك الوطني الجزائري بمقتضى المرسوم: 66-178 بتاريخ: 13 جوان 1966، بعد تأميم عدد من البنوك، ويعتبر أول البنوك التجارية التي تم تأسيسها في الجزائر، وفي 16 فيفري 1989 أصبح البنك الوطني الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل مؤسسة بالأسهم، تسير وفقا للقوانين: 88-01 الصادر في 12 جانفي 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، حيث يمكن تعريفه على انه أول بنك معتمد من طرف البنك الوطني المركزي، وهو بنك عمومي يختص في القيام بمختلف العمليات التجارية سواء في الداخل أو الخارج.

أولا: أهدافه

- العمل على الرفع من مردودية البنك؛
- تنفيذ خطة الدولة في موضوع الائتمان القصير ومتوسط الأجل؛
- منح الائتمان الزراعي للقطاع المسير ذاتيا؛
- مساهمته في رأس مال عدد من البنوك الأجنبية؛

الفرع الثاني: بنك الجزائر الخارجي BEA

انشأ بنك الجزائر الخارجي وفقا للمرسوم رقم: 67-204 بتاريخ 01 أكتوبر 1967، وهو مؤسسة وطنية له عدة فروع، إضافة إلى مساهمته في رأسمال عدد من البنوك الأجنبية، مقره الرئيسي بالعاصمة.

يعتبر بنك الجزائر الخارجي من أهم البنوك التجارية في الجزائر، لديه حسابات الشركات الكبرى في ميادين: المحروقات الكيميائية والبتروكيميائية والتعدين والنقل البحري ومواد البناء.

أولا: وظائفه

تنحصر وظيفة البنك في تمويل التجارة الخارجية بهدف النهوض بهذا القطاع الحساس عن طريق توفير جميع الخدمات البنكية والتسهيلات المصرفية لمتعامليه، إضافة لممارسته لجميع الوظائف التقليدية كأي بنك تجاري آخر نذكر منها:

- تلقي ودائع تحت الطلب وودائع لأجل من كل شخص طبيعي أو معنوي وذلك بفتح حساب له.

* جميع المعلومات الواردة بهذا المطلب هي من وثائق البنك.

- منح القروض للمشروعات والاستثمارات المرخص لها وللمؤسسات المحلية والأعمال الأخرى.
- يقوم البنك بجميع العمليات المصرفية من تحصيل وخصم ودفع للمستندات التجارية.
- يساهم في ترقية الصادرات.
- إعادة تسيير المخازن العمومية، القيام بالشراء أو القيام بالعمليات العقارية أو غير العقارية، اتخاذ إجراءات اجتماعية لفائدة مستفيديها.
- جمع القروض على المدى القصير، المتوسط والطويل.
- منع الاعتماد على الاستيراد.

ثانيا: هيكله

- المديرية
- الأمانة.
- مصلحة التجارة الخارجية.
- مصلحة الصندوق.
- مصلحة المحاسبة.
- مصلحة القروض.
- مصلحة التعهدات.
- مصلحة صرف العملات.
- مصلحة الزبائن.

الفرع الثالث: القرض الشعبي الجزائري CPA

هو مؤسسة عمومية اقتصادية أي شركة ذات أسهم، أنشا بمرسوم رقم: 66-366 الصادر بتاريخ 1966، يعتبر من أهم البنوك التجارية بسبب تنوع الخدمات المصرفية التي يقدمها، يخضع للتشريع البنكي والتجاري والكائن مقره بشارع العقيد عميروش الجزائر العاصمة، وتتواجد وكالتها بغرداية بشارع أول نوفمبر.

وتتمثل أهدافه في:

- التسيير المحكم للموارد البشرية.
- التحكم في القروض.
- تحسين وتطوير أنظمة المعلومات وكذا الوسائل التقنية.
- التسيير الديناميكي لخزينة البنك.
- تقوية مراقبة التسيير على مختلف مراكز المسؤولية.

أولا: وظائفه

تتمثل وظائفه الأساسية في:

- تقديم القروض لـ: الأفراد، الحرفيين، قطاعات السياحة والصيد، التعاونيات غير الفلاحية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أصحاب المهن الحرة.
- جمع الودائع.
- تحولات العملات.
- القيام بعمليات البناء والتشييد من خلال قروض متوسطة وطويلة الأجل.

ثانيا: هيكله

- المدير.
- نائب المدير.
- الأمانة العامة.
- مصلحة الإدارة.
- مصلحة المراقبة.
- مصلحة الصندوق.
- مصلحة القروض.
- مصلحة القروض الخارجية

المطلب الثاني: منهجية الدراسة

سنتناول في هذا المطلب عرض للطريقة المتبعة في هذه الدراسة من خلال التعرف على مجتمع وعينة الدراسة، وأهم مصادر البيانات بالإضافة إلى أدوات جمع البيانات.

الفرع الأول: المنهج المستخدم

المنهج هو الأسلوب الذي يتبعه الباحث في دراسته للمشكلة البحثية للإجابة على الأسئلة والاستفسارات التي يثيرها موضوع البحث للوصول إلى نتائج، ونظرا لموضوع بحثنا: أهمية اعتماد البنوك للحوكمة المصرفية وأثرها على جودة ونزاهة المعلومات الواردة في التقارير المالية، فقد تم اعتماد المنهج الوصفي في تحليل المعلومات وتفسيرها تفسيرا منطقيا، بالإضافة لاعتماد الدراسة الميدانية من خلال جمع البيانات من عينة البنوك محل الدراسة بواسطة الاستبيان ومعالجة بياناته فيما بعد ببرنامج Spss.

الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

يتضمن مجتمع الدراسة البنوك التالية: (BNA, CPA, BEA)، والوكالات التابعة لها والعاملة بعاصمة الولاية غرداية، حيث تكوّن أفراد العينة من الموظفين على مستوى كل بنك وهم: مدير الوكالة، رؤساء الأقسام والمكلفين بالرقابة والمراقبة العامة، المحاسبين، المكلفين: بالدراسات، الخلية القانونية، التجارة الخارجية، القروض، الالتزامات، الصندوق.

الفرع الثالث: أداة الدراسة

أولا: الاستبيان

1- إعداد استمارة الاستبيان: بغية الحصول على البيانات والمعلومات من أفراد العينة، قمنا بتصميم استبيان وذلك بناءا على فرضيات الدراسة ومتغيراتها.

ويتكون الاستبيان من جزأين:

- ✓ **الجزء الأول:** الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد العينة وتشمل(الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الاقدمية، الفئة الوظيفية).
- ✓ **الجزء الثاني:** متغيرات الدراسة وتتضمن 39 عبارة، مقسمة على النحو الآتي:

- المتغير المستقل (الحوكمة المصرفية) يتضمن 30 عبارة تقيس مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية حيث تضمن هذا الجزء:
  - بُعد: توفر بيئة ملائمة بالبنك تضمن تطبيق مبادئ الحوكمة.
  - بُعد: توفر الكفاءة، الأهلية والنزاهة في أعضاء مجلس الإدارة.
  - بُعد: التزام البنك بمبادئ الإفصاح والشفافية.
  - بُعد: التزام البنك بمبادئ العدالة والمساواة.
  - بُعد: استقلالية أنظمة الرقابة والتدقيق بالبنك.
  - بُعد: التزام البنك بوجود نظام فعال لإدارة المخاطر.
- المتغير التابع (جودة التقارير المالية) يتضمن 09 عبارات تقيس مدى جودة وسلامة التقارير المالية.

2- تحكيم الاستبيان: قبل توزيع الاستبيان على أفراد العينة تم إخضاعه لعملية تحكيم من قبل أساتذة مختصين في مجال المالية والبنوك، وهذا بغية التأكد من سلامة الاستبيان من حيث: صياغة الأسئلة وصحة العبارات، توزيع خيارات الإجابة لضمان ملائمتها لعملية المعالجة الإحصائية، مدى ملائمته للإشكالية المطروحة، وكذا تم عرضه بشكل مبدئي على موظفين بالقطاع البنكي للتعرف على مدى ملائمته لأغراض الدراسة.

- وبناءا على الملاحظات والتوصيات المقدمة، تم صياغة عبارات الاستبيان بشكله النهائي(الملحق رقم 01).

3- الصدق والثبات: عند تطبيق اختبار المصداقية والثبات ألفا كرونباخ، بلغت **0.894**، وهي قيمة عالية ومعبرة عن صدق الأداة.

جدول رقم[2-1]: نتائج اختبار صدق الاستبانة

أبعاد الدراسة	عدد العبارات	معامل الفاكرونباخ
7	39	0.894

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss.

4- **توزيع الاستبيان:** بعد التحكيم والوصول إلى الصياغة النهائية قمنا بتوزيعه على عينة الدراسة (تم توزيع حوالي 45 استمارة)، وبعد جمعها قمنا بعملية فرزها وتبويبها فتحصلنا على 30 استمارة صالحة للتحليل والجدول التالي يوضح طريقة التوزيع:

جدول رقم [2-2]: مجريات عملية التوزيع

البيان	العدد	النسبة المئوية
الاستمارات الصالحة للتحليل	30	% 67
الاستمارات المفقودة	05	% 11
الاستمارات الملغاة	10	% 22
المجموع	45	% 100

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على مجريات توزيع الاستبيان

الشكل رقم [2-1]: تمثيل عينة الدراسة حسب توزيع الاستبيان

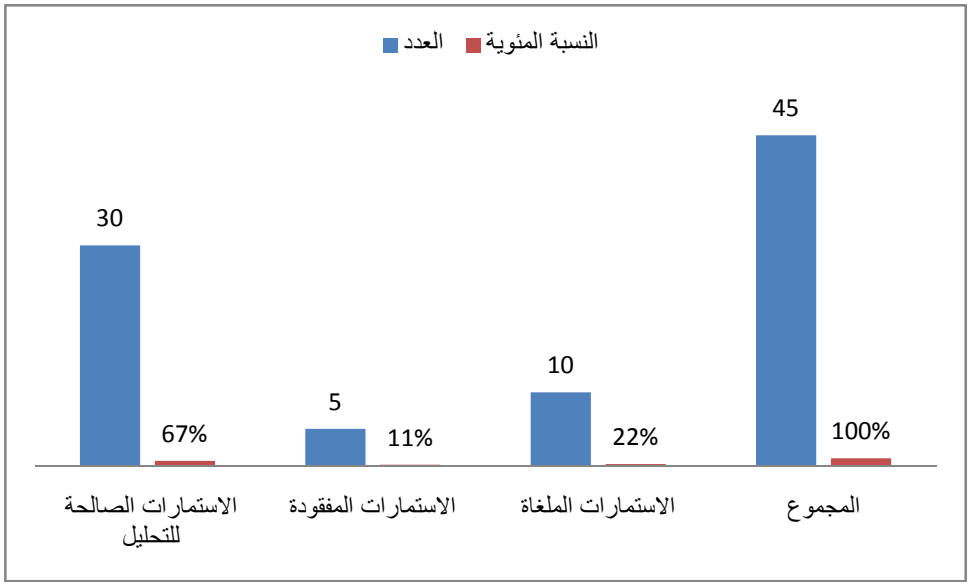

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على Excel.

ثانيا: المقابلة: تعتبر المقابلة من الأدوات المهمة والمعتمدة من اجل الحصول على البيانات، حيث تم إجراء المقابلات الشخصية لعدد من المسؤولين بالبنوك محل الدراسة وذلك بطرح أسئلة مباشرة عن طريق مقابلة

مهيكلة، تضمنت الأسئلة 10 فقرات، بغية تعزيز نتائج البحث بمعلومات ذات قيمة يعتمد عليها في صياغة النتائج.

الفرع الرابع: الأساليب والأدوات الإحصائية المستخدمة

سنحاول من خلال هذا الفرع توضيح الأدوات والأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات المجمعة من الاستبيان.

أولا: تم الاعتماد على البرامج الإحصائية المناسبة:

- برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، يرمز له اختصارا: SPSS.
- برنامج الجداول الالكترونية، يرمز له اختصارا: Excel.

ثانيا: بعد تفريغ وتحليل الاستبيان اعتمدنا على الأدوات الإحصائية التالية:

- النسب المئوية والتكرارات.
- الانحراف المعياري.
- اختبار ألفا كرونباخ Alpha De Cronbach لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.
- تحليل الانحدار البسيط.
- معامل ارتباط بيرسون Person's، و ذلك للتحقق من وجود علاقة ارتباط بين أبعاد ومتغيرات الدراسة.
- تحليل التباين الأحادي Ona Way Anova، وذلك لمعرفة الفروقات في أراء المبحوثين حول المتغيرات التي تعزى إلى المتغيرات الشخصية أو الوظيفية.
- مقياس ليكرت: من خلال استخدام سلم الأوزان للإجابات وكان على الشكل التالي:

الجدول رقم [2-3]: درجة أهمية عبارات الاستبيان من وجهة نظر أفراد العينة

التصنيف	موافق	موافق نوعا ما	غير موافق
الدرجة	3	2	1

المصدر: مقياس ليكرت الثلاثي.

- **مقياس التحليل:** من أجل تحديد الفئة التي تقع فيها قيمة المتوسط الحسابي:

المدى= القيمة الكبرى – القيمة الصغرى= 3-1=2.

طول الفئة= المدى/ عدد التكرارات=2/3=0.66 .

الجدول رقم [2-4]: مقياس التحليل

البيان	مرتفع	متوسط	منخفض
الفئة	(3-2.34)	(2.33-1.67)	(1.66-1)

المصدر: من إعداد الطلبة.

نضيف 0.66 إلى الفئات ابتداء من الفئة الأولى:

- إذا كان المتوسط الحسابي محصور بين (1-1.66) يكون مستوى موافقة العينة: منخفض.
- إذا كان المتوسط الحسابي محصور بين (1.67-2.33) يكون مستوى موافقة العينة: متوسط.
- إذا كان المتوسط الحسابي محصور بين (2.34-3) يكون مستوى موافقة العينة: مرتفع.

المبحث الثاني: تحليل النتائج واختبار الفرضيات

يشتمل هذا المبحث على مطلبين، المطلب الأول يصف خصائص عينة الدراسة وتحليل نتائجها، أما في المطلب الثاني اختبار الفرضيات ومناقشتها.

المطلب الأول: خصائص عينة الدراسة

سنحاول من خلال هذا المطلب تقديم وصف لخصائص عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية والوظيفية التالية: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الاقدمية، الفئة الوظيفية.

الفرع الأول: توزيع حسب متغير الجنس

يوضح الجدول التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب اختلاف الجنس بين ذكور وإناث، على النحو الآتي:

الجدول رقم[2-5]: توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	22	% 73.3
أنثى	08	% 26.7
المجموع	30	% 100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss.

الشكل رقم [2-2]: تمثيل الدراسة حسب متغير الجنس

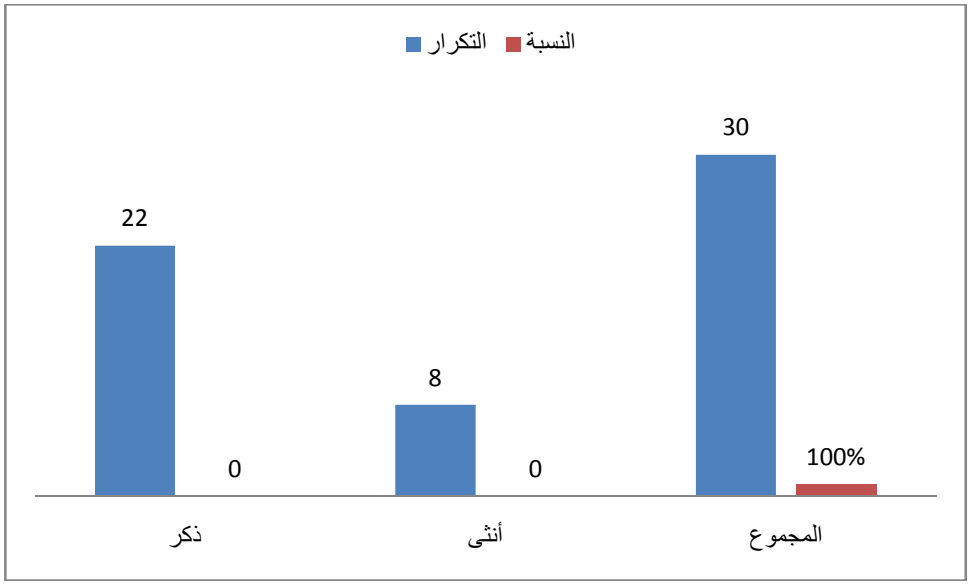

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على Excel.

- من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا توزيع التكرارات والنسب المئوية حسب متغير الجنس لأفراد عينة الدراسة، حيث نلاحظ أن اغلب أفراد العينة كانوا ذكورا بنسبة: 73.3 %، أما نسبة الإناث فكانت:26.7 %، أي تفوق العنصر الذكري على العنصر النسوي في تقلد الوظائف بهذه البنوك.

الفرع الثاني: توزيع حسب متغير العمر

يوضح الجدول التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب اختلاف أعمارهم، على النحو الآتي:

الجدول رقم [2-6]: توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

السن	التكرار	النسبة
اقل من 30 سنة	07	% 23.3
من 30 إلى 40 سنة	20	% 66.7
من 41 إلى 50 سنة	03	% 10
اكبر من 50 سنة	00	% 00
المجموع	30	% 100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss

الشكل رقم [2-3]: تمثيل الدراسة حسب متغير العمر

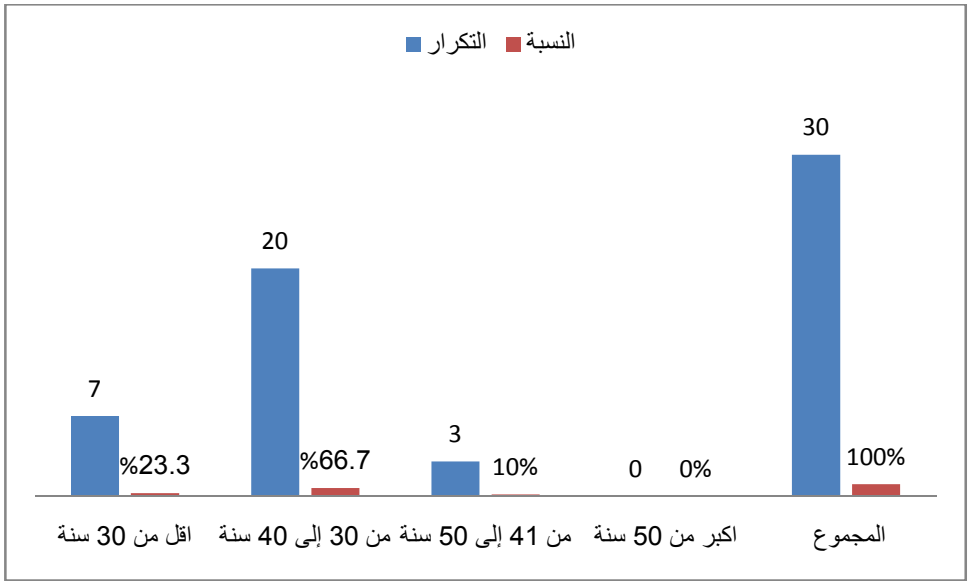

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على Excel.

- من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا توزيع التكرارات والنسب المئوية حسب متغير العمر لأفراد عينة الدراسة، حيث نلاحظ أن اغلب الفئات العمرية تكرارا هي الفئة: من 30 إلى 40 سنة ، ثم تليها فئة اقل من 30 سنة، ثم الفئة من 41 إلى 50 سنة، واقل الفئات هي الفئة الأخيرة اكبر من 50 سنة، ومن هنا نلاحظ أن الفئات العمرية الشابة هي الفئات الأكثر استقطابا من قبل البنك.

الفرع الثالث: توزيع حسب متغير المؤهل العلمي

يوضح الجدول التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب اختلاف مستواهم العلمي، على النحو الآتي:

الجدول رقم[2-7]: توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
ثانوي فاقل	00	% 00
جامعي	27	% 90
دراسات عليا	03	% 10
المجموع	30	% 100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss.

الشكل رقم [2-4]: تمثيل الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

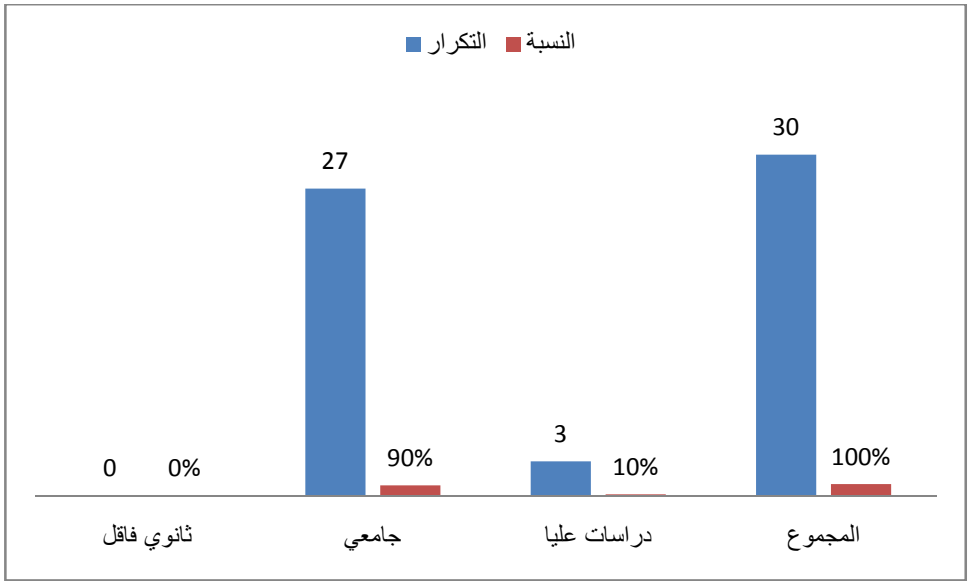

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على Excel.

- من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا توزيع التكرارات والنسب المئوية حسب متغير المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة، حيث نلاحظ أن المستوى الجامعي هو المستوى الأعلى بين أفراد الدراسة تكرارا بنسبة: 90 %، ثم يليه مستوى دراسات عليا بنسبة: 10 %، وتعكس هذه النتيجة أن أفراد عينة الدراسة في البنوك محل الدراسة هم من حملة الشهادات الجامعية وذلك نظرا لما تتطلبه وظائفهم من كفاءة علمية ومعرفية عالية.

الفرع الرابع: توزيع حسب متغير الاقدمية

يوضح الجدول التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب اقدميتهم المهنية، على النحو الآتي:

الجدول رقم [2-8]: توزيع عينة الدراسة حسب متغير الاقدمية

الاقدمية	التكرار	النسبة
اقل من 5 سنوات	13	% 43.3
من 5 إلى 10 سنوات	15	% 50
أكثر من 10 سنوات	02	% 6.7
المجموع	30	% 100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss.

الشكل رقم [2-5]: تمثيل الدراسة حسب متغير الاقدمية

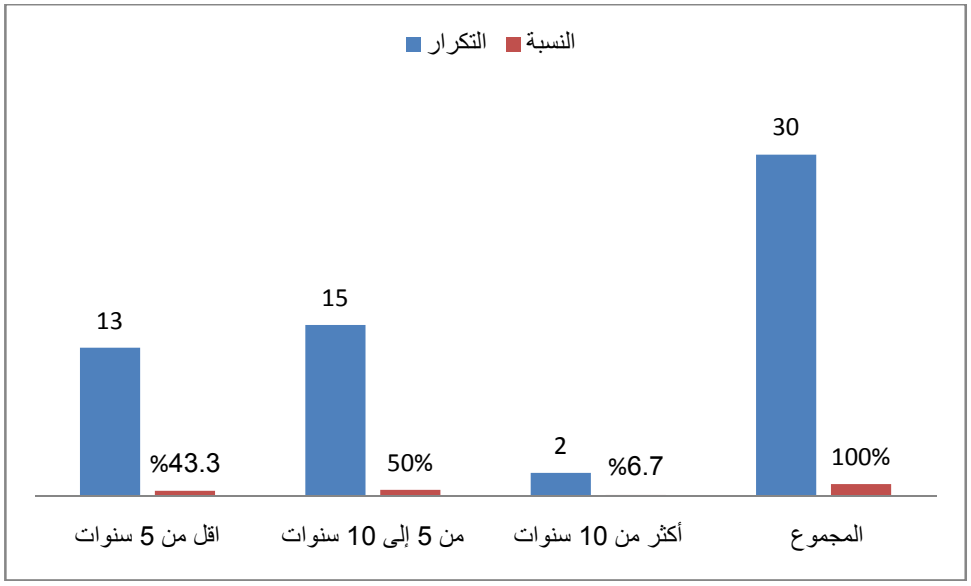

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على Excel.

- من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا توزيع التكرارات والنسب المئوية حسب متغير الاقدمية لأفراد عينة الدراسة، حيث نلاحظ أن أكثر الفئات تكرارا هي الفئة الثانية من 5 إلى 10 سنوات بنسبة: 50 %، أما اقل الفئات تكرارا هي الفئة أكثر من 10 سنوات بنسبة: 6.7 %، وعموما فان غالبية أفراد عينة الدراسة هم من الموظفين ذوي الاقدمية المهنية المرتفعة نسبيا.

الفرع الخامس: توزيع حسب متغير الوظيفة

يوضح الجدول التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب اختلاف وظائفهم، على النحو الآتي:

الجدول رقم [2-9]: توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة
أمين صندوق	01	% 3.3
تجارة خارجية	03	% 10
مكلف بالدراسات	12	% 40
رئيس خلية	05	% 16.7
رئيس مصلحة	08	% 26.7
رئيس دائرة	01	% 3.3
المجموع	30	% 100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss.

الشكل رقم [2-6]: تمثيل الدراسة حسب متغير الوظيفة

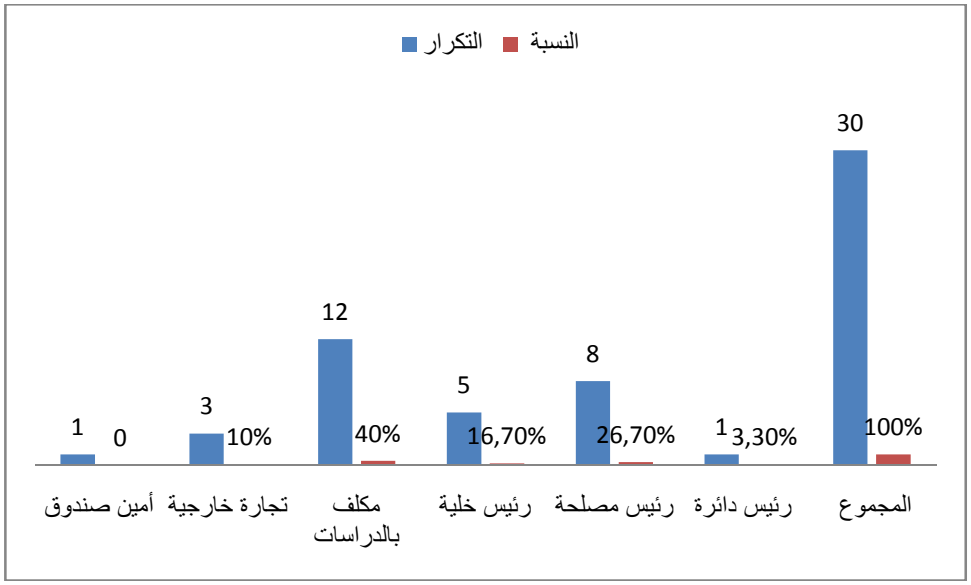

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على Excel.

- من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا توزيع التكرارات والنسب المئوية حسب متغير الوظيفة لأفراد عينة الدراسة، حيث نلاحظ أن اغلب الفئات الوظيفية تكرارا هي: فئة المكلفين بالدراسات بنسبة:40 %، أما اقل الفئات تكرارا هي فئة أمين الصندوق، بالإضافة إلى فئة رئيس دائرة، بنسبة:3.3 %، وهذه الفئات الوظيفية المتعددة تدل على تنوع في أفراد عينة الدراسة.

المطلب الثاني: تحليل نتائج أسئلة الدراسة

سنحاول في هذه الجزئية الإجابة على أسئلة الدراسة من خلال تقسيمها إلى محاور وأبعاد لتسهيل عرضها.

الفرع الأول: النتائج المتعلقة بتقييم مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة

أولا: بُعد توفر بيئة ملائمة بالبنك تضمن تطبيق مبادئ الحوكمة

الجدول رقم [2-10]: تقييم الموظفين لمدى توفر بيئة ملائمة بالبنك تضمن تطبيق مبادئ الحوكمة

الرقم	الفقرة		معيار القياس						
			موافق	موافق نوعا ما	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الأهمية
01	تسهر الإدارة على تحقيق رؤية البنك ورسالته.	التكرار	26	4	0	2.86	0.34	2	مرتفع
		النسبة	86.7 %	13.3 %	0				
02	يتوفر البنك على قوانين وأسس	التكرار	27	3	0	2.9	0.30	1	مرتفع

	واضحة تحدد المسؤوليات بشكل واضح.	النسبة	90 %	% 10	0			
03	يتوفر البنك على هيكل تنظيمي واضح يحدد السلطات والمسؤوليات.	التكرار	25	5	0	2.83	0.37	3	مرتفع
		النسبة	83.3 %	16.7 %	0				
04	تقوم إدارة البنك بإصدار تقارير دورية عن مدى التزامها بتطبيق قواعد الحوكمة المصرفية.	التكرار	16	13	1	2.5	0.57	5	مرتفع
		النسبة	53.3 %	43.3 %	3.3 %				
05	يعمل البنك على تطبيق قواعد الحوكمة للحفاظ على مستوى عال من جودة المعلومات المالية والإفصاح عنها.	التكرار	18	12	0	2.6	0.49	4	مرتفع
		النسبة	60 %	% 40	0				
المجموع						**2.73**	**0.41**	**مرتفع**	

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على نتائج برنامج SPSS

تشير النتائج الموجودة في الجدول أعلاه إلى ما يلي:

موافقة أفراد العينة على العبارة رقم 2 "يتوفر البنك على قوانين وأسس واضحة تحدد المسؤوليات بشكل واضح"، جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي يساوي: 2.9 والذي يندرج ضمن الفئة الثالثة بمستوى موافقة مرتفع حسب مقياس التحليل المعتمد في الدراسة، والذي يؤكد عموما على توفر البنك على قوانين تحدد المسؤوليات، أما الفقرة الرابعة "تقوم إدارة البنك بإصدار تقارير دورية عن مدى التزامها بتطبيق قواعد الحوكمة المصرفية"، جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي مرتفع بلغ 2.5، مما يدل على وجود التزام نسبي بتطبيق ممارسات الحوكمة بالبنوك محل الدراسة.

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة ايجابية نحو جميع فقرات بُعد: **توفر بيئة ملائمة بالبنك تضمن تطبيق مبادئ الحوكمة،** حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي للبعد الأول: 2.73 إذ يدل على أن أفراد العينة متفقون بشكل عالي نسبيا على أن بيئة البنك ملائمة لتطبيق مبادئ الحوكمة.

ثانيا: بُعد توفر الكفاءة، الأهلية، النزاهة في أعضاء مجلس الإدارة

الجدول رقم [2-11]: تقييم الموظفين لمدى توفر الكفاءة، الأهلية والنزاهة في أعضاء مجلس الإدارة

الرقم	الفقرة		معيار القياس						
			موافق	موافق نوعا ما	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الأهمية
01	يعين أعضاء مجلس الإدارة من خلال خبراتهم الإدارية التي يتمتعون بها.	التكرار	18	11	1	2.56	0.56	3	مرتفع
		النسبة	60 %	36.7 %	3.3 %				
02	يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بمؤهلات علمية مناسبة.	التكرار	22	8	0	2.73	0.44	1	مرتفع
		النسبة	73.3 %	26.7 %	0				
03	يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالتأهيل العلمي والخبرة الإدارية في مجال العمل البنكي والمحاسبة.	التكرار	20	10	0	2.66	0.47	2	مرتفع
		النسبة	66.7 %	33.3 %	0				
04	أعضاء مجلس الإدارة من ذوي السيرة الحسنة ولم يسبق الحكم لأحدهم بجريمة مخلة بآداب المهنة.	التكرار	20	7	3	2.56	0.67	3	مرتفع
		النسبة	66.7 %	23.3 %	% 10				
05	يتم الإفصاح عن المعلومات الهامة حول أعضاء مجلس الإدارة، بما في ذلك مؤهلاتهم، عملية اختيارهم، عضويتهم في مجالس أخرى، مدى استقلاليتهم.	التكرار	9	13	8	2.03	0.76	4	متوسط
		النسبة	30 %	43.3 %	26.7 %				
المجموع						**2.5**	**0.58**	**مرتفع**	

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على نتائج برنامج SPSS

تشير النتائج الموجودة في الجدول أعلاه إلى ما يلي:

موافقة أفراد العينة على العبارة رقم 2 " يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بمؤهلات علمية مناسبة "، جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي يساوي: 2.73 والذي يندرج ضمن الفئة الثالثة بمستوى موافقة مرتفع حسب مقياس التحليل المعتمد في الدراسة، حيث يؤكد أفراد عينة الدراسة من الموظفين أن أعضاء مجلس الإدارة يمتلكون مؤهلات مناسبة لممارسة مهامهم، أما الفقرة الخامسة " يتم الإفصاح عن المعلومات الهامة حول أعضاء مجلس الإدارة، بما في ذلك مؤهلاتهم، عملية اختيارهم، عضويتهم في مجالس أخرى، مدى استقلاليتهم "، جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي متوسط بلغ 2.03.

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة ايجابية نحو جميع فقرات بُعد: **توفر الكفاءة، الأهلية، والنزاهة في أعضاء مجلس الإدارة،** حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي للبعد الثاني: 2.5 إذ يدل على أن أفراد العينة لديهم اتفاق عالي نسبيا حول توفر الكفاءة والأهلية والنزاهة في أعضاء مجلس الإدارة.

ثالثا: بُعد التزام البنك بمبادئ الإفصاح والشفافية

الجدول رقم [2-12]: تقييم الموظفين لمدى التزام البنك بمبادئ الإفصاح والشفافية

الرقم	الفقرة		معيار القياس						
			موافق	موافق نوعا ما	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الأهمية
01	يتم الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية لأصحاب المصالح وفي الوقت المناسب.	التكرار	14	13	3	2.36	0.66	2	مرتفع
		النسبة	46.7 %	43.3 %	% 10				
02	يلتزم البنك بعرض بياناته المالية على مدقق خارجي مستقل ومؤهل يقدم تقريره لمجلس الإدارة والمساهمين.	التكرار	13	11	6	2.23	0.77	3	متوسط
		النسبة	43.3 %	36.7 %	% 20				
03	يشمل الإفصاح المعلومات المهمة بشان ملكية أعضاء مجلس الإدارة وحصص كبار المساهمين.	التكرار	6	13	11	1.83	0.74	5	متوسط
		النسبة	20 %	43.3 %	36.7 %				
04	يشمل الإفصاح المعلومات المهمة عن أهداف البنك والنتائج المالية والتشغيلية.	التكرار	16	12	2	2.46	0.62	1	مرتفع
		النسبة	53.3 %	% 40	6.7 %				
05	يشمل الإفصاح عن سياسة المكافآت والتعويضات لأعضاء مجلس الإدارة.	التكرار	8	12	10	1.93	0.78	4	متوسط
		النسبة	26.7 %	% 40	33.3 %				
المجموع						**2.16**	**0.71**	**متوسط**	

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على نتائج برنامج SPSS

تشير النتائج الموجودة في الجدول أعلاه إلى ما يلي:

موافقة أفراد العينة على العبارة رقم 4 " يشمل الإفصاح المعلومات الهامة عن أهداف البنك و النتائج المالية والتشغيلية "، جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي يساوي: 2.46 والذي يندرج ضمن الفئة الثالثة بمستوى موافقة مرتفع حسب مقياس التحليل المعتمد في الدراسة، حيث يؤكد أفراد العينة على وجود إفصاح عن بعض أهداف البنوك، أما الفقرة الثالثة " يشمل الإفصاح المعلومات المهمة بشان ملكية أعضاء مجلس الإدارة وحصص كبار المساهمين " جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي متوسط بلغ 1.83، ما يدل

على عدم وجود شفافية في عرض بعض المعلومات المتعلقة بملكية أعضاء مجلس الإدارة وكبار المساهمين.

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة ايجابية نحو جميع فقرات بُعد: **التزام البنك بمبادئ الإفصاح والشفافية**، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي للبعد الثالث: 2.16 إذ يدل على وجود اتفاق متوسط نسبيا لدى أفراد عينة الدراسة بخصوص التزام البنوك محل الدراسة بمبادئ الإفصاح والشفافية.

رابعا: بُعد التزام البنك بمبادئ العدالة والمساواة

الجدول رقم [2-13]: تقييم الموظفين لمدى التزام البنك بمبادئ العدالة والمساواة

الرقم	الفقرة		معيار القياس					
			موافق	موافق نوعا ما	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الأهمية
01	يتم معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالعدالة خلال الاجتماعات العامة للمساهمين.	التكرار	8	16	6	2.06	0.69	3	متوسط
		النسبة	26.7 %	53.6 %	% 20				
02	للمساهمين حقوق متساوية في التصويت لكل فئة من فئات حملة الأسهم (حق التصويت على عمليات البنك الرئيسية مثل: تعديل سياسة أو أهداف البنك).	التكرار	6	15	9	1.9	0.71	5	متوسط
		النسبة	20 %	% 50	% 30				
03	يتم حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية.	التكرار	9	14	7	2.06	0.73	4	متوسط
		النسبة	30 %	46.7 %	23.3 %				
04	للمساهمين الحق في الحصول على معلومات عن حقوق التصويت المرتبطة بكافة فئات الأسهم.	التكرار	10	15	5	2.16	0.69	2	متوسط
		النسبة	33.3 %	% 50	16.7 %				
05	يتوفر البنك على آليات ووسائل تعويضية فعالة لحماية حقوق المساهمين.	التكرار	9	17	4	2.16	0.64	1	متوسط
		النسبة	30 %	56.7 %	13.3 %				
المجموع						**2.06**	**0.69**		**متوسط**

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على نتائج برنامج SPSS

تشير النتائج الموجودة في الجدول أعلاه إلى ما يلي:

جاءت العبارة رقم 5 " يتوفر البنك على آليات ووسائل تعويضية فعالة لحماية حقوق المساهمين " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ: 2.16 والذي يندرج ضمن الفئة الثانية بمستوى موافقة متوسط حسب مقياس التحليل المعتمد في الدراسة، حيث يؤكد أفراد العينة على أن البنوك تتوفر على آليات لحماية حقوق المساهمين، أما الفقرة الثانية " للمساهمين حقوق متساوية في التصويت لكل فئة من فئات حملة الأسهم (حق التصويت على عمليات البنك الرئيسية مثل: تعديل سياسة أو أهداف البنك)، جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي متوسط بلغ 1.9.

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة ايجابية نحو جميع فقرات بُعد: **التزام البنك بمبادئ العدالة والمساواة**، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي للبعد الرابع: 2.06 إذ يدل على أن أفراد العينة يرون على أن البنك يلتزم بمبادئ العدالة والمساواة.

خامسا: بُعد استقلالية أنظمة الرقابة والتدقيق بالبنك

الجدول رقم [2-14]: تقييم الموظفين لمدى استقلالية أنظمة الرقابة والتدقيق بالبنك

الرقم	الفقرة		معيار القياس						
			موافق	موافق نوعا ما	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الأهمية
01	يتوفر البنك على نظام رقابي يتابع سير الأعمال.	التكرار	24	5	1	2.76	0.50	1	مرتفع
		النسبة	80 %	16.7 %	3.3 %				
02	تتمتع لجنة التدقيق بالبنك بالكفاءة والخبرة.	التكرار	14	13	3	2.36	0.66	2	مرتفع
		النسبة	46.7 %	43.3 %	% 10				
03	يمارس المدقق(المراجع الداخلي) مهامه بكل حرية واستقلالية تامة.	التكرار	14	12	4	2.33	0.71	3	متوسط
		النسبة	46.7 %	% 40	13.3 %				
04	يلتزم المدقق(المراجع الداخلي) بالإفصاح عن الحقائق المتوصل لها أثناء عملية التدقيق.	التكرار	13	13	4	2.30	0.70	4	متوسط
		النسبة	43.3 %	43.3 %	13.3 %				
05	يوجد بالبنك دليل يشرح مهام المدقق الداخلي.	التكرار	12	11	7	2.16	0.79	5	متوسط
		النسبة	40 %	36.7 %	23.3 %				
المجموع						**2.38**	**0.67**	**مرتفع**	

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على نتائج برنامج SPSS

تشير النتائج الموجودة في الجدول أعلاه إلى ما يلي:

موافقة أفراد العينة على العبارة رقم 1 " يتوفر البنك على نظام رقابي يتابع سير الأعمال "، جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي يساوي: 2.76 والذي يندرج ضمن الفئة الثالثة بمستوى موافقة مرتفع حسب مقياس التحليل المعتمد في الدراسة، حيث يؤكد أفراد العينة على أن البنك يتوفر على نظام رقابي يتابع سير الأعمال، أما الفقرة الخامسة " يوجد بالبنك دليل يشرح مهام المدقق الداخلي"، جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي متوسط بلغ 2.16.

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة ايجابية نحو جميع فقرات بُعد: **استقلالية أنظمة الرقابة والتدقيق بالبنك**، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي للبعد الخامس: 2.38 إذ يدل هذا على وجود استقلالية في أنظمة الرقابة والتدقيق بالبنوك محل الدراسة.

سادسا: بُعد التزام البنك بوجود نظام فعال لإدارة المخاطر

الجدول رقم [2-15]: تقييم الموظفين لمدى التزام البنك بوجود نظام فعال لإدارة المخاطر

الرقم	الفقرة		معيار القياس						
			موافق	موافق نوعا ما	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الأهمية
01	يقوم البنك بتحليل المخاطر الإستراتيجية.	التكرار	15	13	2	2.43	0.62	2	مرتفع
		النسبة	50 %	43.3 %	6.7 %				
02	يعتمد البنك على تحليل swot لبناء البدائل الإستراتيجية.	التكرار	6	13	11	1.83	0.74	5	متوسط
		النسبة	20 %	43.3 %	36.7 %				
03	يقوم مجلس الإدارة بتعيين لجنة لإدارة المخاطر لتعزيز مهمته.	التكرار	12	12	6	2.20	0.76	4	متوسط
		النسبة	40 %	% 40	% 20				
04	يلتزم البنك بقرارات البنك المركزي المعتمدة فيما يخص إدارة المخاطر.	التكرار	27	3	0	2.90	0.30	1	مرتفع
		النسبة	90 %	% 10	0				
05	يقوم البنك بالتنبؤ بالمخاطر المتوقع حدوثها وسياسة إدارتها.	التكرار	10	18	2	2.26	0.58	3	متوسط
		النسبة	33.3 %	% 60	6.7 %				
المجموع						2.32	0.6	متوسط	

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على نتائج برنامج SPSS

تشير النتائج الموجودة في الجدول أعلاه إلى ما يلي:

موافقة أفراد العينة على العبارة رقم 4 " يلتزم البنك بقرارات البنك المركزي المعتمدة فيما يخص إدارة المخاطر "، جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي يساوي: 2.9 وهذا أمر منطقي وطبيعي إذ يفترض أن تلتزم البنوك بقرارات إستراتيجية، وهذا المتوسط الحسابي يندرج ضمن الفئة الثالثة بمستوى موافقة مرتفع حسب مقياس التحليل المعتمد في الدراسة، حيث يؤكد أفراد العينة على أن البنك يعتمد على قرارات البنك المركزي فيما يخص إدارة المخاطر، أما الفقرة الثانية " يعتمد البنك على تحليل swot لبناء البدائل الإستراتيجية "، جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي متوسط بلغ 1.83، والسبب ربما: "تحليل swot" بهذا المصطلح لم يفهم من طرف أفراد عينة الدراسة أو هو موجود بالبنوك ولكن تحت مسمى آخر.

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة ايجابية نحو جميع فقرات بُعد: **التزام البنك بوجود نظام فعال لإدارة المخاطر**، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي للبعد السادس: 2.32، إذ يدل على نسبة اتفاق متوسط لأفراد عينة الدراسة حول وجود نظام إدارة المخاطر بالبنك.

الفرع الثاني: النتائج المتعلقة بتقييم جودة وسلامة التقارير المالية

الجدول رقم [2-16]: تقييم الموظفين لمدى جودة وسلامة التقارير المالية

الرقم	الفقرة		معيار القياس						
			موافق	موافق نوعا ما	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الأهمية
01	توفر التقارير المالية في الوقت اللازم المعلومات التي يحتاجها أصحاب المصالح لاتخاذ قراراتهم.	التكرار	22	7	1	2.70	0.53	1	مرتفع
		النسبة	73.3 %	23.3 %	3.3 %				
02	يتم الإعلان عن المعلومات الواردة بالتقارير المالية في الوقت المناسب.	التكرار	14	13	3	2.36	0.66	3	مرتفع
		النسبة	46.7 %	43.3 %	% 10				
03	يوفر البنك البيانات والمعلومات الملائمة التي تساعد على التنبؤ بالأحداث المستقبلية.	التكرار	13	15	2	2.36	0.61	2	مرتفع
		النسبة	43.3 %	% 50	6.7 %				
04	يتضمن تقرير البنك التنبؤ بالربحية للسنة المالية القادمة.	التكرار	12	16	2	2.33	0.60	4	متوسط
		النسبة	40 %	53.3 %	6.7 %				
05	يتمكن الجمهور من الحصول على التقارير المالية للبنك بسهولة.	التكرار	6	7	17	1.63	0.80	8	منخفض
		النسبة	20 %	23.3 %	56.7 %				

06	محتويات التقارير المالية واضحة ومفهومة.	التكرار	13	12	5	2.26	0.73	5	متوسط
		النسبة	43.3 %	% 40	16.7 %				
07	لا يتأخر البنك في نشر تقاريره المالية دوريا.	التكرار	11	13	6	2.16	0.74	6	متوسط
		النسبة	36.7 %	43.3 %	% 20				
08	تتأثر التقارير المالية بمستوى الإفصاح المحاسبي.	التكرار	12	16	2	2.33	0.60	4	متوسط
		النسبة	40 %	53.3 %	6.7 %				
09	يلتزم البنك بإصدار التقارير وفقا للمعايير الدولية المتعارف عليها.	التكرار	11	12	7	2.13	0.77	7	متوسط
		النسبة	36.7 %	% 40	23.3 %				
المجموع						**2.25**	**0.67**	**متوسط**	

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على نتائج برنامج SPSS

تشير النتائج الموجودة في الجدول أعلاه إلى ما يلي:

موافقة أفراد العينة على العبارة رقم 1 " توفر التقارير المالية في الوقت اللازم المعلومات التي يحتاجها أصحاب المصالح لاتخاذ قراراتهم "، جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي يساوي: 2.7 والذي يندرج ضمن الفئة الثالثة بمستوى موافقة مرتفع حسب مقياس التحليل المعتمد في الدراسة، حيث يؤكد أفراد العينة على أن التقارير المالية تتوفر في الوقت المناسب للمساعدة على اتخاذ القرار، أما الفقرة الخامسة " يتمكن الجمهور من الحصول على التقارير المالية للبنك بسهولة "، جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي متوسط بلغ 1.63.

كما جاءت العبارة الثانية: " يتم الإعلان عن المعلومات الواردة بالتقارير المالية في الوقت المناسب"، جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي يساوي: 2.36 والذي يندرج ضمن الفئة الثالثة بمستوى موافقة مرتفع حسب مقياس التحليل المعتمد في الدراسة، حيث يرى أفراد العينة أن المعلومات التي تنجز على أساسها التقارير المالية والتي تساعد على التنبؤ بالأحداث المستقبلية تتوفر في الوقت المناسب للمساعدة على اتخاذ القرار.

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة ايجابية نحو جميع فقرات: **تقييم جودة وسلامة التقارير المالية**، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي: 2.25 إذ يدل على أن أفراد العينة متفقون نوعا ما على جودة وسلامة التقارير المالية.

للتذكير: سيتم تدعيم وتعزيز هذه الإجابات بأسلوب المقابلة المهيكلة لاحقا.

الفرع الثالث: علاقة الارتباط بين أبعاد ومتغيرات الدراسة

الجدول رقم [2-17]: العلاقة بين أبعاد ومتغيرات الدراسة

البُعد	معامل الارتباط	توفر بيئة ملائمة بالبنك تضمن تطبيق مبادئ الحوكمة	جودة التقارير المالية
توفر بيئة ملائمة بالبنك تضمن تطبيق مبادئ الحوكمة	معامل بيرسون	1	0.284
	مستوى الدلالة		0.129
	العدد	30	30
جودة التقارير المالية	معامل بيرسون	0.284	1
	مستوى الدلالة	0.129	
	العدد	30	30
البُعد	**معامل الارتباط**	**توفر الكفاءة، الأهلية، النزاهة في أعضاء مجلس الإدارة**	**جودة التقارير المالية**
توفر الكفاءة، الأهلية، النزاهة في أعضاء مجلس الإدارة	معامل بيرسون	1	** 0.513
	مستوى الدلالة		0.004
	العدد	30	30
جودة التقارير المالية	معامل بيرسون	** 0.513	1
	مستوى الدلالة	0.004	
	العدد	30	30
البُعد	**معامل الارتباط**	**بعد التزام البنك بمبادئ الإفصاح والشفافية**	**جودة التقارير المالية**
التزام البنك بمبادئ الإفصاح والشفافية	معامل بيرسون	1	* 0.368
	مستوى الدلالة		0.045
	العدد	30	30
جودة التقارير المالية	معامل بيرسون	* 0.368	1
	مستوى الدلالة	0.045	
	العدد	30	30
البُعد	**معامل الارتباط**	**التزام البنك بمبادئ العدالة والمساواة**	**جودة التقارير المالية**
التزام البنك بمبادئ العدالة والمساواة	معامل بيرسون	1	* 0.430
	مستوى الدلالة		0.018
	العدد	30	30
جودة التقارير المالية	معامل بيرسون	* 0.430	1

	مستوى الدلالة	0.018	
	العدد	30	30
البُعد	**معامل الارتباط**	**استقلالية أنظمة الرقابة والتدقيق بالبنك**	**جودة التقارير المالية**
استقلالية أنظمة الرقابة والتدقيق بالبنك	معامل بيرسون	1	* 0.435
	مستوى الدلالة		0.016
	العدد	30	30
جودة التقارير المالية	معامل بيرسون	* 0.435	1
	مستوى الدلالة	0.016	
	العدد	30	30
البُعد	**معامل الارتباط**	**التزام البنك بوجود نظام فعال لإدارة المخاطر**	**جودة التقارير المالية**
التزام البنك بوجود نظام فعال لإدارة المخاطر	معامل بيرسون	1	** 0.486
	مستوى الدلالة		0.007
	العدد	30	30
جودة التقارير المالية	معامل بيرسون	** 0.486	1
	مستوى الدلالة	0.007	
	العدد	30	30
المتغير	**معامل الارتباط**	**مبادئ الحوكمة**	**جودة التقارير المالية**
مبادئ الحوكمة	معامل بيرسون	1	** 0.621
	مستوى الدلالة		0.000
	العدد	30	30
جودة التقارير المالية	معامل بيرسون	** 0.621	1
	مستوى الدلالة	0.000	
	العدد	30	30

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا وجود عدة علاقات إحصائية ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى: $\alpha \leq 0.05$ ، حيث أن أقوى علاقة ارتباطية كانت بين: مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة وجودة التقارير المالية بقيمة: $R = 0.621$ ، أما اضعف علاقة ارتباطية فكانت بين: بعد توفر بيئة ملائمة بالبنك تضمن تطبيق مبادئ الحوكمة وجودة وسلامة التقارير المالية بقيمة: $R = 0.284$.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

بعد عرض وتحليل نتائج اختبار أفراد العينة حول أسئلة الدراسة بشان الأبعاد، سنحاول في هذا المطلب اختبار الفرضيات.

الفرع الأول: اختبار الفرضيات الستة باستخدام الانحدار الخطي البسيط

لاختبار الفرضيات تم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم [2-18]: نتائج تحليل الانحدار بين مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة وسلامة وجودة التقارير المالية

البُعد	معامل الارتباط R	معامل التفسير R^2	Beta	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
1-توفر بيئة ملائمة بالبنك تضمن تطبيق مبادئ الحوكمة	0.284	0.08	0.284	2.451	0.129
2-توفر الكفاءة، الأهلية، والنزاهة في أعضاء مجلس الإدارة	0.513	0.264	0.513	10.02	*0.04
3-التزام البنك بمبادئ الإفصاح والشفافية	0.368	0.136	0.368	4.39	*0.045
4-التزام البنك بمبادئ العدالة والمساواة	0.430	0.185	0.430	6.34	*0.018
5-استقلالية أنظمة الرقابة والتدقيق بالبنك	0.435	0.189	0.435	6.53	*0.016
6-التزام البنك بوجود نظام فعال لإدارة المخاطر	0.486	0.236	0.486	8.64	*0.007
مبادئ الحوكمة المصرفية	0.621	0.394	0.621	18.19	* 0.000

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج spss

أولا- اختبار الفرضية الأولى: توجد علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة إحصائية بين وجود بيئة ملائمة بالبنك تضمن تطبيق مبادئ الحوكمة وجودة المعلومات الواردة في التقارير المالية للبنوك محل الدراسة.

1- بلغت قيمة معامل الارتباط R: 0.284 في العلاقة بين وجود بيئة ملائمة بالبنك تضمن تطبيق مبادئ الحوكمة وسلامة وجودة التقارير المالية، وهو ارتباط ضعيف موجب، كما بلغت قيمة معامل التحديد R^2: 0.08

2- أما قيمة F بلغت: 2.451 وبدلالة إحصائية قدرت بـ: 0.129، وهذا يشير إلى عدم وجود علاقة دلالة إحصائيا نظرا لأن مستوى الدلالة اكبر من 0.05

ثانيا- اختبار الفرضية الثانية: توجد علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة إحصائية بين توفر الكفاءة، الأهلية والنزاهة في أعضاء مجلس الإدارة وجودة المعلومات في التقارير المالية للبنوك محل الدراسة.

1- بلغت قيمة معامل الارتباط R: 0.513 في العلاقة بين توفر الكفاءة، الأهلية، النزاهة في أعضاء مجلس الإدارة وسلامة وجودة التقارير المالية، وهو ارتباط متوسط موجب، كما بلغت قيمة معامل التحديد R^2: 0.264

2- أما قيمة F بلغت: 10.02 وبدلالة إحصائية قدرت بـ:0.04، وهذا يشير إلى وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية نظرا لان مستوى الدلالة اقل من 0.05

ثالثا- اختبار الفرضية الثالثة: توجد علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة إحصائية بين التزام البنك بمبادئ الإفصاح والشفافية وجودة المعلومات في التقارير المالية للبنوك محل الدراسة.

1- بلغت قيمة معامل الارتباط R: 0.368 في العلاقة بين التزام البنك بمبادئ الإفصاح والشفافية وسلامة وجودة التقارير المالية، وهو ارتباط ضعيف موجب، كما بلغت قيمة معامل التحديد R^2: 0.136

2- أما قيمة F بلغت: 4.39 و بدلالة إحصائية قدرت بـ:0.045، وهذا يشير إلى وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية نظرا لان مستوى الدلالة اقل من 0.05

رابعا- اختبار الفرضية الرابعة: توجد علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة إحصائية بين التزام البنك بمبادئ العدالة والمساواة وجودة المعلومات في التقارير المالية للبنوك محل الدراسة.

1- بلغت قيمة معامل الارتباط R: 0.43 في العلاقة بين التزام البنك بمبادئ العدالة والمساواة وسلامة وجودة التقارير المالية، وهو ارتباط ضعيف موجب، كما بلغت قيمة معامل التحديد R^2: 0.185

2- أما قيمة F بلغت: 6.34 و بدلالة إحصائية قدرت بـ: 0.018، وهذا يشير إلى وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية نظرا لان مستوى الدلالة اقل من 0.05

خامسا- اختبار الفريضة الخامسة: توجد علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة إحصائية بين استقلالية أنظمة الرقابة والتدقيق بالبنك وجودة المعلومات في التقارير المالية للبنوك محل الدراسة.

1- بلغت قيمة معامل الارتباط R: 0.435 في العلاقة بين استقلالية أنظمة الرقابة والتدقيق بالبنك وسلامة وجودة التقارير المالية، وهو ارتباط ضعيف موجب، كما بلغت قيمة معامل التحديد R^2: 0.189

2- أما قيمة F بلغت: 6.53 وبدلالة إحصائية قدرت بـ: 0.016، وهذا يشير إلى وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية نظرا لان مستوى الدلالة اقل من 0.05

سادسا- اختبار الفرضية السادسة: توجد علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة إحصائية بين التزام البنك بوجود نظام فعال لإدارة المخاطر وجودة المعلومات في التقارير المالية للبنوك محل الدراسة.

1- بلغت قيمة معامل الارتباط R: 0.486 في العلاقة بين التزام البنك بوجود نظام فعال لإدارة المخاطر وسلامة وجودة التقارير المالية، وهو ارتباط ضعيف موجب، كما بلغت قيمة معامل التحديد R^2: 0.236

2- أما قيمة F بلغت: 8.64 وبدلالة إحصائية قدرت بـ:0.007، وهذا يشير إلى وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية نظرا لان مستوى الدلالة اقل من 0.05

- **العلاقة بين مبادئ الحوكمة ككل مع جودة وسلامة التقارير المالية:**

بلغت قيمة معامل الارتباط R: 0.621 في العلاقة بين مبادئ الحوكمة المصرفية وسلامة وجودة التقارير المالية، وهو ارتباط متوسط موجب، كما بلغت قيمة معامل التحديد R^2: 0.394

أما قيمة F بلغت: 18.19 وبدلالة إحصائية قدرت بـ:0.000، وهذا يشير إلى وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية نظرا لان مستوى الدلالة اقل من 0.05

الفرع الثاني: اختبار الفرضية السابعة

الفرضية السابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $0.05 \geq \alpha$ في إجابات الأفراد تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية.

نظرا لاختلاف أفراد عينة الدراسة في المتغيرات الشخصية والوظيفية (الجنس، السن، المؤهل العلمي، الاقدمية، الوظيفة) ولما لهذه الخصائص من تأثير على تصوراتهم وأرائهم تم اختبار الفرضيات التالية:

أولا- متغير الجنس:

" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $0.05 \geq \alpha$ في إجابات الأفراد تعزى إلى متغير الجنس".

حيث يوضح الجدول الموالي تحليل التباين بين مبادئ الحوكمة وجودة التقارير المالية بالنسبة لمتغير الجنس.

الجدول رقم [2-19]: تحليل التباين لأثر متغير الجنس على إجابات الأفراد حول (مبادئ الحوكمة وجودة التقارير المالية)

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
مبادئ الحوكمة	بين المجموعات	4.167	20	0.208	1.103	0.468
	داخل المجموعات	1.70	9	0.189		غير دال

	المجموع	5.867	29			إحصائيا
جودة التقارير المالية	**بين المجموعات**	1.833	15	0.122	0.424	0.945 غير دال إحصائيا
	داخل المجموعات	4.033	14	29		
	المجموع	5.867	29			

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج spss

يوضح الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات الأفراد تعزى إلى الجنس، إذ بلغت قيمة F المحسوبة: 1.103 و 0.424 على التوالي، وكان مستوى الدلالة اكبر من مستوى الثقة المعتمدة $\alpha \leq 0.05$ وهي بالتالي غير معنوية، وهذا يعني على أن تصورات أفراد العينة ذكورا وإناثا في البنوك محل الدراسة حول تطبيق مبادئ الحوكمة وجودة التقارير المالية لا تختلف باختلاف الجنس، ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يملكون نفس القناعات والتصورات تقريبا حيث لم يؤثر متغير الجنس على أرائهم.

ثانيا- متغير العمر:

" توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ في إجابات الأفراد تعزى إلى متغير العمر".

حيث يوضح الجدول الموالي تحليل التباين بين مبادئ الحوكمة وجودة التقارير المالية بالنسبة لمتغير العمر.

الجدول رقم [2-20]: تحليل التباين لأثر متغير العمر على إجابات الأفراد حول (مبادئ الحوكمة وجودة التقارير المالية)

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
مبادئ الحوكمة	**بين المجموعات**	7.667	20	.0383	1.917	0.158 غير دال إحصائيا
	داخل المجموعات	1.80	9	0.20		
	المجموع	9.467	29			
جودة التقارير المالية	**بين المجموعات**	7.467	15	0.498	3.484	*0.012 دال إحصائيا
	داخل المجموعات	2.00	14	0.143		
	المجموع	9.467	29			

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج spss

يوضح الجدول أعلاه مايلي:

1- بالنسبة لمتغير مبادئ الحوكمة: بلغت قيمة F المحسوبة: 1.917، وكان مستوى الدلالة اكبر من مستوى الثقة المعتمدة $\alpha \leq 0.05$ وهي بالتالي غير معنوية، وهذا يعني على أن تصورات أفراد

العينة في البنوك محل الدراسة حول تطبيق مبادئ الحوكمة لا تختلف باختلاف العمر، ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يملكون نفس القناعات والتصورات.

2- بالنسبة لمتغير جودة وسلامة التقارير المالية: بلغت قيمة F المحسوبة: 3.484، وكان مستوى الدلالة اقل من مستوى الثقة المعتمدة $\alpha \leq 0.05$ وهذا يعني على أن تصورات أفراد العينة في البنوك محل الدراسة حول جودة التقارير المالية تختلف باختلاف العمر، ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة لا يملكون نفس القناعات والتصورات، حيث اثر السن على أرائهم.

ثالثا- متغير المؤهل العلمي:

" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ في إجابات الأفراد تعزى إلى متغير المؤهل العلمي".

حيث يوضح الجدول الموالي تحليل التباين بين مبادئ الحوكمة وجودة التقارير المالية بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي.

الجدول رقم [2-21]: تحليل التباين لأثر متغير المؤهل العلمي حول (مبادئ الحوكمة وجودة التقارير المالية)

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
مبادئ الحوكمة	بين المجموعات	1.40	20	0.07	0.485	0.915 غير دال إحصائيا
	داخل المجموعات	1.30	9	0.144		
	المجموع	2.70	29			
جودة التقارير المالية	بين المجموعات	1.90	15	0.127	2.217	0.072 غير دال إحصائيا
	داخل المجموعات	0.80	14	0.057		
	المجموع	2.70	29			

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج spss

يوضح الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات الأفراد تعزى إلى المؤهل العلمي، إذ بلغت قيمة F المحسوبة: 0.485 و 2.217 على التوالي، وكان مستوى الدلالة اكبر من مستوى الثقة المعتمدة $\alpha \leq 0.05$ وهي بالتالي غير معنوية، وهذا يعني على أن تصورات أفراد العينة في البنوك محل الدراسة حول تطبيق مبادئ الحوكمة وجودة التقارير المالية لا تختلف باختلاف المؤهل العلمي، وتؤكد هذه النتيجة أن هناك اتفاقا عاما نسبيا لأفراد عينة الدراسة حول المتغيرات المستقلة والتابعة في هذه الدراسة.

رابعا- متغير الاقدمية:

" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $0.05 \geq \alpha$ في إجابات الأفراد تعزى إلى متغير الاقدمية".

حيث يوضح الجدول الموالي تحليل التباين بين مبادئ الحوكمة وجودة التقارير المالية بالنسبة لمتغير الاقدمية.

الجدول رقم [2-22]: تحليل التباين لأثر متغير الاقدمية حول (مبادئ الحوكمة وجودة التقارير المالية)

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
مبادئ الحوكمة	بين المجموعات	7.167	20	0.358	0.849	0.640 غير دال إحصائيا
	داخل المجموعات	3.80	9	0.422		
	المجموع	10.967	29			
جودة التقارير المالية	بين المجموعات	5.633	15	0.376	0.986	0.513 غير دال إحصائيا
	داخل المجموعات	5.333	14	0.381		
	المجموع	10.967	29			

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج spss

يوضح الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات الأفراد تعزى إلى الاقدمية، إذ بلغت قيمة F المحسوبة: 0.849 و 0.986 على التوالي، وكان مستوى الدلالة اكبر من مستوى الثقة المعتمدة $0.05 \geq \alpha$ وهي بالتالي غير معنوية، وهذا يعني على أن تصورات أفراد العينة في البنوك محل الدراسة حول تطبيق مبادئ الحوكمة وجودة التقارير المالية لا تختلف باختلاف الاقدمية، ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يملكون نفس القناعات والتصورات.

خامسا- متغير الوظيفة:

" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $0.05 \geq \alpha$ في إجابات الأفراد تعزى إلى متغير الوظيفة".

حيث يوضح الجدول الموالي تحليل التباين بين مبادئ الحوكمة وجودة التقارير المالية بالنسبة لمتغير الوظيفة.

الجدول رقم [2-23]: تحليل التباين لأثر متغير الوظيفة حول (بين مبادئ الحوكمة وجودة التقارير المالية)

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
مبادئ الحوكمة	بين المجموعات	26.667	20	1.333	0.839	0.648 غير دال إحصائيا
	داخل المجموعات	14.30	9	1.589		
	المجموع	40.967	29			
جودة التقارير المالية	بين المجموعات	15.133	15	1.009	0.547	0.871 غير دال إحصائيا
	داخل المجموعات	25.833	14	1.845		
	المجموع	40.967	29			

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج spss

يوضح الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات الأفراد تعزى إلى الوظيفة، إذ بلغت قيمة F المحسوبة: 0.839 و 0.547 على التوالي، وكان مستوى الدلالة اكبر من مستوى الثقة المعتمدة $\alpha \leq 0.05$ وهي بالتالي غير معنوية، وهذا يعني على أن تصورات أفراد العينة في البنوك محل الدراسة حول تطبيق مبادئ الحوكمة وجودة التقارير المالية لا تختلف باختلاف الوظيفة، ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يملكون نفس التوجه، حيث لا يوجد هناك اختلاف في تصورات أفراد عينة الدراسة في البنوك حول توفر ممارسات الحوكمة وكذا جودة التقارير المالية.

الفرع الثالث: عرض وتحليل أسئلة المقابلة

حيث تم في هذه الجزئية من الدراسة اعتماد مجموعة من الأسئلة المهيكلة والتوجه بها نحو المدراء والمكلفين بالنيابة بالبنوك محل الدراسة.

السؤال	الجواب	الملاحظات
1- هل سمعت عن مفهوم الحوكمة المصرفية سابقا؟ وماذا يعني لك؟	البنك 1: نعم، ونعني به النظام الذي يتم من خلاله تسيير البنك والتحكم في نشاطاته.	نلاحظ من خلال الإجابات بان هناك وعي ومعرفة بمفهوم الحوكمة المصرفية بالبنكين.
	البنك 2: نعم، تعني مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك وحماية حقوق المساهمين والمودعين.	
2- هل يمتلك البنك دليل مكتوب خاص بتطبيق الحوكمة المصرفية؟	البنك 1: أكيد، يمتلك البنك دليل خاص بإجراءات الحوكمة المصرفية.	يحتوي البنكين على الدليل الخاص بالحوكمة المصرفية.
	البنك 2: نعم يمتلك البنك دليل خاص	

	لتطبيق الحوكمة لكن عدم التقيد به.	
3- ماذا تعرف عن لجنة بازل 3 ؟ وهل قراراتها ملزمة آم استشارية برأيك؟	البنك 1: تكونت سنة 1974 بسويسرا من طرف 10 دول من أهمها: كندا، الولايات المتحدة، فرنسا،.. بعد أزمة الديون المتعثرة للدول النامية، قراراتها إلزامية، ومن أهدافها: استقرار النظام المصرفي.	يظهر جليا أن مسؤولي البنكين لديهما اطلاع على لجنة بازل 3 مما يدل على وعي وإدراك لابأس به.
	البنك 2: هي نسخة معدلة من توصيات بازل 2005 و2006، أصدرت نسخة محدثة تتضمن مبادئ الحوكمة في المصارف.	
4- برأيك ما الذي يعوق تطبيق معايير لجنة بازل 1،2،3 بالجزائر؟	البنك 1: عدم تأسيس أنظمة مراقبة داخلية، مواجهة المخاطر الائتمانية، الاحتياطات الإجبارية، عدم جاهزية البنوك لتطبيق المعايير، الرأسمال لتغطية المخاطر.	يرى مسؤولي البنكين أن أهم العوائق تتمثل في ما يلي: اختيار أعضاء مجلس الإدارة، نظام الرقابة الداخلية، المخاطر التي تتعرض لها البنوك.
	البنك 2: عدم الاختيار السليم لأعضاء مجلس الإدارة، عدم وضع تعزيز للخطوط العريضة للمسؤولية والمساءلة.	
5- ماهي أهم متطلبات تطبيق الحوكمة بالبنك تطبيقا سليما؟	البنك 1: تأسيس أنظمة مراقبة داخلية، مواجهة المخاطر الائتمانية، الاحتياطات الإجبارية،الرأسمال لتغطية المخاطر.	تكمن المتطلبات حسب مسؤولي البنك في: الاختيار الأمثل لأعضاء مجلس الإدارة، وجود نظام رقابة داخلية فعال، القضاء على المخاطر التي تتعرض لها، توفير الحد الأدنى للرأسمال الإجباري.
	البنك 2: اختيار دقيق وامثل لأعضاء مجلس الإدارة، تحليل المخاطر الإستراتيجية وتعيين لجنة لإدارة المخاطر، الليونة في اتخاذ القرارات.	
6- كيف يؤدي التطبيق السليم للحوكمة المصرفية للزيادة من ثقة المساهمين في الأداء المالي للبنك؟	البنك 1: من خلال انتهاج نظام حوكمي يعتمد على الأداء السليم والرشيد ومن ثم ينتج عنه تحقيق أهداف جد عالية مما يزيد المساهمين تعبئة لتحقيق أفضل التحاليل والجودة والنزاهة.	يرى مسؤول البنك الأول أن وجود نظام حوكمي يزيد من ثقة المساهمين للأداء المالي للبنك. أما مسؤول البنك الثاني يرى أن الالتزام بعرض البيانات والتدقيق الداخلي والإفصاح إجراءات من شانها زيادة ثقة المساهمين في الأداء المالي.
	البنك 2: الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية في الوقت المناسب، الالتزام بعرض بيانات البنك على التدقيق الداخلي والخارجي.	
7- كيف يؤثر التطبيق السليم للحوكمة على جودة	البنك 1: الأداء الرشيد من خلال رقابة ومراجعة داخلية تؤدي حتما إلى تقرير مالي	سألنا عن الكيفية ولا احد من المسؤولين أشار إليها.

ونزاهة التقارير المالية؟	نزيه ويعتبر مرآة عاكسة ايجابيا لحوكمة أداؤها سليم.	
	البنك 2: يمكن التطبيق السليم للحوكمة إعطاء دقة وجودة التقارير، كما أنها تسهل من عمل نشاط البنك واتجاه زبائنه.	
8- برأيك هل القوانين والتشريعات التي تتولى الحكومة إصدارها من شانها أن توفر البيئة الملائمة لدعم التطبيق السليم للحوكمة في الجهاز المصرفي الجزائري؟	البنك 1: في الاقتصاد الممنهج لا يمكن أن نفكر في الحوكمة والأداء الرشيد، كل القوانين والتشريعات تؤدي حتما إلى تقييد الحوكمة.	اجمع مسؤولي البنكين على وجود عراقيل تقف حائلا دون تطبيق الحوكمة في الجهاز المصرفي الجزائري.
	البنك 2: إذا تم الاختيار الأنسب وبدقة للجنة أعضاء الإدارة فان هذه القوانين والتشريعات من شانها أن توفر البيئة الملائمة لدعم التطبيق السليم للحوكمة.	
9- هل تعتقد أن وجود دليل للحوكمة يقلل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك؟ وما مدى احترام العمال والإطارات لما جاء في هذا الدليل إن وُجد؟	البنك 1: لا يمكن إطلاقا وخاصة في ظل اقتصاد اجتماعي أساسه الحفاظ على الجبهة والسلم الاجتماعيين. أساسا الحوكمة تعتمد على العمل المشترك للمجموعة مهما كانت.	مسؤول البنك الأول يعتقد أن دليل الحوكمة لا يقلل من المخاطر، ويرى أن العمل المشترك هو أساس نجاح الحوكمة. أما مسؤول البنك الثاني يرى أن دليل الحوكمة يقلل من المخاطر، ويعتقد أن أساس العمل التكاثف والنباهة.
	البنك 2: دليل الحوكمة من شانه أن يقلل من المخاطر في جل الأنشطة المتعارف عليها، غير أن هناك بعض المواقف التي من شانها أن تحتاج إلى نباهة وتركيز العمال والإطارات لإيجاد حلول لها.	
10- هل لديكم مقترحات لتحسين الحوكمة المصرفية بمؤسستكم؟	البنك 1: حينما يكون الهدف واضحا والعوامل المتوفرة والمتاحة مساعدة، والمحيط والمناخ الاقتصادي والمالي مكملا، اعتقد أنها أفضل السبل لتحقيق زيادة مؤسساته تحتل جزءا كبيرا من السوق المالية.	نلاحظ أن الأجوبة تركزت في توفر ما يلي: بيئة تضمن تحقق الحوكمة بشكل سليم، تحديد أهداف واضحة و العمل على تحقيقها، الاعتماد على الكفاءات واستقطابهم، ضرورة تحقق المواءمة والتوافق بين بيئة العمل في الجزائر والبيئة الدولية.
	البنك 2: محاربة البيروقراطية والجهوية، الاعتماد على الكفاءات والمهارات، اختيار دقيق للعمال.	

المصدر: من إعداد الطلبة

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل المتمثل في الدراسة الميدانية تطبيق
مضامين الدراسة النظرية، حيث تم الاعتماد على الاستبيان والمقابلة كأداة لجمع المعلومات الضرورية لمعرفة مستوى ممارسة البنوك لمبادئ الحوكمة المصرفية، وقد خلصنا إلى أن هناك ممارسة لبعض الأبعاد التي لم ترقى إلى الممارسة الكاملة والشاملة لهذا المفهوم بالبنك، حيث كانت بدرجة متوسطة حسب تصورات أفراد عينة الدراسة، أما العلاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وسلامة وجودة التقارير المالية كان تأثيرها ايجابي مما يدل على حرص مؤسسات عينة الدراسة على تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية، وذلك من خلال توفر الكفاءة والأهلية في أعضاء مجلس الإدارة، وكذا التزام البنك بمبادئ الإفصاح والشفافية، العدالة والمساواة، بالإضافة إلى استقلالية أنظمة الرقابة والتدقيق ونظام إدارة المخاطر، إلا أن الخلل يكمن في عدم وجود بيئة ملائمة بالبنوك تضمن ضبط مختلف جوانب الحوكمة.

خـــاتـــمـــة

عـــامـــة

قمنا من خلال هذه الدراسة بتقييم ممارسات البنوك للحوكمة المصرفية، ولتحقيق ذلك تم استعراض الإطار النظري والمفاهيمي للموضوع قصد التعرف على الجانب النظري ومراجعة الدراسات السابقة في هذا المجال والاستفادة منها في تحديد المتغيرات المؤثرة في إشكالية الدراسة التي تمحورت حول: **ما مدى مساهمة الحوكمة المصرفية في تحقيق جودة المعلومات الواردة في التقارير المالية للبنوك؟**، ثم تم صياغة مجموعة من الفرضيات، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد في الجانب التطبيقي على أسلوبين في جمع البيانات: الاستبيان والمقابلة، وتم استخدام البرامج الإحصائية لتحليله للتمكن من اختبار الفرضيات واستخلاص النتائج واستنتاجات وتقديم اقتراحات تخدم الدراسة.

ومن خلال ما تم عرضه في الجزئين النظري والتطبيقي لهذه الدراسة تم التوصل إلى ما يلي:

- ✓ **النتائج النظرية:**

- أصبح مفهوم الحوكمة يغزو الخطاب الاقتصادي حيث أضحت من أهم المعايير المعتمدة لتقييم ومراقبة أداء الأفراد والشركات وحتى الحكومات، حيث أنها تتوفر على آليات قادرة على تامين سبل الاستقرار من خلال خلق بيئة تحفز على تحقيقها.
- والحوكمة المصرفية كنظام متكامل هي الكيفية التي تدار بها البنوك وتراقب من جميع الأطراف ذات العلاقة، وبالتالي فهي تعتبر الأداة التي تضمن كفاءة إدارة البنوك في استغلالها لمواردها ودراستها للمخاطر، وهو ما يعتبر كمؤشر عن تحقيق البنوك لأهدافها بالدرجة الأولى.

- ✓ **النتائج التطبيقية:**

من خلال الدراسة الميدانية تبين لنا:

*** النتائج المتعلقة بتقييم مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة:**

- اتجاهات أفراد عينة الدراسة ايجابية نحو جميع عبارات بُعد: **توفر بيئة ملائمة بالبنك تضمن تطبيق مبادئ الحوكمة**، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي للبعد الأول: 2.73 إذ يدل على أن أفراد العينة متفقون بمستوى مرتفع على أن بيئة البنك ملائمة لتطبيق مبادئ الحوكمة.

- اتجاهات أفراد عينة الدراسة ايجابية نحو جميع عبارات بُعد: **توفر الكفاءة، الأهلية، النزاهة في أعضاء مجلس الإدارة**، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي للبعد الثاني: 2.5 إذ يدل على أن أفراد العينة لديهم اتفاق عالي نسبيا حول توفر الكفاءة ،الأهلية والنزاهة في أعضاء مجلس الإدارة.

- اتجاهات أفراد عينة الدراسة ايجابية نحو جميع عبارات بُعد: **التزام البنك بمبادئ الإفصاح والشفافية**، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي للبعد الثالث: 2.16 إذ يدل على وجود اتفاق متوسط نسبيا لدى أفراد عينة الدراسة بخصوص التزام البنوك محل الدراسة بمبادئ الإفصاح والشفافية.

- اتجاهات أفراد عينة الدراسة ايجابية نحو جميع عبارات بُعد: **التزام البنك بمبادئ العدالة والمساواة**، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي للبعد الرابع: 2.06 إذ يدل على أن أفراد العينة متفقون بمستوى متوسط على أن البنك يلتزم بمبادئ العدالة والمساواة.

– اتجاهات أفراد عينة الدراسة ايجابية نحو جميع عبارات بُعد: **استقلالية أنظمة الرقابة والتدقيق بالبنك،** حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي للبعد الخامس: 2.38 إذ يدل على وجود استقلالية في أنظمة الرقابة والتدقيق بالبنوك محل الدراسة.

– اتجاهات أفراد عينة الدراسة ايجابية نحو جميع عبارات بُعد: **التزام البنك بوجود نظام فعال لإدارة المخاطر،** حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي للبعد السادس: 2.32 إذ يدل على نسبة اتفاق متوسط لأفراد عينة الدراسة حول وجود نظام إدارة المخاطر بالبنك.

*** النتائج المتعلقة بتقييم جودة وسلامة التقارير المالية:**

– اتجاهات أفراد عينة الدراسة ايجابية نحو جميع عبارات المتغير: **تقييم جودة وسلامة التقارير المالية،** حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي: 2.25 إذ يدل على أن أفراد العينة متفقون بمستوى متوسط على مدى جودة وسلامة التقارير المالية.

*** النتائج المتعلقة باختبار الفرضيات:**

* لا توجد علاقة بين وجود بيئة ملائمة بالبنك تضمن تطبيق مبادئ الحوكمة وسلامة وجودة التقارير المالية إذ بلغ معامل الارتباط R : 0.284، وهو ارتباط ضعيف موجب، كما بلغت قيمة معامل التحديد R^2: 0.08، حيث نرفض الفرضية رقم 01.

* توجد علاقة بين تحقق الكفاءة، الأهلية، النزاهة في أعضاء مجلس الإدارة وسلامة وجودة التقارير المالية إذ بلغ معامل الارتباط R : 0.513، وهو ارتباط متوسط موجب، كما بلغت قيمة معامل التحديد R^2: 0.264، مما يدل على تفسير ما نسبته 26 % في التغير الحاصل على مستوى التقارير المالية، حيث نقبل الفرضية رقم 02.

* توجد علاقة بين تحقق التزام البنك بمبادئ الإفصاح والشفافية وسلامة وجودة التقارير المالية إذ بلغ معامل الارتباط R : 0.368، وهو ارتباط ضعيف موجب، كما بلغت قيمة معامل التحديد R^2: 0.136، مما يدل على تفسير ما نسبته 13.6 % في التغير الحاصل على مستوى التقارير المالية، حيث نقبل الفرضية رقم 03.

* توجد علاقة بين وجود التزام البنك بمبادئ العدالة والمساواة وسلامة وجودة التقارير المالية إذ بلغ معامل الارتباط R : 0.43، كما بلغت قيمة معامل التحديد R^2: 0.185، مما يدل على تفسير ما نسبته 18.5 % في التغير الحاصل على مستوى التقارير المالية، أي نقبل الفرضية رقم 04.

* توجد علاقة بين وجود استقلالية أنظمة الرقابة والتدقيق بالبنك وسلامة وجودة التقارير المالية إذ بلغ معامل الارتباط R : 0.435، وهو ارتباط ضعيف موجب، كما بلغت قيمة معامل التحديد R^2: 0.189، مما يدل

على تفسير ما نسبته: 18.9 % في التغير الحاصل على مستوى التقارير المالية، أي نقبل الفرضية رقم 05.

* توجد علاقة بين التزام البنك بوجود نظام فعال لإدارة المخاطر وسلامة وجودة التقارير المالية إذ بلغ معامل الارتباط R : 0.486،وهو ارتباط ضعيف موجب، كما بلغت قيمة معامل التحديد R^2: 0.236، مما يدل على تفسير ما نسبته: 23.6 % في التغير الحاصل على مستوى التقارير المالية، أي نقبل الفرضية رقم 06.

* لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ في إجابات الأفراد تعزى إلى متغير الجنس.
* توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ في إجابات الأفراد تعزى إلى متغير العمر.
* لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ في إجابات الأفراد تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.
* لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ في إجابات الأفراد تعزى إلى متغير الاقدمية.
* لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ في إجابات الأفراد تعزى إلى متغير الوظيفة.
أي نرفض الفرضية رقم 07.

✓ **التوصيات:**

- ضرورة تطبيق الحوكمة باعتبارها أداة ضرورية من أدوات الإصلاح الاقتصادي، المحاسبي والمالي والإداري.
- تفعيل الدور الرقابي من خلال إلزام البنوك بتطبيق دليل الحوكمة الجزائري.
- العمل على تعزيز ثقافة ممارسة الحوكمة من خلال عقد البرامج التدريبية التي تُحسن وتطور مفاهيم وثقافة تطبيقات وممارسات الحوكمة المصرفية.
- العمل على تحديث الأطر القانونية والرقابية والتنظيمية المتعلقة بممارسة الحوكمة بشكل دوري في البنوك.
- العمل على زيادة الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية وتفعيل دورها لما لها من أثر ايجابي في دعم تطبيق الحوكمة المصرفية.
- ضرورة توجيه البنوك لإعداد القوائم والتقارير المالية وفقا للأسس والقواعد التي تنص عليها المعايير الدولية للمحاسبة ومعايير إعداد التقارير.
- تهيئة بيئة ملائمة لتطبيق الحوكمة من كل النواحي، ويتم ذلك من خلال التعاون بين مختلق القطاعات الاقتصادية.
- إيجاد إطار علمي متكامل يتم الاسترشاد به في التطبيق العملي لنشر مفهوم ثقافة الحوكمة بشكل أوسع لدى كافة الأطراف ذات العلاقة، وإصدار النشرات والتعليمات التي تعكس مفاهيم وتطبيقات الحوكمة.
- العمل على إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث الخاصة بتطبيقات الحوكمة والممارسة السليمة لها ودورها في منع حدوث الفشل المالي للبنوك.

- ✓ **آفاق الدراسة:** بعد معالجتنا لمشكلة هذه الدراسة، يمكن أن نقترح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون دراسات مستقبلية:

- دور البنك المركزي في تعزيز مبادئ الحوكمة.
- دور وظيفة التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة البنوك.
- دور الحوكمة في إدارة المخاطر المالية للبنوك.
- الحوكمة المصرفية كآلية للحد من الفساد المالي والإداري.
- اثر تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية على الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.

قـــائـــمـــة
الـــمـــراجـــع

قـائـمـة الـمـراجـع:

مـراجـع الـلـغـة الـعـربـيـة:

أولا- الكتب:

1- الدهراوي كمال الدين، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006.

2- طارق عبد العال عباد، حوكمة الشركات- المفاهيم- المبادئ- التجارب- المتطلبات، الدار الجامعية، الدار الجامعية، القاهرة، 2008.

3- علاء فرحان طالب، إيمان شيخان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

4- قاسم الحبيطي وزياد السقا، نظم المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، العراق، 2003.

5- محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، ط2، مصر، 2009.

6- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، طبعة 01، الإسكندرية، 2008.

7- مصطفى السعدني، الشفافية والإفصاح في إطار حوكمة الشركات، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من اجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، مصر، 2006.

8- نعيم دهمش، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما، دار المكاتب الوطنية، الاردن، 1995.

ثانيا- البحوث الجامعية:

9- إبراهيم إسحاق نسمان، دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة (دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين)، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009.

10- المسحال بسمة، دور استقلالية مراجع الحسابات الخارجي في تحقيق متطلبات الحوكمة وأثرها على مصداقية المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر بغزة، فلسطين، 2014.

11- بادن عبد القادر، دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008.

12- بريش عبد القادر، التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2006.

13- بلعيد محمد كامل، دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها، مذكرة ماستر، دراسات محاسبية وجبائية معمقة، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011.

14- عبد الرزاق حسن الشيخ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة والتمويل، جامعة غزة الإسلامية، فلسطين، 2012.

15- فاتح غلاب، تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012.

16- قرواني أسامة، اثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي، دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة ورقلة، 2014.

17- ماجد إسماعيل أبو همام، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية- غزة، 2009.

18- محمد نجيب حمد، دور الإفصاح المحاسبي وأهميته في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية ومتطلبات القانون 91 لسنة 2005، كلية التجارة جامعة قناة السويس، مصر، 2005.

19- مرابط هيبة، اثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي وفقا لمبادئ لجنة بازل، تخصص بنوك ومالية، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2011.

ثالثا- المقالات العلمية:

20- بن علي بلعزوز، مداخل مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي: نظام حماية الودائع والحوكمة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 05، جانفي 2008.

21- حبار عبد الرزاق، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي (حالة دول شمال إفريقيا)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 7، 2009.

22- خليل محمد، دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الثاني، 2003.
23- زغدار احمد وسفير محمد، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد7، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010.
24- سيد بلة، دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12، 2012.
25- ظاهر القشي، حازم الخطيب، الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على ارض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية، مجلة اربد للبحوث العلمية، العدد الأول، 2006.
26- محمود الكاشف، إطار مقترح لتحسين جودة حوكمة الشركات، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، مصر، المجلد 32، العدد 2، 2008.
27- محمد زيدان، أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة إلى البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 09، 2009.

رابعا- التظاهرات العلمية:

28- بلعزوز بن علي، حبار عبد الرزاق، الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية: مدخل للوقاية من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة لحالة الجزائر، ملتقى علمي دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20 و 21 أكتوبر 2009.
29- محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة ومعاييرها، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي حول عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس لبنان، 2012.
30- موسي سهام وخالدي فراح، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مداخلة لملتقى وطني، بنوك وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012.

خامسا- منشورات المؤسسات والجهات الحكومية:

31- البنك الأهلي المصري، أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات: حوكمة الشركات، نشرة اقتصادية، العدد 2، المجلد 56، القاهرة، 2003.
32- المعهد المصرفي المصري، تقارير حول نظام الحوكمة في البنوك، مفاهيم مالية، العدد 6.

مراجع اللغة الأجنبية:

33- Ahmed Obaidat, Accounting Information Qualitative Characteristics GAP, Evidence, From Jordan, International Management Review, Vol 3, N 2, 2007.

34- Alamgir, *Corporate Governance: A Risk Perspective,* paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo,2007.

35- Anastasia Stepanova and Olga Ivantsova, Does Corporate Governance Have an Effect on Performance in the European Banking, Sector? Evidence From a Crisis Environment National Research university higher school of Economics, Moscow, Russia, 2012.

36- Berger, Allen and others, The Roles of Corporate Governance in Bank Failures During the Recent Financial Crisis, University of South Carolina, Columbia, Sc, USA, 2013.

37- Frank K, Hartman and Sergeja Slapnican, Corporate Governance in Banks, Characteristics of Internal management Control Systems in Slovenian Banks, Slovenian, 2007.

38- Houssem Rachdi, La Gouvernance Bancaire : Un Survey De Littérature, University Of Tunis El Manar, Tunisia,2004.

39- OECD Principales For Corporate Governances OECD Publications, 2004.

40- Peong kwee kim and devinaga rasiah, relationship between corporate governance and bank performance in malaysia during the pre and post asian financial srisis, european journal of economoies finance and administrative sciences ,june2010.

41- T.G Arun and J. D Turner , Gorporate Governance Of Banks In Developing Economies ,Concepts And Issues.

المواقع الالكترونية:

42- www.ifc.org

الـــمـــلاحـق

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة

تحية واحترام و بعد:

يقوم الطالبان بإعداد دراسة كمتطلب تكميلي لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص تدقيق ومراقبة التسيير بعنوان:

أهمية اعتماد البنوك للحوكمة المصرفية وأثرها على جودة ونزاهة المعلومات الواردة في التقارير المالية
دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية بولاية غرداية

يمثل هذا الاستبيان أحد المراحل الهامة في إعداد هذا البحث، ويهدف إلى دراسة أهمية اعتماد البنوك للحوكمة المصرفية وأثرها على جودة ونزاهة المعلومات الواردة في التقارير المالية في البنوك محل الدراسة.

لذا نرجو التكرم بالإجابة على الأسئلة المطروحة وتزويدنا بآرائكم القيمة من خلال وضع إشارة (X) على الإجابة التي ترونها ملائمة. كما نأمل أن تغني إجاباتكم وترفع من مستوى هذا البحث.

مع العلم أن جميع الأسئلة المطروحة ضمن هذا الاستبيان ستستخدم لأغراض البحث العلمي لا غير، وأن إجاباتكم ستكون محاطة بالسرية الكاملة والعناية العلمية الفائقة.

شكرا لتعاونكم وحسن استجابتكم....

يقصد بالحوكمة المصرفية: مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك، وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالأطراف الخارجية والتي تحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية.

جودة ونزاهة المعلومة: تعني مصداقية المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين لتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وان تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها.

التقارير المالية: هي وسيلة اتصال ما بين المنشأة والعالم الخارجي ووسيلة لتوصيل المعلومات التي تعد بواسطة المنشأة إلى المستفيدين ومنها قائمة الدخل ، قائمة المركز المالي ، قائمة التدفقات النقدية ، قائمة الأرباح المحتجزة ، تقرير مراقب الحسابات ، تقرير مجلس الإدارة ، تقرير الإدارة التنفيذية.

الطلبة: سلامة حسان . رباحي نورة

المتغيرات الشخصية والوظيفية

- في ما يلي مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالمتغيرات الشخصية والوظيفية، يرجى وضع علامة (X) في الخانة المناسبة:

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- العمر:
- اقل من 30 سنة ☐
- من 30 إلى 40 سنة ☐
- من 41 إلى 50 سنة ☐
- اكبر من 50 سنة ☐

3- المؤهل العلمي: ثانوي فاقل ☐ جامعي ☐ دراسات عليا ☐ شهادة أخرى ☐

4- الاقدمية: اقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

5- اسم الوظيفة الحالية في البنك:.....

متغيرات الدراسة

- في ما يلي مجموعة من العبارات الخاصة بالمحور الأول: مدى التزام البنك الذي تعمل فيه بتطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة، يرجى التكرم باختيار الإجابة المناسبة بعد قراءة العبارات الآتية:

البعد	العبارة	موافق	موافق نوعا ما	غير موافق
وجود بيئة ملائمة بالبنك تضمن تطبيق مبادئ الحوكمة	تسهر الإدارة على تحقيق رؤية البنك و رسالته.			
	يتوفر البنك على قوانين وأسس واضحة تحدد المسؤوليات بشكل واضح.			
	يتوفر البنك على هيكل تنظيمي واضح يحدد السلطات والمسؤوليات.			
	تقوم إدارة البنك بإصدار تقارير دورية عن مدى التزامها بتطبيق قواعد الحوكمة المصرفية.			
	يعمل البنك على تطبيق قواعد الحوكمة للحفاظ على مستوى عال من جودة المعلومات المالية والإفصاح عنها.			
توفر الكفاءة، الأهلية، النزاهة في أعضاء مجلس الإدارة	يعين أعضاء مجلس الإدارة من خلال خبراتهم الإدارية التي يتمتعون بها.			
	يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بمؤهلات علمية مناسبة.			
	يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالتأهيل العلمي والخبرة الإدارية في مجال العمل البنكي والمحاسبة.			
	أعضاء مجلس الإدارة من ذوي السيرة الحسنة ولم يسبق الحكم لأحدهم بجريمة مخلة بآداب المهنة.			
	يتم الإفصاح عن المعلومات الهامة حول أعضاء مجلس الإدارة، بما في ذلك مؤهلاتهم، عملية اختيارهم، عضويتهم في مجالس أخرى، مدى استقلاليتهم.			
التزام البنك بمبادئ الإفصاح والشفافية	يتم الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية لأصحاب المصالح وفي الوقت المناسب.			
	يلتزم البنك بعرض بياناته المالية على مدقق خارجي مستقل ومؤهل يقدم تقريره لمجلس الإدارة والمساهمين.			
	يشمل الإفصاح المعلومات الهامة بشان ملكية أعضاء مجلس الإدارة وحصص كبار المساهمين.			
	يشمل الإفصاح المعلومات الهامة عن أهداف البنك والنتائج المالية والتشغيلية.			
	يشمل الإفصاح عن سياسة المكافآت والتعويضات لأعضاء مجلس الإدارة.			
التزام البنك بمبادئ العدالة والمساواة	يتم معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالعدالة خلال الاجتماعات العامة للمساهمين.			
	للمساهمين حقوق متساوية في التصويت لكل فئة من فئات حملة الأسهم (حق التصويت على عمليات البنك الرئيسية مثل: تعديل سياسة أو أهداف البنك).			
	يتم حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية.			
	للمساهمين الحق في الحصول على معلومات عن حقوق التصويت المرتبطة بكافة فئات الأسهم.			

	يتوفر البنك على آليات ووسائل تعويضية فعالة لحماية حقوق المساهمين.			
استقلالية أنظمة الرقابة والتدقيق بالبنك	يتوفر البنك على نظام رقابي يتابع سير الأعمال.			
	تتمتع لجنة التدقيق بالبنك بالكفاءة والخبرة.			
	يمارس المدقق(المراجع الداخلي) مهامه بكل حرية واستقلالية تامة.			
	يلتزم المدقق(المراجع الداخلي) بالإفصاح عن الحقائق المتوصل لها أثناء التدقيق.			
	يوجد بالبنك دليل يشرح مهام المدقق الداخلي.			
التزام البنك بوجود نظام فعال لإدارة المخاطر	يقوم البنك بتحليل المخاطر الإستراتيجية.			
	يعتمد البنك على تحليل swot لبناء البدائل الإستراتيجية.			
	يقوم مجلس الإدارة بتعيين لجنة لإدارة المخاطر لتعزيز مهمته.			
	يلتزم البنك بقرارات البنك المركزي المعتمدة فيما يخص إدارة المخاطر.			
	يقوم البنك بالتنبؤ بالمخاطر المتوقع حدوثها وسياسة إدارتها.			

- **في ما يلي مجموعة من العبارات الخاصة بالمحور الثاني: مدى جودة وسلامة التقارير المالية، يرجى التكرم باختيار الإجابة المناسبة بعد قراءة العبارات الآتية:**

العبـــارة	موافق	موافق نوعا ما	غير موافق
1- توفر التقارير المالية في الوقت اللازم المعلومات التي يحتاجها أصحاب المصالح لاتخاذ قراراتهم.			
2- يتم الإعلان عن المعلومات الواردة بالتقارير المالية في الوقت المناسب.			
3- يوفر البنك البيانات والمعلومات الملائمة التي تساعد على التنبؤ بالأحداث المستقبلية.			
4- يتضمن تقرير البنك التنبؤ بالربحية للسنة المالية القادمة.			
5- يتمكن الجمهور من الحصول على التقارير المالية للبنك بسهولة.			
6- محتويات التقارير المالية واضحة ومفهومة.			
7- لا يتأخر البنك في نشر تقاريره المالية دوريا.			
8- تتأثر التقارير المالية بمستوى الإفصاح المحاسبي.			
9- يلتزم البنك بإصدار التقارير وفقا للمعايير الدولية المتعارف عليها.			

أسـئـلـــة المـقـابـلـة:

الرقـم	الـســـؤال
01	هل سمعت عن مفهوم الحوكمة المصرفية سابقا؟ وماذا يعني لك؟
02	ماذا تعرف عن لجنة بازل 3 ؟ وهل قراراتها ملزمة آم استشارية برأيك؟
03	هل يمتلك البنك دليل مكتوب خاص بتطبيق الحوكمة المصرفية؟
04	برأيك ما الذي يعوق تطبيق معايير لجنة بازل 1،2،3 بالجزائر؟
05	ماهي أهم متطلبات تطبيق الحوكمة بالبنك تطبيقا سليما؟
06	كيف يؤدي التطبيق السليم للحوكمة المصرفية للزيادة من ثقة المساهمين في الأداء المالي للبنك؟
07	كيف يؤثر التطبيق السليم للحوكمة على جودة ونزاهة التقارير المالية؟
08	برأيك هل القوانين والتشريعات التي تتولى الحكومة إصدارها من شانها أن توفر البيئة الملائمة لدعم التطبيق السليم للحوكمة في الجهاز المصرفي الجزائري؟
09	هل تعتقد أن وجود دليل للحوكمة يقلل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك؟ وما مدى احترام العمال والإطارات لما جاء في هذا الدليل إن وُجد؟
10	هل لديكم مقترحات لتحسين الحوكمة المصرفية بمؤسستكم؟